
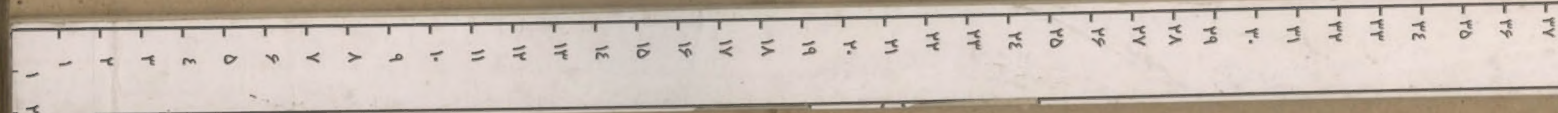


علی اکبر سلطان

۸۵/۱۲/۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب: دلائل الوصول الى علم الأصول مؤلف: آیت الله العظمی محمد باقر مشایخ (مطبع)		
مترجم	شماره قفسه	۲۹۲۷۲
	۱۸۱۵۷	



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب دانش الوصول الی علم الاصول

مؤلف الحسن الدين محمد بن مبارك هرو (ملقب به معنی)

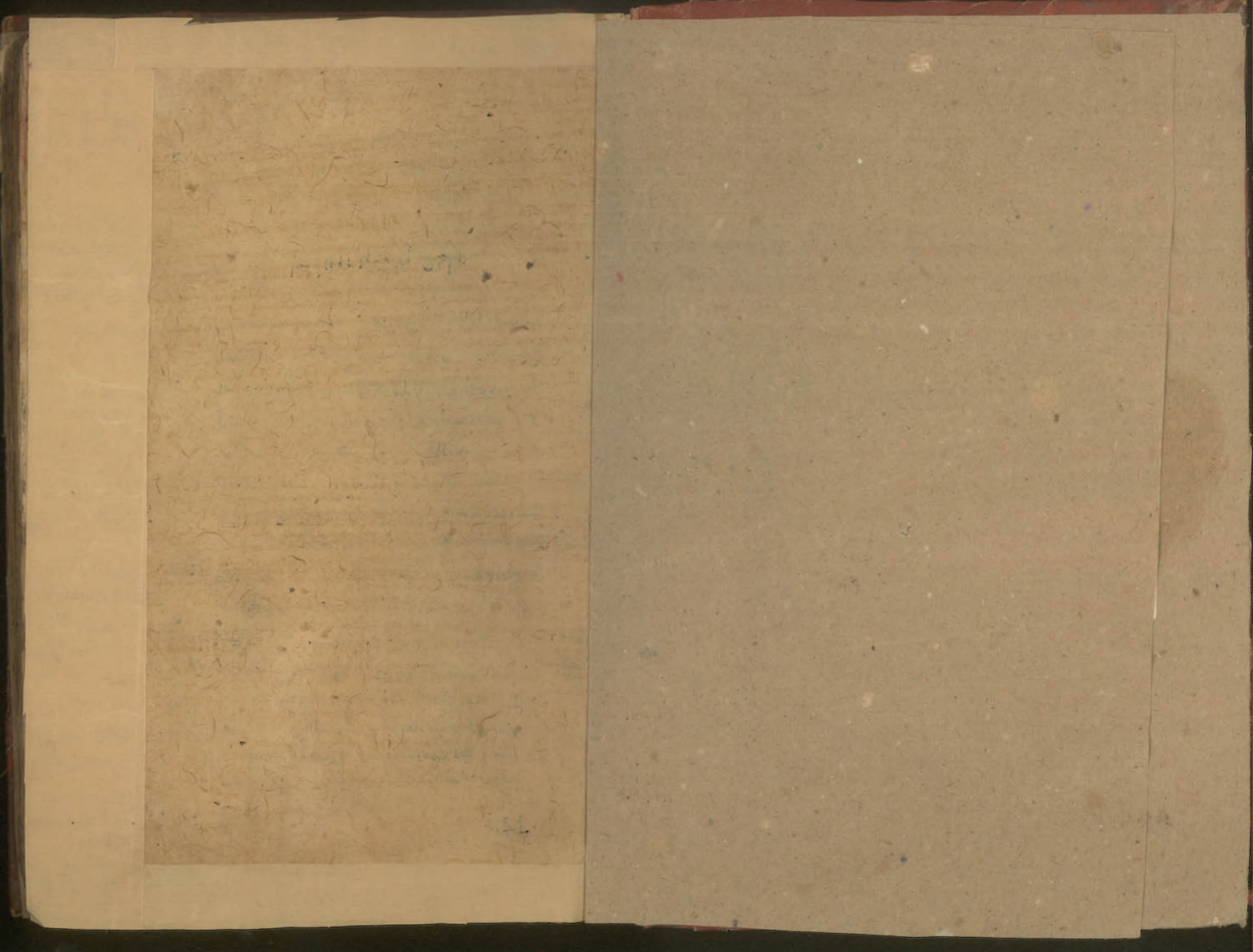
مترجم

شماره قفسه ۱۸۱۵۷



شماره هفت کتاب

4.95v



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَقِيَ الْأَصُولُ
الْمُسْتَقِيمُ مِنْ كَوْنِهِ غَرِيبَ الْمَقْهُومِ مَا دَوَّجَ بَرْقُفَ رَافَتِهِ شَرْعَ
الشَّرْعِ كَالرُّوْضِ الْأَرِضِ طَلَاوَةِ وَبِهَاءِ فَاصِحِ الدِّينِ شَجَرَةِ طَلَبِ أَصْلَاهَا
ثَابِتَ وَرَعَاهَا فِي السَّمَاءِ وَنَمَارُ وَصَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَوْضَعِ الْمَجْهَةِ بِالْحَقِّ لَا يَحْتَمِلُ
الْمُتَأَمِّلُ مُحَمَّدٌ الَّذِي عَلَيْهِ سَلَامُ الْإِسْلَامِ وَاصْتَحَتْ الْأَقَارِعُ عَلَى إصْحَابِهِ أَنْفِي
رَايَاتِ الرِّوَايَاتِ وَاجِبَاتِ مَقْطُوعِي وَادِ الرِّوَايَاتِ الْهَائِلَةِ فَكَانَ كَأَنَّهُ مَدَارُ الْفَحْلِ فِي
شَرْحِ مَنَارِ الْأَصُولِ وَجَزَائِفِ لَفْظِهِ وَغَرَضِ لُحْظِهِ يُعْبَرُ عَنْ نَيْزِ الْمُنْتَطَابِ
لَحْظَتْ مِنْهُ هَذَا الْمُحْصَرُ مَحْتَوًى عَلَى رُؤُوسِ كَلِمَاتِهِ وَفُتُوْحِهَا عَلَى كُنُوزِ غَايِبَاتِهَا أَشَارَاتُهَا مَعَ
زِيَادَةِ قَوْلِهِ وَتَوَقُّفِهَا عَلَى الْأَوْهَامِ الْهَائِلَةِ فِي عَقْلِ الشَّيْءِ يَتَرَبَّعُ بِطَلَبِهَا عَلَى طَلَبِ الْحَقِّ
مِنْ أَتَى الصِّحْحَ يَتَبَيَّنُ عَنِ الْإِقْيَانِ لِأَيِّ الْوَقُوفِ يَقْتَضِيهِ رُفُوفُ الْتَمَامِ لِلْمَرَامِ مَرِخِ
الشَّيْءِ حَيْثُ لِقَاءُهَا خَلَجَ فِي عَمِيمِهَا مِنْهَا تَهْنِئَةً فَلَا تَعْيَبُهَا فَانْكَ سَبْدِي بِأَوْ فِي
قَامِلٍ بِهَا قَوْتُ إِلَى دَفْعِ سَبِيلِهَا وَعَلَى مَا رَوَيْتُ تَحْقِيقَهُ وَبَلَاءَ سَمِيتُ بِلَاءَ
الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ رَاجِعِينَ فَضْلُهُ الْعَمِيمُ وَكَرَمُ الْجَمِيمِ الْإِبْدُونِ
ذَكَرَهُ الْعَالِمُ فِي جَمِيعِ الْأَدْوَارِ مَا دَامَ الْهَيْكَلُ الدَّوَارِ
أَنْ يَجْعَلَ يَنْتَهِلُ مَجْمُوعَهُ خَالِصًا لَوْجُهُ الْعَكْرِمِ وَسَبَابِلُ الْبَيْتِ
جَنَاتِ الْعَيْنِ قَالَ قَالَتْ خَتَمَ الْمُجْتَمِعِينَ حَافِظُ الْحَقِّ وَالْدِّينِ

[illegible]

الشرح أي أدلة الشائع والمشروع ولام التخصيص فثبتوا العمل
والاسباب والشروط كالأحكام ومجموع هذه يثبت بالادلة والله
يثبت الكل بكل منها وبإضافة الأصول إليه خرج الدليل العقلاني
الشرعي أي الدين المقتضى على الأصول والفرع لانه البعض كالعلم
الصانع وبعض صفاته تعالى لا يثبت في العلم وكل ما يتوقف العلم بصفته
الرسول على علم به لا يمكن اثباته بالنقل والازم الدور وإنما علم الله
الدين بأسوي القياس لا يتخصص له بالهفة والشرع اعلم ثلثه ^{شكر}
الكتاب والسنة والاجماع وهذه مع تقاؤه ما ينبغي أن يتوقف في اثبات
الحكم على شيء والقياس يتوقف على التخصيص عليه فلذا اوردنا ذكر بقوله ولا
الراجع القياس ولانه اصل من حيث إضافة الحكم إلى الفرع ومن حيث
انه مستنبط منهما ولا من مظهر لا مثبت اذ الحكم حقيقة فيها والاطاعة
فهو اصل والاشهاد وفرع في الاثبات ولان اثره في تعيين حكم النص من
خصوص الاعم فهو اصل لوصف الحكم فرع لاصل ولا ينطى الاثبات
فالمؤثر في المرفوعة اجرة عن الكلام التفسير بقوله لا عن غير
الكتب السماوية وبقوله على الرسول أي رسولنا انزل على غيره
فالم يقل من الوحي لا يدل على لفظ لا له ليس بمنزلة ولا معناه لانه
من محمدا وبقوله المكتوب في المصاحف عاينت تلاوته وبقوله
والشع والشيعة اذ انما اجروها كالألف الله وبقوله المتقول
منه نقلا من اراء اخصمنا معناه انهم من جهة انما لا

۱۰۰
 ۱۰۱

والشع بجمع الشع اوجع الشع
الذين يقال هذا شع محمد ي وبنه
اوجع انظروا ي اموال انظروا والارواح

لا يخفى ان الهدى واخر على المقصود
 الا على المقصود عليه سلمه شهد قوله
 فقال انه بعد خلق عظيم والاول
 الخلق العظيم فغنى عن غيره العاقبة
 والامام اربعة فقام له
 قوله السلام الدوراه لان يكون
 الاصول جزمه موقوف على العلم بعدد
 الرسول عليه السلام والامام والعلم
 به موقوف على العلم بوجوده وان
 يقع العلم اهل ايشانه بالخلق لئلا
 العلم بوجوده يقع على الاصول فقام له

قوله مثل انت طالع عميد افكار
التاء طالع ونظام من الصفا
نجا بالنساء اذا ربي بها الفتى
عند كونه لذكر الاختصاص
الى الفارق والفرق بالافاضة
عزل عن ربيع عاشق وامرأة عايشة
مع عدم الاختصاص والتقدير
عند كونه مستحيه اى نكاحا

كقوله فعدة من ايام اخر متباينات وقوله بلا نسبة عما نقله الشرح
كقوله اعبد الله تبارك وتعالى في الله تعالى عنه فصياح بلغة ايام
متباينات وهذا على قول الجصاص المشهور عنده احد قسمي المتو
على قول غيره كالكيد وترك الاعجاز وذكر العوارض يودن بانهم
والمراد بالمصاحف المعنى اللغوي لا المعنى فلا دور وهو في القرآن
اسم للنظم والمعنى لا يتبع ولا يحجز يتعلق بها وفي الاجزاء المعنى
في الصلوة عنده لا يتغير وهو لا يخرج رجوعه فلنالم يقل الا انه
يجعل النظم كمالا في حقيقتها وانما يعرف احكام الشرح القائمة
بالقرآن بمعرفة اقسامها ضرورة توقف معرفة المدلول على معرفة
الدليل وذلك اي المتكاملين والاقسام اربعة بالاستسقاء والمراد
بالاقسام التقسيمات لانه قسم للفظ بالنسبة الى المعنى باعتبار وضع
المراد واعتبار استعماله فيتم باعتبار ظهور المعنى عنه وخفايته ثم معرفة
دلالة اللفظ الاول في وجوه دلالات المظهر صيغة اي هيئة واعتبار
مادة ان اجعلت الكلمة للشيء الاول لا للثاني بل للمادة والصورة
على شيء واحد كالحرف وهي اربعة الغاوص والعام والملك
والمال لان لفظ ان وضع بالادغم في احد او بالانفراد اما متفق الخ
فعام او مختلفه باس غير متجه فومنها يدل على مشترك او يعبر فاول
والثاني في وجوه البيان اي اظهار المعنى وظهوره للسامع بل ان الظاهر
مركباً وهي اربعة ايضا انظار والنص والمفسر والمحكم وهذه الاربعة
اصناف اربعة تقابلها لابد من ذكرها معرفة الشيء يتأكد بذلك ما يقال له
الحقي والمشكل والمحل والمتشابه لان كلامه ان يكون ظاهر المراد ان
تقرن بقصد المتكلم فظاهر وان قرن به فان احتمال التخصيص او التناول

صنف من اقسام
الاشياء والاشياء
التي هي

فمن

فمنصوب قبل الشرح ففمنصوب والاشياء والاشياء
والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
ان كان مرجع البيان في اللفظ لا في المعنى والاشياء والاشياء
لان المقصود هو البيان والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
استعمال ذلك النظم وهي اربعة ايضا الحقيقة والبيان والاشياء
والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
ان ظهر مراده استعماله في اللفظ والاشياء والاشياء والاشياء
الوقوف على المراد بذلك الشرح وهي اربعة ايضا الاستدلال والاشياء
النص وباشارة ويد الله وباشارة في النظم المتكسر في اشياء
المدعى اما ان يكون المتكسر بنفسه او بغيره والاشياء والاشياء
الاول فان سمي باللفظ في عبارة والاشياء وان كان الثاني فان سمي
لغيره في اللفظ والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
ثم جميع الاقسام مع المقابلة عند وجود هذه المقاسم في
الابد من القبول وقوله من ايات الحكما هذه امر الكتاب والاشياء
لا حاشية في يد على انفسا غيرهما بعد معرفة هذه الاقسام ثم توقف
عليه معرفة تلك فكانه تقسيم خامس يشتمل الكل وهو تقسيم معرفة كل
من العشرين ووجه التقسيم ان معرفة الخاص مثلا اما معرفة معناه
الغوي او معرفة معناه الاصطلاحي او معرفة حكمه او معرفة مقدار
قوته عند المعارض وعلى ذلكا قينة وهو اربعة ايضا معرفة مواد
اي المعاني اللغوية ومعرفة مواضع لانها ماخذ الاصطلاح وتتر
يتبين اي عند المعارض ايها اولى ومعانيها اي الاصطلاحية و
احكامها اي الآثار الثابتة بها نحو ثبوت الحكم بها قطعاً او ظناً او وجوباً

او

الذي قد ولو ذكر ترتيبها آخر المكات احسن واذا كان من هذه التقسيم
 هو معرف كل قسم من العشرين لانفس كل قسم منها لا يلزم من هذه
 التقسيم ان يكون الاقسام ثمانية واول ذلك ان معرفة الاحكام في
 على معرفة عشرين فسمي معرفة كل قسم منها على اربعة اقسام فكان ما يتو
 عليه معرفة الاحكام ثمانية قسما اما الخاص وهو من اختص فلان بقدا
 الفردي فكل لفظ كل الجنس وضع ليعني اى المفهوم واحد فقط عينا
 كما يعنى فصل عن الماهل والمشارك ايضا معلوم عن الماهل ظاهر لان المعنى غير
 معلوم السامع وثنا ظاهر يخرج باصل التقسيم على الفراد عن العام
 وازيد بالافراد تناول اللفظ معنى واحد مع قطع النظر عن الا
 فرجال لا نفراد فيكون الافراد منظورة ولا يرد التثنية لان معنا
 ذواجز لا ذوافراد والمثنى للتعين كالعدي لا كالتجمع واللفظ كل
 بمعنى المجموع وبهذا المعنى يصدق المعنى على المعنى وعلى كل فرد
 اما ان يكون خصوص الجنس او خصوص النوع او خصوص العين
 كالتساق ورجل وزيد وحكمه انه يتناول المخصوص اى يدل على كل
 بحيث يقطع ارادة الغير ولعلنا ارادة الغير لا يقدح في القطع لان
 الاحتمال ضعف اللفظ وهو صلاحي لا رادة غير الموضوع وادواته
 المحتمل والقطع يرجع الى المحتمل الى الاحتمال اذ لو انقطع بالكلية لسي
 محكما ولم يقل وبقينا لان اليقين هو الثبوت ولا نزاع في ثبوت مدلوله
 وانما هو في القتل محتمل ولا محتمل البياض لكونه بياضا فلو ثبت لزيم اثبات
 الثابت فلا يجوز الخاف التعديل اى الطهارة في الركوع والسجود
 القيام بينهما والقعدة بين السجدين بامر الركوع والسجود وبما ناهى
 السبل الفردي لقوله عليه الصلوة والسلام لمن اخف الصلوة وفصل فاك

لم ينص

لم ينص لان البياض بعد الاجمال والايض السخ ولا اجال لا يبين
 فالركوع الميلا عن الاستواء والسجود وضع الجبهة على الارض
 فلم ينص بصلح بياضه ليقين بالاق الفرع بالاصل المصير واجبا وبطل
 شرط الحول اى التتابع كما هو عند مالك لمواظبة عليه الصلوة و
 السلام بلا ترك وشرط الترتيب كما هو عند الشافعي لقوله عليه
 الصلوة والسلام ايدوا بما يد الله تعالى والسمعة كما هو عند الله
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا وضو لمن لم يغسل وجهه في اية الوضو
 كما هو عند الشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام لا اعمال بالنسبة
 وانما يبطل بالوضو غسل ومسح وهاهنا فلا بيان بخبر الواحد
 فالعمل بغيره ولم يجب اليقينة واخواتها بما هو على الثبوت والذات
 بخلاف التعديل وبطل شرط الطهارة في اية الطواف لقوله عليه
 والسلام الطواف صلوة لان الطواف الشرعي بين الاجال وفي
 الطهارة وانما هو في حق المقدس لا لا ابتداء مسح الراس محيل في حق
 المقدس ودون التثنية لان لفظ لا يحتمل الزيادة على فعل السر وبطل
 التاويل بالطهارة في اية الترتيب كما ذهب اليه الشافعي له بناء على
 ان التاويل تدخل في عدد المذكور والحيض موقوف لا دائر الى ابطال اللفظ
 التثنية فالطهارة لو اريدت والطلاق شرعا في الطهر فهو ان لم
 من العدة يجب ثلثة اطهار وبعض طهر وان اعتد كما هو عند
 بعض الخصم فطهرت وبعض طهر والا يزيد في الحيض العدة اعتداد
 حيض فيها طلاق لا يعاين به لانه وان الطلاق في الحيض مشحون
 شرعا والتاويل على لفظ الفرع ويرد عليه نقضا ما قيل في سلة الهدى

من قول تعالى ثلثة قروء

وبما ان وطى الزوج الثاني هدم الطلقة والطلاقين عند الضيق
 والى يوسف وعند حد ونزولنا في له لا اصل المسئلة ان وطى الزوج
 الثاني في الثلث منبت واحد يدها غايه لعمه العليظة فقط
 عنده هو قالوا ان الله تعالى جعل غايه لعمه حتى يخرجها غيره
 ولا تأثر لها في اثبات ما يضاف للمعيان هي منبهة فيعد انتها المعيا
 ثبت الحكم بالسبب السابق الذي ظهر اقوه وهو كونه من نبات
 ادم كما في الايمان الموقوف على ما لا يكون علما بالكتاب
 بل ابطا لا لا يكون غايه فيقتضى ان يكون وجوده وعدمه قبل الثلث
 غير ان كافي وآله لا اكل فلا نافي وجب حتى استشيل اياه فاستشال
 قبل جيب لا يعبر حتى لو كانت قبل الاستشال حث لان غايه
 الشئ كالبعض لا لا ينفصل عنه فنفى قبل المعيا وقال لا يخلو الزوج
 الثاني في جيب بيت العسيلة لا يقول حتى تنكح فلا يجزى ما قلتم بانه عليه
 الصلوة والسلام على عدم العود الى ذوق العسيلة فاذا وجد لذوق
 ثبت العود لان حكم ما بعد الغايه يخالف ما قبلها واذا حاد فلا بد
 من سبب جديد فيضاف الى الدخول بخلاف اصل الحل فانه كائنات
 قبل الحرة العليظة لكن تختلف باعتبار الحرة فاذا انتهت اضيف
 للحل الى السبب السابق واما العود فكان ثابتا قبلها واما وجد بعد الغي
 فكان حاد ثابرا وورد عليه ان المعيا لعدم ولا ية العود لعدم العود
 لان بالذوق ينهي عدمه لا عدم لعدم تحقق العود يجرى الذوق واذا
 كان المعيا ذلك لا يمكن ان يقال ولا ية العود لم تكن ثابتة قبل العليظة
 واما ثبت بعد الذوق فتضاف اليه لا الى سابق ليجوز ثبوتها
 حلة لقوله لا يمكن

اي من ثمرتها
 ل فان طلقها فلا
 تجزى له بعد حتى
 تنكح زوجها غيره

لا يجوز
 ان يزوجها في زمان واحد
 ولا ان يزوجها في زمانين

فان

منه عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال انما امرنا ان نرثكم بعد الموت
 ابن السري مشرتم جهادتهم بالعتق قالت ما وجدتم الا كهمد به الشوب ان يردن ان تعودوا
 فان راعة ان طلقها لثامتها كان له ولا ية العود قبل العليظة
 قاله انطلقها دفعة واجيب عنه بان الشك وقع في ثبوت الاول
 قبلها وهي ان كانت ناسية فلا تثبت بالشك فكانت حادثة فتضاف الى
 الذوق ثم لما كان مثبتا لغير الثلث كانت متمم لها ولا ية العود
 لكنه قاصر فكانت متمم له والجزء الحكم وان لم توزع على اجزاء الشرط فلا
 من شبهة التوزيع كيف والباب بالامرة وقيل لو سلم حال الحل فياوت
 اثنت الا واما متعلق بالثبوت فلا يثبت قبله شي من الحكم لا امتناع
 القوز ليعك نقول السبب وهو الذوق قد وجد مكمنا اعتبارا في
 فيعتبر كيف وفيه فائدة انها للشرم الا ثبتت مستقبلات كاليمين
 بعد اليمين ثم اذا وجب اثبات الحل هذه الفائدة يشق في الحل الاول
 به اقتضاء كالمبيع اذا عقد بالف ثم جدد داه باكثر يصح الثاني في
 الاول فلا يقال ينبغي ان يملك اديا وخمسا من المطبقات ثلثا
 هذه الحادثة واحدة او اثنتي بالاول ويلزم عليان ثلثا ثلثا
 موقوف على تنقاه الاول على ثبوت الثاني كان دورا ويرد عليه ان
 ما قال الشافعي في آية السرقة ان القطع لفظ وضع لمعني محل
 وهو الابانة ولا دلالة له على انتفاء الضمان ولا على بطلان عصمة المملوك
 وانتقالها الى الله تعالى فالقول بان لقطع موجب هذه ليس
 بالخاص بل هو بادية عليه بالواي او بغير الواحد لا غير على ما
 بعد ما قطعت عيبه فتشغل في جوابه بطلان العصمة عن المسوق
 انما كان يقول بجزاء اي ينص مقرون به لا يقول فاقطعوا ابانة ان
 الجزاء اذا اطلق في معرض العقوبة يرد به ما يجوز قبله تعا مقابلة فعل

الى رعايته فقلت
 نعم فقلنا حتى تزويج
 عسيلة ويذوق بومن عسيلة
 شيخ الاسلام
 جواب سوال له من ان يحضر
 ان لو ثبت بعض المحرم من العليظة
 بالطلقة او طلقين فكيف يثبت
 واهلوا الحكم لا يترفع هي اجزاء
 لا تزويجهم الشرط كانه اجزاء
 الاعلان فترجع اجزاء
 الحكم على اجزاء او اربطة
 لا يجوز عن كماله
 العلة
 ان منعونه ان لا يزوجوا
 الاول لان انما انعقاد فائدة
 ويجوز ان لا يزوجوا كذا كذا
 ولو توقف انعقاد الاول

الطلاق من شأنه ما لم يرد من غيره أو شجر باحسان ولا يجل الحكم ان يخلو مما يتصور ان لا يكون الا ان يخلو
ان لا يخلو من ريقا حدود الله فان فقهتم ان لا يخلو من ريقا حدود الله فقلوا ان يخلو من ريقا حدود الله
فمن يتصور حدود الله فالله انما هو الظاهر فان طلقها فخلو لخل لم يرد من غيره فقلوا ان يخلو من ريقا حدود الله

حرمت لعينها ووجوب القيمة لتعلق حق الغني لانها حرام للغير
ولذلك اي ولتناول النكاح المخصوص قطعاً عن ايقاع الطلاق
بعد الخلع ووجوب مهر المثل بنفس العقد في المخصوصة
بالكسر والفتح والتقويض المترجم بلامه في صورته ان تاملت
وليها نيز ويجبها بلامه فهي من حيث انها فوضت
اليه موقوفة ومن حيث ان وليها ذوقها به ومنه موقوفة
وكان المهر مقدراً شرعاً اي غير مضاف الى العبد خلافاً للشافعي
في الكفر علقه بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له وقد وصل الطلاق
بالاقتدار بالمال وهو الخلع فصارت ان قال فان طلقها بعد الخلع
فن لم يجوز ايقاعه بعد الخلع لم يكن عاملاً بالمال ولا افعالاً فعلي
تقدير الوصل بالاقتدار لو كان فان طلقها ببيان شرعي لم يخل
ان لا يكون المطلقة الثالثة قبل الخلع مشروعة علقاً بالمال ولا
بيان مما مشروعه بل من ان يكون عدد الطلاق اربعاً لا نقول نعم
ان يكون اربعاً ولو اريد بقوله مرقان المشيئة ولو اريد بالتكرير
فالمنع فان طلقها ثالثة بعد الطلاق حقيقة وبعد الخلع الذي
هو الطلاق حكماً او لان الاقتدار يفرق الى المطلقتين المذكورتين
الا ان بيان طلقه اخري اي ايجاب عليها في الاقتدار في الطلاقين
ثم رتب على الاقتدار الثالثة ثم اذا ثبت الحق الصريح بالمال في
المطلقة على مال ثبتت في المختلعة ايضاً على ان بيان الطلاق
ينوع بالمال ويغير لاني في ثبوت الخلع بالإية كيف والاقتدار به
عليه لان الله تعالى ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتين شد

ان ان الطلاق في فان
طلقة فان بعض
التعقيب فان يجوز
ايقاع الطلاق بعد
يؤمر من حيث يتناول النكاح
المخصوص قطعاً وال لا

كقول تعالى عز وجل
البصير من حيث انها مشروعة
بعد كسر لا كثرين فلو
ولها نيز ويجبها بلامه فهي من حيث انها فوضت
اليه موقوفة ومن حيث ان وليها ذوقها به ومنه موقوفة
وكان المهر مقدراً شرعاً اي غير مضاف الى العبد خلافاً للشافعي
في الكفر علقه بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له وقد وصل الطلاق
بالاقتدار بالمال وهو الخلع فصارت ان قال فان طلقها بعد الخلع
فن لم يجوز ايقاعه بعد الخلع لم يكن عاملاً بالمال ولا افعالاً فعلي
تقدير الوصل بالاقتدار لو كان فان طلقها ببيان شرعي لم يخل
ان لا يكون المطلقة الثالثة قبل الخلع مشروعة علقاً بالمال ولا
بيان مما مشروعه بل من ان يكون عدد الطلاق اربعاً لا نقول نعم
ان يكون اربعاً ولو اريد بقوله مرقان المشيئة ولو اريد بالتكرير
فالمنع فان طلقها ثالثة بعد الطلاق حقيقة وبعد الخلع الذي
هو الطلاق حكماً او لان الاقتدار يفرق الى المطلقتين المذكورتين
الا ان بيان طلقه اخري اي ايجاب عليها في الاقتدار في الطلاقين
ثم رتب على الاقتدار الثالثة ثم اذا ثبت الحق الصريح بالمال في
المطلقة على مال ثبتت في المختلعة ايضاً على ان بيان الطلاق
ينوع بالمال ويغير لاني في ثبوت الخلع بالإية كيف والاقتدار به
عليه لان الله تعالى ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتين شد

اقتدار

اقتدار

وفي تخصيص فعلها بقر الزوج على ما سبق ومبوء الطلاق ولا
يصير بعد اربعاً لان ذكر الخلع ليس لبيان الايقاع بل لبيان
الطلاق فقوله تعالى فان طلقها يترب على الجرح في حق الاول
قوة وفي حق الخلع من حيث صلاح الترتيب ما فهم والشافعي
يقول المختلعة لا يلحقها الصريح لانصال فان طلقها بالاول لا
بالاقتدار بل اذكر وعمل بقوله تعالى ان يتعوا اي الشاء بما املك
فان الله تعالى احل الاتعاب ما لم يملك بالمال فالقول بترأخيه الى وجه
الوطي حكماً قال الشافعي في الموقوفة ترك العمل بالخاص بالرأى
وعمل بقوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم اي ما قدرنا على الحق
من اليهود في اوجاههم فالفرض هو التقدير على ما فسر
المهر مقدراً شرعاً فن لم يجعله مقدراً لان ما لم يملك بالمال
او الفرض على ما في اكتشاف اصل في القطع مجاز في التقدير
ولو مجاز في التقدير لاني في المخصوص اذ في المتكسر على
ان الموجب والمقدار هو الشاء فالمفوض الى التقدير
كالشافعي في هذه المسئلة واختياراً لمجابهة ذلك في الموقوفة
مبطل لموجب ضم المتكسر منه اي ومن الخاص الذي لا
حد فيه وهو قول القائل غير على سبيل الاستعلاء
ونحوه كزال فالقول يخرج الفعل والاشارة على سبيل الاستعلاء
ستعلاء الاتعاس والدعاء وهو اعم من ان يصد من الاعلى
او الادنى وافعل او جبت عليك ولا خلاف في ان الامر
حقيقة في القول انما هو في الفعل فلذا تعرض في المخصوص المعنى

في الحاق بوجبة ان اضرب بمقتضى الطلب تلك
الاضرب وهو عام بالامر الاستغراق وعند الشافعي لا
لا يوجبها ولكنه يحتملها لما مر من الاختصار عند
تكرار في موضع الاشارة فيخص على احتمال العود بخلاف
المصدر في الشيء لا تكرر موضع الشيء والفرق بين الوجوب
والعمل ان الاول يثبت بلا قرينة والثاني هو وعندنا
لا يقتضي التكرار ولا يحتملها اصلا سواء كان معلقا بالشرط
أو وانكسر جنبا فاطهر او بخصوصا بالوصف نحو الشا
وبالارقت فاقطعوا او لم يزل لكنه اي الامر بالفعل يقع
الاجنبية ويحتمل بوجه بدليله وهو النية حتى اذا كان على
ففسك بوجب الثالث على الاول ويحتمل الثاني والثالث
عند الشافعي لا وعندنا يقع واحدة الا ان ينوي الثالث لان
الثالث واحد جنسا ولا تفعلية المتشابه لان غير محتمل الا ان يكون
المرارة امة لان ذلك جفيس طلاقها لان صيغة الامر مختص
لمعناها من طلب الفعل بالمصلحة الذي هو قوله سواء قد
معناها ومنكر او بمعنى التبعيد من على جميع الفاظ الواجب
وذلك التوحيد بالقرينة حقيقة والجنسية حكما لكونه واحدا
من حيث المجموع والمشيء بغيره من هذه الالة الاعلية
ولا يدل انتهاء التخصيص فيها هو فرقها الى الواحد على وقوع
على المحلل لان في الالة لكونه في الثاني انت طالق فثبتت
ان ما عمن من العبادات كادصوره المعلوم فبا سبها بالاول

لان تكرار

لان التكرار لو كانت لجالا مستحق لها اوقات له واما الامور وكذا
الامر الفاعل يدل على المصلحة لغته ولا يحتمل التعدد لانه لا امر
حتى لا يراه بالية الرتبة الامرية واحدة لان كونها تامة يوجبها
ازداد الواحدة وبالفعل الواحد لا يقطع الا بالواحدة واليهي
تعييت اجبا فاقول بقطع السري بها كما ينبغي وانما التكرار لجدد
بكره لان دون القطع بعماء محل الحكم وهو البدن في الاول
وعندنا خلافه وهو عني في الثاني حكم السرية قطعها وبقطعها
لم يبق محل وحكم الامر بزمان اداء وهو تسليم نفسه الواجب
موقفا او غير موقفا بالامر حقيقة او حكما قيد بالواجب فتخرج
الفعل او يفتحل اذا كان في اداء ما هو موجب الامر بعينه
ليخرج القضاء وبالاثر يخرج الواجب بالسبب كاداء الصوم
السنة والدين المؤجل قبل الاجر والوجوب بالسبب بغير الواجب
بالامر فالواجب بالسبب وحذف في الذمة وبالاثر اتيان فعل
يحصل في الذمة فاشارة الوجوب الى الامر حقيقة لا وقوع
وقضاء وهو تسليم مثل الواجب به ولا يرد صرف العذر الظاهر
بعينه القضاء لان المار بالمثل با ثبت بالقرينة انما يحتمل
بعينه ما ثبت بالامر ايقدا والعرضية به ايقدا فلذا لم يقل
من عذره وقضي الميع عليه والمجتون تسليم مثل الواجب بالامر
تقديم او تاسير بينهما كمثل احد هاتين الاخرتين فاذ كانت
الصلوات اي اولى ونفاهل اولى ما عذر من الدين حتى يجوز الاداء
بصفة القضاء وبالعكس والقضاء اي مثل معقول غائب عنه
اداءه وهو الامر عند الحجة بين لا ينقض مقصودا بعينه خلافا

لا بهذه الآية مردود
ولو احتمل التعدد لم يزدان
بشئ قطع السري

لا يرد

متبدل خلاف البعض يقول الامر بالفعل اذا قيد الوقت لا يكون
 الفعل في غيره عبادة لهذا الامر يحتاج الى امر اخر وجاز ان يكون
 الفعل مطلقا في وقت دون غيره متى خصت الصلاة و
 الصوم باوقات وان القربة لم تخرج في وقتها اذا كانت
 الوقت لا يعرف لها مثل لا لا تقتضى والمائة الف دفع او جاز القضاء
 في الصوم والصلاة بقوله تعالى فعدة من ايام اخر وقوله
 الساعات تام عن صلوة لحد يثبت وهو يقول ان الوقت
 لا يقطع الا بالامان او بالاستحاط او بالجزء لم يوجب فثبت
 القضاء في غيرهما المندون لتقاسا القليل اعتراف بوجوب
 فيما انقضى الا انما يبرهان الواجب باستقطخروج الوقت
 وان هذا الفصل طلبه في دفع الامتناع بالمثل للعبادة يستدل
 كيف والضمير في الصلاة التي وجبت بالامر الاول او
 لم يقصد لان جتي العبادة في كونه عملا لا في كونه
 وقطع الله تعالى لا يخرج لف باختلاف الوقت ليس بقطعه
 ما هو المقصود وهو اصل العبادة ولا يبرهن عدم صحة الامر
 الوقت لان ذلك ليس يكون الوقت مقصودا بل لانه كذا قيل
 ووجوب القضاء على التام لا يخرج في القاعدة بناء على ان الامر
 بالتحقق والقضاء واجب لا في تمامه بل في تقديره ولو وجب
 القضاء بالاولى يعني ان لا يجب القضاء للصوم مقصود فيها
 اذا انقضت بوقت شهور رمضان فصام شهره في غير وقت
 اذا انقضت في اعياد الصوم واذا انقضت في وقت الاثر انما
 في اعياد الصوم اصل القليل انما وجب القضاء بقصود مقصود

في وجوب القضاء

غير بطل

الامر في وجوب القضاء
 في وجوب القضاء
 في وجوب القضاء
 في وجوب القضاء

يعود

يعود شرطه في شرط الاعتراف وهو الصوم الى الكمال لا يلزم
 وجوب ان يجب مقصودا بالتدبر والاعراض لا لان
 القضاء واجب بسبب امر وصار كون تدبر كذا من مظهر
 الوضوء عليه الاول المذكور واذا انقضت لزمه بالسبب
 الاول لاول الاعراض والاظهار اقول قلت كما لم يورد في
 الذي خرج وقاصدا لم يورد بانما هو شبيه القضاء كما لا يخفى
 كما لا يخفى كما لا يخفى في حقها عليها من الواجبات والامتناع
 والادب واداء الصلوة من غير انما هو لسقوط الجهر فيصنف
 كما لا يخفى في وجوب السجود بركته وفعل الاخرى كما لا يخفى في الحد
 فيصنف في وجوبه في دفع الامتناع واداء اعتبار الوقت قضاء
 يقضي ما انقضت من تحريم الامتناع بغير هذا المشي باعتبار
 الوقت فان اداء السجود القضاء حتى ان لانه لا يتغير من غيره
 بغير الامتناع باعتبار انه قضاء وان لا يقع يتم اربعا لان اداء
 فيصنف بالامتناع من تحريم السجود فانه مؤدوم منها لبيان انما
 في حقوق العباد فانما من انما المقصود بوصف وجوبه
 المقصود والقاصد ومنه منقول بانما لانه اداء على جفته
 والمنشعب بالقضاء فيها اذا وقع انما عهد غير عينا واسليم
 على بعد الشراء وهذا اذا انما تسليم عيني الواجب شبيه
 القضاء لان تبدل الملك كغيره من العائن حتى يتغير في اعتبار
 معنى القبول لانما في ملكه ولا تلك قبل التسليم باعتبار جهة
 القضاء وانما اعتبار فيه لانه من قبل التسليم دون اعتنا بها

سواء كان الامر مقصودا

فانما الامر مقصودا

الا وهو على

تضمن بالمال لا تضمن بالمتاع ايضا لجهالة وعدم الضبط في ذلك
فلما تضمنت الايمان تضمنت القاتل لانه القضاة غير متفقين فلا يملك
المال ولهذا قلنا ان الملك المكتسب لا يملك بالمتقون لا يضمن بالشرع
بالطلاق بالمال اي اذا شهد بالثبوت بعد الدخول في حيا
بعد القضاء بالثبوت لم يضمن شيئا وانما يقوم البضع لحظ وهو
لا يملك الوارد على حيا انما بالاشهاد والاولى ولا يملك لما لا
به من صفته الحسن ضرورة ان الامر حكم لا يملك بالقبض وهو يملك
به في حصة الحسن فوعا ان امان يكون حسنا لعينه اي لعنه نفسه
وهو ثلاثة انواع اما ان لا يقبل المسقوط او يقبله او يكون لحظا
هذا القسم اي بالحسن لعنه كذا من بابا حسن بعينه غير كالنقد
لا يحتمل المسقوط اصلا والصلاة حسنة لعنه لانها افعال الخوا
وصنعت للتعظيم كنهها كما لا فرق في احتمال المسقوط الثلاثة
تحو الزاوة والصورة والوجه صحيحا لدفع حاجته الفقير وقهر القوي
وشرف المكان بكن هذه الاسباب يخلق الله تعالى لا يضمن العبد
فلم يعتد بها بخلاف الجهاد فان حسنه بواسطة كذا كذا القضاة
اليد او حسنا لغيره وهو انواع امان لا يملك ذلك الغير بنفسه
اما ما هو به بل بفعل مقصودا ويتبادر به لا يحتاج الى فعل اخر لو
يكون حسنا لحسن في شرطه بعد ما كانت حسنا لعنه بنفسه
او كانت لمعنا لغيره اي بالحسن لعنه او بعد ما كانت حسنا لعنه كالم
حسن الصلاة والا فهو يبرأ ونظيره ولا يتبادر به الصلاة في الجاهل
حسن الاعلاء الدين لانه لا يملك تعذيب ومقترب ويتبادر

به المقصود والايان حسن لعنه والحسن في شرطه اي
وكذا الصلاة والزكاة والوضوء والجهاد حسنة ايضا للحسن
في الشرط وهو القدرة التي يمكن بها العبد من اداء ما امر به
اي القدرة عليه وانما مثل القدرة ولم يمتثل بالظن ليسا من الجاهل
الى بيان الشرط والظن لوقته ذكرت قبل وهذا من جامع الال
القسم من احسن لعنه مع الوعد وما حسن لغيره بنوعه
وجعل ثلثا للثبوت الى اصل التقسيم لانه ثلث اقسام اولها ما
وهو اي القدرة على اداء الشرط نوعا مطلق وهو القدرة المكنة
او في ما يمكنه المأمور من اداء ما امر به بلا حرج فان اداءه الى العلة
في ذلك من المكنة وهو شرط وجوب اداء حاكم على ما يجب ان
او ما لا يحق التكليف في بيئته على القدرة الحقيقية التي
يوجد الفعل لكنها لا تسمى تسبق ولا قبل لما تكليف من كونها
عليه قبل الفعل عنها الى سلامة الآلات وصحة الاسباب التي
جاءت هذه القدرة عند اداء الفعل في العلم بشرط حقيقتها والشرط
يتوهمها بناء على سلامة الآلات كانت هي المعبرة في الجاهل
قال والشرط توطئة لا حقيقة لانها لا تسبق الفعل ثم تقول حقيقة
هذه وهي هي سلامة الآلات اعتبرت في حق الاداء وتوهمها ان
توهم حقيقة الآلات اعتبرت في حق القضاء دون الاداء احتياطا لان
التوهم دون الحقيقة والقضاء دون الاداء في شرط الاقوي والاضعف
الاضعف حتى اذا بلغ المصلي الاسلام الكفاية او ظهرت له الضعيف
في اخر جزء من الوقت فمن الصلاة فتوهم الا متلا في الوقت

اي الايمان والصلاة
والزكاة والوضوء والجهاد

اي مثل القدرة التي
هي شرط المأمور به والقدرة
في بيان ان المأمور به
اي ان القسم الذي يجب ان يحسن

الاحسن ما كان قسام
في مجموع

شأن
اي شرط وجوب الاداء كون القدرة
على الاداء هو المأمور به لا المقتضى

القدرة المكنة
الاضعف حتى اذا بلغ المصلي الاسلام الكفاية او ظهرت له الضعيف

بوقت الشمس كافي عشرين ايام واعتبار هذا التوجه
 يؤدي الى تكليف العاجزين لو كان المفروض الادائي فاما
 هذا فالغرض القضاء وقد وجد السبب وهو جز
 من الوقت فتوجه القدرة بالاعتناء بكفى القضاء بالتوجه
 في مسلة الخلف على من السماء فيشترط سلاسة الالات في
 حق الخلف وهو اصله كامل وهو القدرة الميسرة للاداء
 وهي زيادة على الاولى بدرجة ودوام هذه القدرة بشرط
 الدوام الواجب لان الاداء متى وجب كصحة البيع والبيع
 الاشكك حتى يبطل الزكوة والعش والمخرج بعد التمكن من
 تلك المال لان الشرح واجب الاداء في صحة اليسر اما الزكوة
 فليخرج بشرط التمام الميسر تحقيقا او تقديرا او العشر لا يجب
 الا بالخارج تحقيقا مع اتمام الواجب برفقة الارض او
 على آخره والخارج لا يجب الا بسلامة الخارج وهذا ليس
 بالخارج بالتمكن لا ياتي لميل الالتماس مع التمكن مع التمكن
 استهلاكه والوجوب في الاستهلاك الا في اليسر لا في الخلف
 بعد هذا انقلب فرما من القضاء ليس بخلاف الاولى اي المكنة
 لا يشترط البقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدره القطر
 المال لا يخرج بالمكنة اما في فله بالزاد والواحدة وهو اذا
 ما يقطع به السر واليسر لا يندم ومركب وعلم اعتبار
 المشوهر لا يوزن باليسر لان اعتبارهما الخلف والحق لا يفي به
 فاليسر بخلاف الزكوة واشترط ان لا يغناها لليسر في كل وقت
 الفتي لا يشترط الفقير

القضاء لا سلا
 من الالات

لا يقع وصدره القطر
 يجب بزرع المحرر والفتي

صفة

صفة الجواز للمأذبه وانما قال اذا بقي به لان الصفة انما قال
 يتحقق على تقدير تحقق الموصوف قال بعض المتكلمين لان
 صفة التقي لا بدل على النساء حتى جازت الصلوة في ارض
 منصوصة قلنا الامر على الجواز والصحيح عند الفقهاء انه
 ثبت صفة الجواز له لانه على الحسن وقد اعلى حرازه شرعا
 بدلا على امانه بالتقي منه او مجاوزه واذا اعدم بدلا لم يصح له
 الامور به ليعنى صفة الجواز عند ما خلاها كانت افعى لو ان الجواز
 بغير الوجوب ولا يلزم من استعانة الكل انتفاء الجز ولذا ان الجواز
 ثبت شيئا وبطلان التوضيحات يتحقق بطلان التوضيحات والجواز
 بطلان التوضيحات بقاء الوجوب والشافعي للشئ لا يكون
 ما استعمل بدلا لم يفسد ولا امر نوعان مطلق عن الوقت
 كالزكوة وصدره القطر واغنى في مثل هذا اليوم مترك
 الظاهر حتى لو ادريت قبله مع اجامه وهو اي المطلق على التمام
 خلافا للمكسحي كما عند الشافعي في جعل العمل في اول او
 الاكثارات فلا يعود على موضوعه بالنقص تعني افعلى مطلقا
 افعلى في اي زمان شئ ولو جعل للفور كان معناه افعلى
 في الزمان الغنيب والقطع بالفور في استغنى العبد للعادة فلا
 مقيد لا مطلق ومفيد به اي بالوقت والوقت اما ان يفيق
 عن الواجب وهذا لم يوجب الا لغرض القضاء كما في آخر الوقت
 او يفضل وقت الصلوة او يساوي انما تنبئ للوجوب كبره
 او لا وقت تنقضاء ومضات ونفس منكل في ان يفضل وليسوا

وهو

منه
الظاهر
انما هو ان يكون الوقت ظرفا للوقت
اي يقع الفعل فيه غير مقداره وشرطا للاداء ولا يستفاد من
ظرفية المفعول في شرطية الاداء للتعاطي بينهما وسببا للوجوب
وقت الصلوة فانهم يفضلونها والاداء بقوت نفوت الوقت
يختلف كما لا نقصا ما باختلاف فكره وعلم كراهية ولا يمكن
جعل كل الوقت سببا لان ذلك يوجب تأخير الاداء عن وقته
او تأخير على سببه فوجب ان يجعل بعضه سببا والاول
لعدم ما يترجح او في فان الفصل الاداء بعد نفوت السبب
عليه ولا ينتقل الى الثاني وهم جراحه لانهم لم ينتقلوا الى الكل
فالمستحيل به الاداء القرب الى المقصود الحق وانما انتهى الى
آخره استقرت السببية وتغير حال ذلك ان هو فالوجوب
فما لم يكن في الفريضة باعتبار الطلوع وان مضى العشر
تنتهى وقت انكرا حركته كان ناقصا فلم يفسد بالتعريف اذا
الوقت عن الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال
الضرورة وهذا معني قوله وهو اي الوجوب اما الفصل
الى الجزء الاول ان اذ في فية والى عايلي ابتداء الترتيب مع انه
يوجد في الاول او الى جزئي الناقص عند ضيق الوقت
اي اذا اضر العزم الى وقت الاحرام الى جلة الوقت ان قامت
في الوقت وهذا اي للاضافة الى الكل عند فوات الاداء
الايتادي محض يشاه في الوقت الناقص لان الكل في ناقص
فلا يتبادر بالناقص باليوم الثاني عند الغروب بخلاف

عمر

عمر يومه فغيره لانه وجب ناقصا في تادي ناقصا هذا والتحقق ان
السبب ليس كله بل بعضه لما هو الاول لم يتعين لتحقيق الوجوب
من صا له في الآخر وكذا الآخر لولا التقدم على تعيين الجزاء الذي
يصل به الاداء في القرب الى المقصود فالقصور من نفس الوجوب
الاداء على ان فيه اتصال السبب بالسبب فلهذا الجزء الثاني كاملا
يجب ان كاملا وان كان ناقصا ناقص وان لم يوفيه فلهذا سببه
فيجب الفصل كاملا منه وجوب الاداء بحيث في آخر الوقت فيجب
الخطاب في لويات قبل الآخر لاشي عليه ومن حكمه اي حكم هذا
اشراط على التعيين اي تعيين فيض الوقت لدفع المزايا ولا يسلط
التعيين بضيق الوقت بحيث لا يسع الا هذا لانه اصل لما لا يسقط
بما رضى ولا يتعين وقت الاداء به عليه فلهذا الاداء الاول
والسبب في السبب ويتعين فعلا كما كانت تحري بين الاطعام والكسوة
وغيره من غير تعيين احد هاهنا لانه كراهية او يكون تعينا اي مقدر لوقت
الاجل في وقت الاداء في بعض بطول وقصره كالكميل في المكملات وسببا
لوجوبه كمشهور في بيان معيار لان الصور ومقدريه وسبب الوجوب
لاضافة اليه وتكرره في بعضه فغيره من غير ضرورة كونه معيارا
تخيلا له ولا يتقرب فيه تعيين النية قصد التعيين فيصا بطلان
بان نوى السور مطلقا وبصا ب مع الخطا في الوصف بان نوى
والاشكال لان الوصف لالم لشرع بطلان في الاطلاق وهو تعين الا في السبب
بأنه واجب واجبة غير ضار بتعيينه لانه فان هذا الصور والاصا بطلان
بل يقع عا في خلاف الموضع فالا يقع عن رمضان لانه هو الحشر

منه
بما هو من سواله وان تعين
الواجب لانه الوقت فان
هذا في الوقت بطلان
التعيين ١٢ التوضيح

اما ما في قوله في بعضه
مصرف الاما في هذا التعيين
فان لانه في هذا التعيين
تعيين في وقت بطلان الاسم
لا التعيين الوقت كونه

والعزم هو الاما في السور وذلك
فان في السور في وقت بطلان
وتعريفه في وقت بطلان
فان في معياره وهو في بطلان
الوقت في وقت بطلان

مشق
 بر علی بن ابی طالب
 ان بنی طایفه عالم مسلح
 من حضرت علی الهجو و کلمات
 فرموده است منها علی بن ابی طالب
 سنان الحیو و فاضل من سنان الاراد
 و از با نایب و کلمات
 فاضل و عالم و حیدر من سنان الاراد
 با مروت و تقوی من سنان الاراد
 صابر الشافی

[illegible]

مركوز في العقول والثاني مثل بيع الخمر بغير شرع على
ما يتصور والخمر ليس بالمتصور في بيعه يكون عبثا لا في البيع
لأنه كضرب الميت والثالث نحو بيع يوم الخمر فان الصور
حسن في نفسه لكنه قبيح لان فيه امر باضاعة الضمان ولا
ينفك عنه وحكم هذا النوع المسائل ان البيع بالوصف لا يلزم
اشد من البيع في الرابع فيضيد هذا فساد المشروع والرابع كراهية
ولذا قد مر عليه كما ذكر في الاستدلال والرابع نحو البيع وقت
النهار في غير الاضلال من السعي الواجب والبيع في وقت
عن البيع كما اذا تبايعا في الطريق ذاهبين والشئ مطلقا
بلا قرينة القبح لعينه او لغيره عن الاعمال الحسنة التي تفر
جسدا ولا يتوقف تحققها على الشرع كالتأويل القبح يقع على
القسم الاول وهو ما قبح لعينه بالانطافق قوله بكمال القبح
الاذا قام الدليل على خلاف كقوله لا تقربوهن حتى يطهر
الشيء بمعنى الذي وعن الامور الشرعية التي توجب طهرا
على شيء كالصلوة والصوم على القسم الذي الفصل القبح
اي به لا وصفا حتى يكون المنهي عنه مشروعا باصل غير
مشروع بوصفا الا اذا دل الدليل كبيع المضامين والملاهي
التي هي بغير طهارة وهو المصحح للقبح فلا يتحقق على وجه
يبطل به المعقضي وهو المنهي لا به بغير التصور الا لا يقع
لا يتصور الا في قولنا ان البيع لعينه لم يكن المنهي عنه مضمورا
شرعا فيبطل موجب البيع بمقتضى اختلاف المعنى فان وجوده

والبيعان مشهوران في كل زمان
فقد روي في الرواية ان من ابتاع
الخبز في يوم الجمعة لم ينجس
ماله ولا يفسد عليه ولا يفسد
على غيره ولا يفسد على غيره
ولا يفسد على غيره ولا يفسد
على غيره ولا يفسد على غيره

لا ينجس
البيعان مشهوران

منه بالبيع لوجوبه في هذا اي الامتناع المنهي عن الامور الشر
فما اشترى وعندها كان بيعه الربوا وما في البيع الماسة وجوب
يوم الخمر مشروعا باصل غير مشروع بوصف المتعلق الذي بالوصف
الا بالاصل فثبت للمكلف بغيره ليلما ويرد على الاصل فثبت المنهي
لغيره والاضامين والملاهي وبيع الخمر باعتماد ان المنهي فيها لم
يقع على بقا المشروعة وجب بانها يجب ان المنهي لا يقتضيها
مؤثرة ومعنى ان الاقدام مطلوب فيها فكان نسخا وانما جعل
على المنهي لعدم محله في البيع المال المملوك ومحل النسخ غير المحرم
والفضايل ما تقتضيه اصلا في المحل والملاهي ما في الطوبى و
البيعان بلا شهوة على المنهي والقبح ان المنهي بغيره على بيعتي
عليه لا مشاء والمنهي طلب امتناع يبيح عدم العلم لان ملك
النسخ لا يقتضيه من غير ما يبيح في محل الحرمة والمنهي في
تخلاف البيع فان البيع فانه للمالك منفصل حتى شرع في
موضع حرمة فلا تضاد وقال الشافعي به في البابين اربعة
الحسنة والشرعية يعرف الى القسم الاول اي ما قبح لعينه
لا يبيح شرعا باصلا في الحرمة والصوم الواقع في يوم الخمر
عند ما الواقع لا الواقع وهو متفان ان قوله لا يبيح بالبيع
قلنا في القسم في الامور ان المنهي في الامتناع القبح حقيقة
اي انه لا يبيح في البيع كالا في امتناع الحسن بغير رفع المشروعة
من الامور كل منهي قبيح ولا شيء من القبح مشروع فلا شيء
من المنهي مشروع ولان المنهي عنه معصية فلا يكون مشروعا

والبيعان مشهوران في كل زمان
فقد روي في الرواية ان من ابتاع
الخبز في يوم الجمعة لم ينجس
ماله ولا يفسد عليه ولا يفسد
على غيره ولا يفسد على غيره
ولا يفسد على غيره ولا يفسد
على غيره ولا يفسد على غيره

لا ينجس
البيعان مشهوران

تقضاء
فقدان المالك

لا يثبتها من التضرر قلنا القول بكمال التضرر غير ممكن لما قلنا ولا يثبت
وجوب تقابل أحكام التضرر بلات ولو سلمنا فالتضرر هو عدم
اقتضاء النفس وذاتها من اقتضاء الجسد والصغر في مطلقا
منه فيكون له في منبها باعتبار اصله في ذلك لا في كونه مشروعا
باصلا وكونه معصية بوصفه وطحا الذي يكون معصية قال
الشافعي لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا وفي حرمة المراءاة
ابا الرجل وعلى والده وجوبه معها لها وبناها على الرجل ولا
العصب الملك ولا يكون سفر المعصية كسفر الابن والابن في
سبب الرخصة ولا عليك انكار مال المسلم والاستبراء لا
لا يثبت من سبب الحكم في خصوص ما هو المصلحة في التضرر
وهذا نقوض على اصلنا ان التضرر من الحسني يقتضي التضرر
الصور بعينه فلا يثبت حكمه شرعا فنقول ان لا يوجب ذلك
ينبغي بل لا يوجب الولد وهو الاصل في استحقاق الرضا
ثم يبيد منه التضرر في البعوضة في الاطراف والاسنان
كالوطي وما يقوم مقامه في غيره في علم صفة الاطراف والاسنان
لا معصية فيه والمالك في القطب ما يثبت مقصودا بل
شرطا للضرر لا لاجاب في معصية فوات ملك الاصل
ما في لئلا بل المعصية اموالنا وهي غير ثابتة في غيرها ولا
قبر في السفر في ذات وانما هو في القصد الجوارب والرخصة
انما نقلت به لا بقصد وانما العام ما في فلفظ به احراز
عن المعني ويقول قلنا اول افراد استكر فيه في اشتراط الاستعراق و

ابا لا يثبت من سبب الحكم
في التضرر بل لا يثبت
منه فيكون له في منبها
باعتبار اصله في ذلك
لا في كونه مشروعا
باصلا وكونه معصية
بوصفه وطحا الذي يكون
معصية قال الشافعي لا
يثبت حرمة المصاهرة
بالزنا وفي حرمة المراءاة
ابا الرجل وعلى والده
وجوبه معها لها وبناها
على الرجل ولا العصب
الملك ولا يكون سفر
المعصية كسفر الابن
والابن في سبب الرخصة
ولا عليك انكار مال
المسلم والاستبراء لا
لا يثبت من سبب الحكم
في خصوص ما هو المصلحة
في التضرر وهذا نقوض
على اصلنا ان التضرر
من الحسني يقتضي التضرر
الصور بعينه فلا يثبت
حكمه شرعا فنقول ان لا
يوجب ذلك ينبغي بل لا
يوجب الولد وهو الاصل
في استحقاق الرضا ثم
يبيد منه التضرر في
البعوضة في الاطراف
والاسنان كالوطي وما
يقوم مقامه في غيره
في علم صفة الاطراف
والاسنان لا معصية
فيه والمالك في القطب
ما يثبت مقصودا بل
شرطا للضرر لا لاجاب
في معصية فوات ملك
الاصل ما في لئلا بل
المعصية اموالنا وهي
غير ثابتة في غيرها
ولا قبر في السفر في
ذات وانما هو في
القصد الجوارب والرخصة
انما نقلت به لا بقصد
وانما العام ما في
لفظ به احراز عن
المعني ويقول قلنا اول
افراد استكر فيه في
اشتراط الاستعراق و

العدد

العدد ولان افراد استكر فيه في اشتراط الاستعراق و
يقول متفقون بعد وعمن المشترك ويقول على سبيل المثال
عن المطلق كريمة واقرن الشيء ونحوه متفقون الحد وباشارة
عني الموجب في كل فرد والمذكور المنفي ليس بعامة صفة بل ضرورة
على ان هو محيا وانما يوجب الحكم فيما ينافوا في اى في جميع الاول
الا انها لا يمكن قطعا متعلق بالاجاب بالانتاوه المذهب
عني يجوز لسر الخاص به اى بالعام كذا في العربية في قول
ما هو عليه من شيء وهو خاص في قول ابا القول عليه الصلوة
والسلام استقره هو من البول وهو عام بالنسبة الى الاول
يتناول احوال الابل وغيرها والمائل في شرط الشيخ فالعلم بالعلم
ولذا اوجى الجاهل الاشياء في الفص لا في كلام مقصود
به لانه متعلق بالعلم الاول والقصر بينهما اثبت المساواة بين
ان يحاين العام حكما او الاضافة لئلا والافعال الحقة والفص
جما والخاص وهم الثاني فيجعل الفص بينهما فصفان ولو
كان الفص الثاني لا يختص به وهو مقارن وقال الشافعي
يوجب النكاح لا احتفال المقصود فلا قطع قلنا الاصل في
الاشارة المقطع هو موضوع على المعنى القطع لا على ليل واحتال
للمقصود من احتمال الجواز في الخاص لا غيره به ولا لا تقع
الامان عن اللغة والشرع بالكتابة ولانه مقطوع لا يجوز
ايقول بغير الواحد ولا بالقياس قلنا لا يجوز تخصيص قوله
تعالى لا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه بثبوت الحر في قوله

العدد
العام بالقياس
والجواز الجواز

بغير بعد التخصيص

الاستثناء وهي مجهولة فصار كما اذا باع عبد بن الف
 الا اعد لها بالخص من الف وهذا لا يصح فان قيل شبه
 الشبه في الناحية لانه مجهول لا يستطاع هو بنفسه
 تليق خط الحيازة العقد في العبد بن فلان اعتبار
 هذا الشبه يؤدي الى خلاف مقصود العاقلين فلم يعتبر
 لقول اعتبار به يوجب الاعتقاد في العبد بن واعتبار شبه
 الاستثناء الفساد فلم يكن معتقدا لا يعتد بالشك
 واما في الثاني فلما قلنا من جهات المبيع فصار كما اذا باع هبة
 بالف الا اعد لها بالخص ما به ولم يعتبر شبه الشبه كما ذكرنا في
 الاول واما الثالث فلما قلنا في الناحية كما ذكرنا في الاول فصار
 كما اذا باعها بالف الا اعد لها بالخص منه فان قيل شبه الشبه
 يوجب لزوم العقد فيما لا ينفك عنه اذا كان المبيع لا ينفك في
 احوال الاول مجهول الا فهو اولى ان لا ينفك فيه معلوما واما
 الثاني فانه اذا احوالها كلها واما جميعا واما ما لان المبيع
 والسمية صحبت جنة والفايد عارض الا يلزم في الحكم بغير
 في احد هادون الاخر ووجب حصة من الثمن بعد
 صحة تسمية جنة الثمن فكانت الجاهل بطاوية غير ما اعتدنا
 لغرضه الشبه بغيره وشبه الاستثناء بفساد فلا يثبت
 الجواز بالتشابه هذا بيان الشبه في كل من المسائل الاربع
 فانهم قبل ان يسقط الاحتجاج به معلوما كان المخصص
 او مجهولا لا ان كان مجهولا لاصار الباقي مجهولا لانه

الاستثناء وان كان معلوما لظاهر ان يكون معلوما
 ولا يصح ان يكون باقية لانه الباقي مجهول لا كان المخصص
 الاستثناء المجهول واما الثاني الاستثناء لان كل واحد منهما
 لبيان ان لا يرد على احوال المخصص وشبهه بالاستثناء
 كما يقع المضاف الى حيز عقد من واحد فانما لا يصح لان
 احواله لم يرد على العقد فصار اوسع الاخر بالمحتسب انما
 ليس بمبيع بغيره بل هو المبيع ففسد واعتل ان يبي
 كما ان اعتبار المخصص بانما لا يرد على كل واحد منهما
 مستحيل بنفسه فان كان معلوما في العام فيما ولا ينفك
 فلهذا كما اذا كان التام معلوما في الاول موجبا فيما لا ينفك
 فلهذا وان كان مجهولا لا ينفك هو بنفسه كما في النسخ لا ينفك
 الا ما رضى المعلوم كما هو في الاول بخلاف الاستثناء فان وجه
 قائم باحوال غير مستحيل بنفسه فوجب جهالة في المستثنى
 منه لا يقال به ودليل المخصص تام بنفسه فيقتصر على المبيع
 فصا والمخصص في شبهه بالتام كما اذا باع عبد بن الف
 اعد لها قبل التسليم بقي العقد في الباقي بخصه للموكل في البيع
 شرط خرج بعد هذا العقد التسليم وليس هذا به المخصص بل ان
 مبيعها اليها حاله النقا والجواب عنه ان المخصص كما شبه التام
 سبعة اشبه بالاستثناء حكما فوجب العمل بالشبه من العموم
 اما ان يكون بالصنف والمعنى او بالمعنى الغير فالاول كرجال و
 والثاني بنو قور واما لهما من حيث بنو قور من قال المبيع المفكرين

بان يقسم الارض على ثلثة عبد المبيع
 ويقتسم الى بعد الارض من عبد
 فلهذا انما يرد على العقد فصار اوسع
 الاخر بالمحتسب انما ليس بمبيع بغيره
 بل هو المبيع ففسد واعتل ان يبي
 كما ان اعتبار المخصص بانما لا يرد على كل واحد منهما
 مستحيل بنفسه فان كان معلوما في العام فيما ولا ينفك
 فلهذا كما اذا كان التام معلوما في الاول موجبا فيما لا ينفك
 فلهذا وان كان مجهولا لا ينفك هو بنفسه كما في النسخ لا ينفك
 الا ما رضى المعلوم كما هو في الاول بخلاف الاستثناء فان وجه
 قائم باحوال غير مستحيل بنفسه فوجب جهالة في المستثنى
 منه لا يقال به ودليل المخصص تام بنفسه فيقتصر على المبيع
 فصا والمخصص في شبهه بالتام كما اذا باع عبد بن الف
 اعد لها قبل التسليم بقي العقد في الباقي بخصه للموكل في البيع
 شرط خرج بعد هذا العقد التسليم وليس هذا به المخصص بل ان
 مبيعها اليها حاله النقا والجواب عنه ان المخصص كما شبه التام
 سبعة اشبه بالاستثناء حكما فوجب العمل بالشبه من العموم
 اما ان يكون بالصنف والمعنى او بالمعنى الغير فالاول كرجال و
 والثاني بنو قور واما لهما من حيث بنو قور من قال المبيع المفكرين

يعلم ومن علمه لئلا العوم والمقصود من العلم
 اليك من سطر اليك واصله اي الاستعمال الاكثر العوم
 ومن وضعت في ذوات من جعل بلوقيل من والذات
 زيد او غير ولو قيل فليس لا يصح كما في ذوات ما لا يعمل بحسب
 ما في الذوات من او شاة لا رجل فاذا قال من شاة من عبيدي
 المتوفى فهو حاشا واعتقوا فبيان ان من شاة لا لا فيمن
 اكمل لو اريد كما في من شاة من عبيدي عتقه فاعتقه لان
 العوم تأكل باضا من المتبعض الى العوم فدل انه لم يرد التبعيض
 كماله من وفي من شاة شاة اصبحت الى خاص وهو الخاطب
 فلا يترك التبعيض لئلا ان يقتضيه الاول او اعلم ان كل شي
 العوم والتبعيض وان قال لئلا ان كان ما في خطك غلاما فانت
 حرة فقلت غلاما وحرارة ليرتقى اذا الشرح كون جميع ما في
 البطن غلاما وفيه بيان ان ما عاتق وما يحكي معنى من النساء
 وتبعها وادخل ما في صفات من يعقل ايضا فلو قيل ما زيد جارية
 عالم او عاقل كل الاماظة اختار من عوم جمل على سبيل الافراد
 بكن الحرة اختار من عوم الخبيث ومعني الافراد ان لا يترك
 منقود كان ليس معه غيره فكل نفس ذليلة الموت وهسي
 كما لحرف بدل على معنى في غيرها تصحب الاسماء غير متبعضين
 الاضافه كالحرف لا ينفك عن اسم وفعل فتعها اي تثبت العوم
 فيما خلفه في عليه في ذاتها بخلاف سائر ذوات العوم فان
 دخلت على المتزاجت عوم افراده وان دخلت على الموقر

شاة
 وادان ان العوم تأكلت
 العوم من شاة من شاة لئلا
 الى ما في خطك غلاما فانت
 حرة فقلت غلاما وحرارة
 ليرتقى اذا الشرح كون جميع
 ما في البطن غلاما وفيه بيان
 ان ما عاتق وما يحكي معنى من
 النساء وتبعها وادخل ما في
 صفات من يعقل ايضا فلو قيل
 ما زيد جارية عالم او عاقل
 كل الاماظة اختار من عوم
 جمل على سبيل الافراد بكن
 الحرة اختار من عوم الخبيث
 ومعني الافراد ان لا يترك
 منقود كان ليس معه غيره
 فكل نفس ذليلة الموت وهسي
 كما لحرف بدل على معنى في
 غيرها تصحب الاسماء غير
 متبعضين الاضافه كالحرف
 لا ينفك عن اسم وفعل فتعها
 اي تثبت العوم فيما خلفه
 في عليه في ذاتها بخلاف
 سائر ذوات العوم فان دخلت
 على المتزاجت عوم افراده

جبت

جبت عوم اجزا اخرى حتى فرقوا بين قولهم كل ما كان
 وكل الرمان ما كثر ما كثر في الاول والآخر في الثاني
 العوم من كثر ما كثر في الاول والآخر في الثاني
 لانها تثبت عوم ما دخلت عليه وفي كل ما تزوجت امرأه
 فهي كذا عوم القروج قصدا وثبت عوم الامسا وقيل
 في الامسا عوم الامسا في كل اذا وصلت بالاسماء فاذا قال
 في امرأته تزوجها فهي كذا عوم القروج كذا عوم
 تزوجها امرأه من حين الاطلاق ثانيا في العوم وتعد في
 الاسم دون الفعل وكل ما يلحق توجب عوم الاحتواء الى الذي
 عليه دون الاماظة في بيان كذا عوم ايضا لانه العوم
 وانما جبت عوم لا يمتنع حتى اذا قال الاماظة جميع من دخل
 للمعدن او لا فله من المتعلق في العوم كذا عوم عشرة ان لم
 خلا واحدا عوم جميعا والشركة كانه قال اول جماعة تدخل في
 العشرة او جماعة دخلت وفي كل ما يلحق توجب عوم الاحتواء الى الذي
 اي في كل فرد مع قطع النظر عن غيره فيكون كل اول بالقياس الى
 من يتخلف وفي كل ما من سطر الشغل لانه العوم المتبعض والواجب
 الافراد على اعتبار العوم الاول فيهم لانه اسم لقرى سابق ولم يرد
 والذكر المخرقة في موضع النفي ثم واما نحو لا رجل فيها فلا يثبت
 للتميز وهي موبوءة في جميع الافراد فيستلزم في جميعها واما
 ما رجل فيها فلا يثبت سلب الحكم من فرد من سلب عن الجميع
 الا لا يثبت سلب عن فرد ما وفي الاماظة تخص مطلقا لان العوم

شاة
 حاشا ان العوم تأكلت
 العوم من شاة من شاة لئلا
 الى ما في خطك غلاما فانت
 حرة فقلت غلاما وحرارة
 ليرتقى اذا الشرح كون جميع
 ما في البطن غلاما وفيه بيان
 ان ما عاتق وما يحكي معنى من
 النساء وتبعها وادخل ما في
 صفات من يعقل ايضا فلو قيل
 ما زيد جارية عالم او عاقل
 كل الاماظة اختار من عوم
 جمل على سبيل الافراد بكن
 الحرة اختار من عوم الخبيث
 ومعني الافراد ان لا يترك
 منقود كان ليس معه غيره
 فكل نفس ذليلة الموت وهسي
 كما لحرف بدل على معنى في
 غيرها تصحب الاسماء غير
 متبعضين الاضافه كالحرف
 لا ينفك عن اسم وفعل فتعها
 اي تثبت العوم فيما خلفه
 في عليه في ذاتها بخلاف
 سائر ذوات العوم فان دخلت
 على المتزاجت عوم افراده

[illegible]

المتفاوت وعاقبة ترك الأولى بالأعلى نظير المتفاض بين
 الأولين واحل ترك ما وراء ترك مع فائتي اماط الخ من الشأ
 الآية فالاول لا يقيد وهو حوان فخرج ما وراء الرابع والثاني نفس
 يتبعه فيخرج ونظيره بين المتوسطين قوله عليه السلام المتأخر
 فتوضا كل صلاة مع قوله المتأخر فتوضا لوقت كل صلاة
 فالاول يسوق في مقابلة مع ان يعتدل القامول اذا اللام يسبق
 للوقت والثاني او نظيره بين الاخيرين واشهد واذا في
 عدل منكرو الاصل في شهادة ابد افالاول مفسر بقوله اشها
 العدول لانه لا يشهد للقبول عند الاداء لهذا الخبر معني
 اخر والثالث حكم للقول السابق السبيل يعني قلنا اذا لم يخرج اهل الوادي
 لشهرته متعة وليس يتكلم فيلزم في نفس الكفاية لكنه جعل
 المتعة مجازا اذا لم يخرجوا اهل القاهل بواو الباقية ايضا
 وقوله الى شهره حكم في المستخرج الحكم والنظر في معنى قوله
 ما لم يخرج فخرج مع ما وراء بهارض غير الصيغة اعترافا من المشكل
 وما وقع وقوله الاشكال الا ان طلب التأييد وهذا لعل الظاهر
 فعل يشترط الاستقبال الاحتياط والامتناع فليسوا هنا اضار
 ابيض فيه في ان المقابل اسم من المتضاد وحدها الظاهر
 ان اخفا، فخرية اي لزيادة والنقصان فانه كان لزيادة في
 والالة والظن نقصان لا يظن المراد بكناية السرية فبسته
 في حق الظاهر والظاهر لما عارض اختصاصا باسم اخر فبسته
 ملثافي مع السرية فوجدناه في الظاهر مع زيادة لسا رفة

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

الطلب

ان من شرط ان يكون
الطلب مقصودا لا
مجردا

الطلب
ان يكون مقصودا
لا مجردا

سليم

الطلب

الطلب هو الرغبة في
الشيء الذي هو
مقصود لا مجرد
الطلب هو الرغبة في
الشيء الذي هو
مقصود لا مجرد

المسافر عمن لما حفظ المقطع حفظ بعرض يوم ونحوه
الطلب هو الرغبة في الشيء الذي هو مقصود لا مجرد
ولم نجد في النسخ لمساودة عين من عيني عيني
ليس يحفظ المكتسب فلم يفتقد الله واما لشك في الداخل
استل في بيان اذ وما في المختار فالداخل في الاشياء
ويبان ما اخذ وحكمه اعتقاد الحقيقة فيا هو المراد
الاقبال على الطلب والتأمل فيه بعد العلم ان شيئا من
ومعنى الطلب انما ان ينظر الى مقصودات اللفظ ثم يتأمل
في استخراج المراد من اللفظ فينا قد علم ان في شيئا من
مستركه بين معنى وبين ثم تأمل فوجد ما معنى كيف
فالخط في الحقيقة في بيت يعلم بخبر الطلب فيشكل كالحق في
بما يخرج الطلب في الشكل بين المثال والباري الا كما لم يعد
الطلب والطلب انما هو الذي لا يرد في المثال في المثال
بالسوية واشتبه المراد اشتباها لا بد من نفسه العبارة
بالرغبة الى الاستيفاء في القواعد ثم الطلب ثم التأمل
اليها كما في البعض لان البيانات اما في كليات المعلومة واما
في اشياء كليات الربوا قال امير المؤمنين ع رضي الله تعالى عنه
خرج النبي عليه الصلوة والسلام من الدنيا ولم يبق لنا
ابواب الربوا وهذا لما ان يخرج من الدنيا لا يبق لنا
احتياج فيه الى الطلب والتأمل وحكم اعتقاد الحقيقة فيما
هو المراد التوفيق فيه اليه بين بيان الجمل والمفصل واللفظ والمادة

مادة

الطلب

من الذي ما والى الى من غير ان لا يوقف عليها الا بالتوفيق ولما
الطلب هو الرغبة في الشيء الذي هو مقصود لا مجرد
وعلم اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة اي قبل الصابة اي قبل الصابة
الارواح المدبنة ويوقف عليه في العيني ان انزاله لا يتبدل وهو
في الذي يراه الله حبيب العامة يقفون على ان الله يدبر كل شيء
من مسودته في الله فاعلم ان في العلم والاعتقاد الله والبعض
على الراسخون في العلم اذ لو لم يخطئ في سوي قولهم انما يرون الا
بغيرهم وبين الجهال وهو كالمقطع في اوائل السواد في كل
الطلب هو الرغبة في الشيء الذي هو مقصود لا مجرد
وعلم اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة اي قبل الصابة اي قبل الصابة
الارواح المدبنة ويوقف عليه في العيني ان انزاله لا يتبدل وهو
في الذي يراه الله حبيب العامة يقفون على ان الله يدبر كل شيء
من مسودته في الله فاعلم ان في العلم والاعتقاد الله والبعض
على الراسخون في العلم اذ لو لم يخطئ في سوي قولهم انما يرون الا
بغيرهم وبين الجهال وهو كالمقطع في اوائل السواد في كل

الطلب

باب في معرفة الحقائق في الشريعة واللاهوت والاعمال والسير في القلوب والنفوس في القسم الثاني من القسم الثاني من القسم الثاني

يعلم انما الذي بلا ضرورة وكيف يقال ان الضرر في وقت كذا وكذا
في كتاب الله تعالى يريد ان يفيض الماحض للملأ وهو سؤال من
الضرورة وهي في المقتضي يرجع الى الكلام والسامع لثبوت
تصديق العلم فيهم السامع المقصود فيها انما هي الحجة الموجبة
فانما يرجع الى الكلام لثبوت ضرورة في التعليل في وجهه المقتضي
في القرآن انما هي الحجة الموجبة في العلم ان المقتضي غير موقوف على العلم
والحجة بانها في غير هذا في الجوانب العود في الحجة لعلنا انما
الصانع في حديث الله عز وجل ان الله عز وجل انما هو الله
حسب وان الصانع بالصانعين مما لا يمكنه لان الحقيقة هي الحقيقة
المستقرة في الوجود فانه لا يمكنه ان يخلق الا في الحقيقة العال وهو
بلازم للحقيقة فيقع مطعون ما كان او غيره فدل بعينه انما هو في ذات
الربوبية غير المظنوع وبما شرع على اكمل تقديره والظام والاكمل
بكلياته وقال الشافعي هو ارباب المطعون انما انما هو غيره وانما
التي اذا جهل الموقوف والتفوق في القول في الحقيقة البسطة
عن المسيحي انما في الحقيقة في الاستعمال عن سائر اصناف
الحجة كما في قوله في الالب انما في عن الوالد وبني عنه الجواب في
في ما هذا في الحقيقة في الالب انما في عن الوالد وبني عنه الجواب في
في ما هذا في الحقيقة في الالب انما في عن الوالد وبني عنه الجواب في
في ما هذا في الحقيقة في الالب انما في عن الوالد وبني عنه الجواب في

لا يحصى ولا يزول ولا يفتقر
جاء لا شريك له العظيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

لكنها باقية معقودة وقال الشافعي بعدمقودة لان الحواشي عند
القلب وهو مقصده ويكون الكتاب في ولا يتقدم اما ان يذكر
للموحي ان المقصود في الوحي دون العقد الذي هو مضمون
الكتاب فلهذا الشافعي لا يستعمل اجتهادها في اجتهاد مفسر المصاحف
لان ما من حكمه ان يستعمل اجتهادها في اجتهاد مفسر المصاحف
في وقت واحد مراد من خرج اجتهادها استاذا لظاهر الحكم في
الاستعمال على الامانة والمواظبة وتحت اعطاء احكام اللفظ واحد
خرج به اجتهادها مرادين بغيرها وهذا لان اهل الفقه
نماز البنية ثم غير زواجر في البنية ولم يستعمل فيها اصلا
الفتوى من راي حاز القبول والبلد معا والى من حاز من
اربع اشخاص بمقتضى وبلد في استعماله ان يكون الثوب
من احد على الارض كالحاوية في زمان واخذوا يعني كالحاوية
ان يكون قسوا لا
في زمان في زمان بالنسبة الى استعمال
الذي يكون لفظا
استعمال الزمان الثوب من الزمان والنسبة فالجمع وكما
اذا العار عليك المنافع والتفصيل هو غير ما لم يكن فلهذا
صيرت ثبات مال الثوب الى اي العتقا والينا والى الى
العتقا والينا والى الى العتقا والينا والى الى العتقا
ليستحق النصف الذي نصف الثوب والى الى النصف والى الى
والله اعلم بالصواب في الحق والى الى الله اعلم بالصواب
بقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلده واحرقه لا يرد بغيره

۱۳۰۵

بالوصية لا بغيره ولا يراد بالوصية قول تعالى او اوصيتكم
 النساء الحقيقة فيها سوى الاخير اي لانها في سلة الموالي والمساكين
 لا يغيرها واوله الانباء مرادة والمجاز معطوف على الحقيقة
 قيد اي في الاخير وهو الوطى مراد على كل الجنب ويتم هذا في
 فريضة الاخر مراد او في الاستعانة على الانباء والموالي انما يدخل
 الفروع اي انشاء الانباء وهو الموالي لان فريضة اسم الانباء
 والموالي صاوية في حق الوالد ومما صلا ان الامان يثبت
 بالشيء كالاشارة فيثبت بالتناول الظاهر في الامان فيثبت
 بل يشهد انما هي وهي معنى الشبهة بخلاف الاستعانة هو انما
 يراد على الوالد اي انما تركه انشاء وانما في الاستعانة على الاباء وال
 جهات حيث لا تدخل الاجداد والجدات لانها اي بشاؤوا فقام
 بطريق التسبب فليقو اعتبارا بالفروع اي بحال انشاء الانباء
 حال الاصول اي الاجداد والجدات وتقتض بالشاؤوا الظاهر في
 قول تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا في حق الجد والجدوة
 والصغير لا يورث حتى اثبتوا نفقة الجد والجدوة مع انهما
 الاصول فقبل الصل انما بها به على قول من يجمع بين الحقيقة
 والمجاز لا بالتناول الظاهر ولا ينقض الضام اذا دخل الجد
 ابن ابنه حيث لا يتبعه بغيره لانها لا تسار ان عدم الجد تبعها بالوصية
 لان الجد في حق التملك في مال ابنه فكذلك في مال ابنه فلو لم
 لمولود مملوك على ان ينقض في مقام الفريضة فلا يبرح وانما يقع على التملك
 ما لا جادة والاعارة على الدخول جائزا ومشترا وانما انما اذا حلف
 في غير ذلك

لا يضر

لا يصح قد سفي دار قالان مع ان الاضافة بالملك حقيقة وفيها
 مجازا في غير ما يعتبر وجوده والمجاز في الاضافة وهو الدخول في
 الاول اي باعتبار ان وضع القدم صانها وانما الدخول لان
 الوضع سببه وانما العمل بغيره ان المقدم مع المتأخر من الدخول
 لاعتد وضع القدم بغيره حتى لو وضع ولم يدخل لم يثبت في
 الدخول مطلقا وليست المسكن في الثاني اي باعتبار ان انشاء
 الدخول بها ثبت المسكن فالاولى انما هي لانها فريضة
 ووضع مسكن فان وانما ثبتت الفريضة بغيره ولا او لها في قوله
 خريوم تقدم فلات ولا يثبت مع ان قيد العلم بالوجود في قوله
 للشهاد لا للليل لان المراد باليوم الوقت وهو عام فلا يضر
 هذا لان اليوم متى قوت لم يعمل بغيره كالليل للظهور والليل
 لا يصلح بقدره واذا قوت بالليل كالحرم كمن يطلق
 الوقت لان غير المتكلم يوجد في غير من الزمان فاقول انما
 اوله وقوع الفريضة لا الميثاق والميثاق واليمين اذا قال الله في
 ان اوصيه برجيب ووجوبه باليمين مع ان خبيرها بين الحقيقة
 واليمين حتى لم يشهد على الميثاق لغيره حتى توقفت عليها
 لا يثبت وجوبه بيمين بوجوب ان الحجاب المباح بغيره
 وفيه من فريضة فهو كغيره في القريب فلو بغيره بغيره
 لا يضر بغيره في الملك والمالك في القريب متى يكون بغيره
 بوجوبه بغيره فلا يضر بغيره بغيره وهو المتكلم فاما اصل
 ان الفريضة تدل على ان لا يضر بغيره المعنى بالموجب في ذلك
 يعني مجازا فيلفظ لا يضر بغيره في كل حال على اليمين وهو

في قوله او اوصيتكم
 النساء الحقيقة فيها
 سوى الاخير اي لانها
 في سلة الموالي والمساكين
 لا يغيرها واوله الانباء
 مرادة والمجاز معطوف
 على الحقيقة قيد اي في
 الاخير وهو الوطى مراد
 على كل الجنب ويتم هذا
 في فريضة الاخر مراد او
 في الاستعانة على الانباء
 والموالي انما يدخل
 الفروع اي انشاء الانباء
 وهو الموالي لان فريضة
 اسم الانباء والموالي
 صاوية في حق الوالد
 ومما صلا ان الامان يثبت
 بالشيء كالاشارة فيثبت
 بالتناول الظاهر في
 الامان فيثبت بل يشهد
 انما هي وهي معنى
 الشبهة بخلاف
 الاستعانة هو انما
 يراد على الوالد اي
 انما تركه انشاء
 وانما في الاستعانة
 على الاباء وال
 جهات حيث لا تدخل
 الاجداد والجدات
 لانها اي بشاؤوا
 فقام بطريق التسبب
 فليقو اعتبارا
 بالفروع اي بحال
 انشاء الانباء
 حال الاصول اي
 الاجداد والجدات
 وتقتض بالشاؤوا
 الظاهر في قول
 تعالى وصاحبهما
 في الدنيا معروفا
 والصغير لا يورث
 حتى اثبتوا نفقة
 الجد والجدوة
 مع انهما الاصول
 فقبل الصل انما
 بها به على قول
 من يجمع بين
 الحقيقة والمجاز
 لا بالتناول
 الظاهر ولا ينقض
 الضام اذا دخل
 الجد ابن ابنه
 حيث لا يتبعه
 بغيره لانها لا
 تسار ان عدم
 الجد تبعها
 بالوصية لان
 الجد في حق
 التملك في مال
 ابنه فكذلك
 في مال ابنه
 فلو لم لمولود
 مملوك على ان
 ينقض في مقام
 الفريضة فلا
 يبرح وانما
 يقع على التملك
 ما لا جادة
 والاعارة على
 الدخول جائزا
 ومشترا وانما
 انما اذا حلف
 في غير ذلك

في قوله او اوصيتكم
 النساء الحقيقة فيها
 سوى الاخير اي لانها
 في سلة الموالي والمساكين
 لا يغيرها واوله الانباء
 مرادة والمجاز معطوف
 على الحقيقة قيد اي في
 الاخير وهو الوطى مراد
 على كل الجنب ويتم هذا
 في فريضة الاخر مراد او
 في الاستعانة على الانباء
 والموالي انما يدخل
 الفروع اي انشاء الانباء
 وهو الموالي لان فريضة
 اسم الانباء والموالي
 صاوية في حق الوالد
 ومما صلا ان الامان يثبت
 بالشيء كالاشارة فيثبت
 بالتناول الظاهر في
 الامان فيثبت بل يشهد
 انما هي وهي معنى
 الشبهة بخلاف
 الاستعانة هو انما
 يراد على الوالد اي
 انما تركه انشاء
 وانما في الاستعانة
 على الاباء وال
 جهات حيث لا تدخل
 الاجداد والجدات
 لانها اي بشاؤوا
 فقام بطريق التسبب
 فليقو اعتبارا
 بالفروع اي بحال
 انشاء الانباء
 حال الاصول اي
 الاجداد والجدات
 وتقتض بالشاؤوا
 الظاهر في قول
 تعالى وصاحبهما
 في الدنيا معروفا
 والصغير لا يورث
 حتى اثبتوا نفقة
 الجد والجدوة
 مع انهما الاصول
 فقبل الصل انما
 بها به على قول
 من يجمع بين
 الحقيقة والمجاز
 لا بالتناول
 الظاهر ولا ينقض
 الضام اذا دخل
 الجد ابن ابنه
 حيث لا يتبعه
 بغيره لانها لا
 تسار ان عدم
 الجد تبعها
 بالوصية لان
 الجد في حق
 التملك في مال
 ابنه فكذلك
 في مال ابنه
 فلو لم لمولود
 مملوك على ان
 ينقض في مقام
 الفريضة فلا
 يبرح وانما
 يقع على التملك
 ما لا جادة
 والاعارة على
 الدخول جائزا
 ومشترا وانما
 انما اذا حلف
 في غير ذلك

التي هي شرعاً في الغالب بما لا ينافيها سبب مطلقاً أي أقران كان
 أو أقراناً أو غيرها من الحقائق لا يتكلم في هذا الصبي لم يتقبل الحقيقة
 صباه حتى لو كان بعد ما لم يستشأن من حركاته ويجوز أن يفتقر
 إلى الجواز كان قال لا أكلم هذا لما أتت أطلالها اسم العلم بالحق في
 الوصف في الخاص لا في العام إذ لم يكن نوعاً إلى الإيمان ووصف
 لسوء أدبه بل يدعو كما في هذا لطلب وإتقان ما يستحقه في
 غير من عبادة ومتعددة ولا يجوز معارف أي يبيد إلى الفهم
 عرفاً في أولي عند التحقيق رضي الله تعالى عنه فلما كان في هذا إذا
 خلف لا يأكل من هذه الحظوة أو الشرب من الفرات فغلبت
 يأكل العيون والذوق من الاستماع لما لم يخطه بوجهها لانه في هذا
 والكره واقع كما قال عليه السلام والكره في الوادي وعنده ما يأكل
 المختار منها وما يعترف منه فالمستعارف أي ما في باب الحظوة
 وشرب ما ينسب إلى الفرات وهذا للتحذاف بناء على
 آخر وهو أن الحقيقة أي حقيقة الجواز في حق التكلم عند
 في الذكر الثابت باللفظ فإذا قيل للخواص هذا السبب فعند هذا
 خلف في إثبات باللفظ فإذا قيل للخواص من هذا السبب في
 الحقيقة لا إثبات السبب وهذا هو المعنى بالحقيقة والحكم بالثبات
 بين شعاع الشك والهيكل لأن شعاعاً الهيكل لم يثبت هذا السبب
 حقيقة وعنده التكلم بهذا السبب لشعاع خلق عن التكلم هذا
 السبب للهيكل من غير تعرض للتكلم ثم هو يثبت بناء على صحة
 التكلم مستنداً خلفاً عن حكمه ما فهمه أن الحكم مقصود وأما

ومر

وسيلة باعتبار الحقيقة في المقصود أو في العلم للحقيقة والجواز
 من أوصاف اللفظ والحقيقة في التكلم الذي هو استخراج
 أو في تخطئه اللفظ أي ما يثبت في قول عبده وهو لا يثبت
 الولد مثله بمنزلة هذا النبي فثبت في اللفظ والاعتقاد في اللفظ
 حكمه هو تصور النسب والحقيقة في الحكم بخلاف قوله الآخر
 وهو مع وصف النسب أو الحكم في اللفظ والعرض وعنده مثلاً
 هذا الكلام عبارة عن قول علق على لسانه من ملكة بلفظ هذا
 أي جازم والمثل يخلص عن هذا أي ما يراه النبوة والمسخي صحة
 العبارة لا تصور الحكم الحقيقة في قوله النبأ أن الحقيقة عبدة لما
 في التكلم والحقيقة في بيان على الجواز الصلة كانت المستعملة
 أولى وعنده هذا الحكم ولا رجحان عليه كما استأثر على كنهه في
 بعض القول والجواز المتعارف أولى فيه فثبت الحكم في القول
 والثبات باللفظ وقد يتبع الحقيقة والجواز أي تتبع العمل بهما
 معاً في بعض الألفاظ في قوله ذلك أو كان الحكم أي إثبات موجب
 الاعتقاد مع تعارف الجواز الذي استعمل في اللفظ كما في قوله لا امرأته
 حتى وهي معروفة التسميع ولو لم يثبت أو أكره من حيث اللفظ
 الخفية بذلك الحكم على هذا القول أو كذب نفسه تأمل اللفظ
 أو أوجت وأما اللفظ فعند الحقيقة في الكبر والصغيرة في
 لثبوت التسميع من الغير والجواز عن الإطلاق في الجواز في
 من المهرمة الثابتة بالنبوة والثبات في الإطلاق فهذا مستدعي
 لثبوت التسميع والتأنيب لا ولا استعانة مع الثاني في الحكم في قوله

وهو هو الجواز

من أن الكلام هو الذي
 معناه ما هو حقيقة
 حقيقة هو الذي
 أي هذا هو الجواز

سنداً
وهو ان يكون النقطه مبني
في صورة ~~سما~~ وفي بعض
اوقات ذلك السبي في الكلام
فمثل الاطلاق لا يتغير النقطه
الغرض الثاني انما هو

لا نه غير
المنحرف آخر مطلقه ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

وزانده لان فعل الجوارح لا يكون
بالنسيه ١٣

وَقَدْ

الادوات الحمال بجميع الصفات
فكما ان الصفات لا يسبق

ایا بعثتکم الان من اذن بعضکم علی بعضکم

الحمد لله

مشتاق و حجاز من و در فلان یکبار
خالد بن العباس بن خالد بن خالد

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لَقَوْلِهِ تَتَذَكَّرُ اِنْ كُنَّا
قَوْلُهُ فَاِنْ كُنَّا قَوْلُهُ فَاِنْ كُنَّا

كتابه للملك وجزل الصيد يجب بعد الاشياء غير عين والمال
 يخرج من العين حلالا لبعض المال الكسب والبيع على طريق البيع الحلال
 الواحد سقط الباقي وهذه الاشكال فالحق لله المراءى من الحق
 خذ على ما لا يخرج الا على وجهه او لا يجب الا ان كان
 وهو كسب عين مائة او ثوب ثوبان ان يكتسبوا او يكتسبوا
 قطع ايديهم وانهم من خلاف ما يكتسبون على ما لا يكتسبون
 لا موجب في الاشياء فلهذا امر حتى يقال انما يكتسب
 في بيعه الجواز في البيع والخذل ومثل ذلك بيعه الجواز
 وهذه هي التي اري القائل او اخذ المال بالحق وحده في بيعه الجواز
 تقسم وتعيى من غير الجواز وان كان لا يكتسب في قوله والمال
 او انما يكتسب مع البيع المالك ان كان له عين او ثوب فلهذا
 ان قوله الحق فاما التي ان قوله والا فحقه على هذا السبيل او بعد
 يعني في حق او انما يكتسب في حق او يكتسب من غير البيع
 او انما يكتسب في حق او يكتسب في حق او يكتسب في حق او يكتسب في حق
 المال بل يكتسب ايديهم او اخذ المال بل يكتسب من غير البيع
 حقوقه بالحق واما الاشياء ففيها ما يشاء واحد والكل انما
 فحق البيع والاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع
 فحق البيع والاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع
 او بعد الاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع
 او بعد الاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع
 او بعد الاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع
 او بعد الاشياء فلهذا قوله ايديهم فحق البيع

فصل ۲

[illegible]

فانه ليفيه
من الما ليع انقص
من ادم وازيد من دمه
فيمر الى يد قاتل

regio, ut

كتاب

[illegible]

7

2

[illegible]

التفريع على كونه (الغنية ١٢)
على كونه من النوار. مضافاً على
الاجزاء من العرج

في البحر عادة للتحليل فلا يجب استعماله فيكمي بالكثر الذي
لحم الكلى وهو ثلث اصابع خض او الزبد الذي لا يذوب في الماء
مروحة الطير اي بطريق تعدي الفعل الى الالة وذلك في
الاستيعاب لا يقتضا الياء كما قال الشاعر في رواية الاستيعاب
في التفسير مع فاستمع ابو جهم وابدع في المشهور وفي
الاستعداد فاستعملت الازالة لان فيه معنى الاستعداد
فقول علي ان يكون دينا اذا الدين يعاود حكما اذا كان يعاود
يعمل به او دعت فحيث لا يكون دينا وعلى محتمل معنى التبع
لان فيه الزوم والخض في عليه فان دخلت في المعاضات
المحضة للقائمة عن معنى الاسقاط كما سيع والاحادة كانت
لعمري الباء رجاء المناسبة بين الزوم والاصاف المعنى الشط
لان المعاضات المحضة لا قبل الخطر وقيل المحضه يخرج
للخام والطلاق والعناق بل وكذا ان يكون بمعنى الباء او ان
استعملت في الطلاق فانه عند يكون بمعنى الباء او ان
للشط الزوم الخ او عند وجود الشط فاستماله حقيقة فلا
يجب شي في قولها طلقني لانها على محالف اذا طلقها او بعد
لانها للشط وجزء المشروط لا يقع على جزء الشط وعند
يجب ثلث الالف لانها بمعنى الباء فالالف عوض الشط ولان
العوض تنقسم على جزاء المعوض ومن التعويض فاذا قال
هو شئت من عبيدي عتقه فاعتقه كان له اي لهما موافقة
يعتقه او لموافاقه عند الخيرية في قوله تعالى عتقوا

ولست عمل للشرا

ان الاشرار

۱۰۰

مشرط

بسم

بكتمة الجوار والتعويض وعندهما أنه ان يقع قهقهة جميعا لان
من الريان والى انتهائها الغاية ولذا استعملت في احوال الذين
انتهائيا انتهائا كانت الغاية قائمة بنفسها بان لا تكون متفرقة
في وجودها في المتأخر لول هذا الابتداء من هذه الحاديات
في تحاطبها لمدخلان الغاية في الاخر لانها اذا قامت بنفسها
الاستتباب الغايات لم تكن كذلك كانت كان اصل الكلام ^ص
متنوالا الغايات وقع صدق على الغايات جميعا كما ذكرها
الخارج ما واما لان الصلح المتناول للجدل فذكرها ويعني
المتناول الى البعض منها كانت المقصود من ذكرها اسقاط ما
يتروك في الاسم بقاها فدخل في الصلح في المواقف فاسم اليد
متناول من روى الاصابع الى الاطراف في بقاها الصلح او
في الشاؤل شك عما اذا حلف الايمان الى رخصات فذكرها
للملك اليها فلا تدخل لعدم الشاؤل كالميل في الصوم فالص
بقاها كالميل في الصوم فالصم ليد انطلق الصوم ^ص
الى امساك ساحة دليل شلة في الطرف ككنها لغاها
خلف في اقامة في ظروف الزمان نحو انت طالق غدا وفي عند
الاهاسوا حكما لا فرق بينهما معني فالو في اخر الشهاد في
الي الصلح كقاي غدا وتوفي ابو حنيفة رضي الله عنه ^ص
والنها وقال في الاشياء يصدق ديانة وقضاء وفي لذة
الادبانية وهذه لان الحد في واجب اتصال الفعل بالشيء
ففعول في ضرورة فانقضي الاستيعاب فتكون اول قوله
حيثما نص بالانفصال
القول المجهول بالبراهيل

حيث التصب بالفعل

القول: المجموعة الذرية لـ ١٣

ط
خلفهم
بالتوبة
سنة

والفرق بين الشبان والرجال في
السنه يقتضي ان يكون
السنه هو الذي انزلت عليه القصة
اول النهار يكون واقعا في جميع ارجاء
العدد على ان يكون الطريق المستقيم

في الماضي لا تغير لموجب كلامه الى ما هو متحقق عليه وانما
يصح في ديانته لا شئ في محتمل كلامه وانما لا يجب اتصال
بغيره فيهم اذ ليس من ضرورة الظروف ان لا يتبعها
مطلقا لان الغاية معينة للابهام وانما الضيق المطلق لا يتبعها
كانت طاق في مكتبة يقع الحال لان الاضافة اليه لا يصح اتصالها
للاطلاق والواقع في مكان وقوع في كل الامكنة فلا يمكن جعلها
كالشرط بخلاف اضافة الى الزمان لان الضيق لا يمكن ان يركب
دخولك اليه فيصير معنى الشرط لانه في معنى حال الدخول ولا
حوال شرط ومع التقارن فيقع في انت طاق واحدة مع و
ثقتان بل المير وقيل التقديم في طاق الحال في انت طاق واحد
حولك الدار لعدم انقضاء القبيلة وجود ما بعد ها وفي غير
الموسم انت طاق واحدة قبلها واحدة يقع ثقتان في
قبل واحدة واحدة وبعد لتباين وجهها في الطلاق لاني
الاقار وغيره وصدا حكم قبلي في الصور ثقتان ثقتان
انت طاق واحدة بعد واحدة يقع ثقتان ثقتان ثقتان
وهذا لانه اذا قيد الظرف بالكتابة اي الضيق كان ضيقا معني
لما بعده لا ضيقا في غير الاولى لم يكن صفة لها لان الصفة
لا تنضاف الى موصوفها واذا لم يقيد بها كانت صفة طاقا لانه
لما ان الصفة تنال الموصوف ثقتان الاقار بطلاق سابق اليها
له في الحال وعند الحصة فاذا قال عندى الشئ درهم كان في
دوق لان الحصة تدل على ان الشئ على انها محفوظة عند

لان الطاق يكون واقعا في زمان
لوقت زمان واحد في زمان
حده في زمان واحد في زمان
الحق لم يلق في زمان

الموسم

لان القيد في صفة
الطاق في الزمان
او لا في زمان
الواقع

وون الزمان وغير شئ صفة للثقة وتشتغل استثناء
بالا تقول على درهم غير انك بالرفع صفة للدرهم في زمانه
تاء الدال بالفتح وبكسر القوا طاق ولو قال بالفتح كانت ثقتان
في زمانه في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد
فيما انضمتها للشرط وانما تدل على امر معدوم على شرط في زمان
ياق ان يوجد وان لا يوجد احدهما عن المختار وعن المتحقق
لا محالة وقول ليس كذا في المحالة تأكيد فاذا قال ان لا يطلق
فانت طاق في زمانه في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد
الطلاق يتحقق عند الموت فيقع في اخر الحصة واذا عند الحاجة
التي في وقت الشرط حيث استعملها على السواء في زمان
في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد
اذا تجانس الموصوف في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد
اي معنى واحد في زمان واحد في زمان واحد في زمان واحد
رضي الله عنه وعند الحاجة الجرح في وقت واحد في زمان واحد
للشرط من غير سقوط معنى الوقت عنها مثل متى تأمها الوقت
لا يسقط عنها ذلك اي معنى الوقت بحال سوار والاختار
او في الاستحسان لان لا يسقط عنها معنى الوقت واستثناء الجمع
بين الحقيقة والحال باعتبار الثبات في الوقت يصلح شرطها
على استصحاب معنى الشرط وهو قوله احدى اذا قال لا امر في الزمان
اطلاقا كانت طاق ولا يثبت له لا يقع اطلاقا عند الحاجة
احدها لانه لو حمل على الشرط لا يقع ما لم يمت احدهما ولو حمل

اذا روي في الشرط
اذا روي في الوقت

الحبس الخلق في زمان
وهو من شرطه

لان المعنى لا يمتد في الزمان
في الاضمار في زمان واحد في زمان واحد

ولا يحتاجها

على الوقت يقع الحال لا يقع بالمشك وقال لا يقع كما فرغ لا ضار
 الى زمان لا يطلق فيه وقد وجد مثل متى لا يطلق لك والكاتب
 في كل فرع للمعاجاة لا للتشبيه كما في خرجت رايت زيد اي فاجاء
 ساعته خرجني ساعته وبيد زيد وانما لا يروى عنها لانه لا نفس
 عنها اذا انزلت طالق لما دخلت الدار ان يقع في غير ما نزلت
 ان دخلت الدار فغيره من معنى الشرط وكيف سأل عن الحال
 اي الوصف فان استقام السؤال بان يقع تعلق الكيفية
 بالصفة كما في الطلاق لكيفية باعتبار ان يقع ويأمن يتقوى
 خفيفة او غليظة والابطال كيف ولذلك قال ابو حنيفة
 او غليظة والابطال اي كيف في الله تعالى عند قوله انشئت
 كيف ثبتت انه انقاع اذا اوصفت الحرمة فلم يستمر السؤال
 فيعتق بان شرط بطل كيف ثبتت والتعليق والمال فيه من
 العوارض وقال في الطلاق اي اذا قال انت طالق كيف
 ثبت يقع الواحدة للحال ويبقى الفضل في الحال التي تدل
 عليها كيف في الوصف اي البيوتنة والقدراي المتعد
 مفوضا اليها وهذا في المدخولة اما غيرها فتنطق واحدة
 ويلغو آخر كلامه لانه لا فضل بعد الوقوع لتعلق بالمشية
 كما في الحرية وانما قال بشرط نية الزوج مع ان عامة النعم
 ايضا لا يحتاج اليها لان الحال مشترك بين البيوتنة والعد
 فيحتاج الى النية لتحديد احد المحتملين او المعنى بشرط
 عدم نية الزوج على حذف المضاف لان التفويض انما

في كل فرع

يكون

يكون فيما لا يشك وقال لا ما لا يقبل الاشارة حسا كالمطلاق
 والاعتناق فقال ووصف العطف تفسيره اي عزلة اصله
 او معرفته وجوز ما لا يحسب بانارة او صاف فيكون الوجه
 اصلا من هذا الوجه فتعلق الاصل بتعلق اي يتعلق هذا
 بمشيتها انما يقع في مالها مثلا في المجلس فلم يستمر في السير
 عن الحال اذا اوصف قبل الاصل فلهذا جعل الاصل تبعاً والتمس
 قلب الموضوع وكما اسم للعدد الواقع اي ان يطلق مقتضى
 انت طالق او منطلقا في انت طالق فثبت ان او ثلثا فاذا قال
 انت طالق لم تثبت وتطلق على ثلثا اي يتعلق اصل الطلاق
 بالمشية لا على جميع الاعداد بها وانما تصد جميعها معا
 انما يقع اصله بها بخلاف كيف بحيث وان اساء الزوج
 فاذا قال انت طالق بحيث ثبتت ومن ثبتت انه لا يقع ما لم
 الا انطلق للطلاق بانك ان قيلعوا ذكره ويقع ذكر المشية
 الطلاق ويجعل النطف بجواز عن الشرط ويتوقف ثبوتها
 على كفا في ان ثبوتها بخلاف انما تثبت وعلى انما يبعث الابطال
 وفي الخبر في البيع المذكور بعلامته المذكور فيقول المذكور لا
 عند التخلل اذا لم يملك كالمذكور في قصيد او الاثبات تبعها
 ولا يتناول الاثبات المذكور انما كانت اذ ذكر الجمع بعلامته
 كسليات ثلثا في الاثبات ثلثا من التبع لا يلدق للمعنى
 قال في البيع اذا قال متوفي علي يبي لبيوت وبنات ان الاثبات
 بها والماتر يوافق ولو قال اشترى علي ثلثا في الاثبات والمذكور

انما

من اوله ولو قال على نبي وليس لمسوي النباتات لا يقبل النبات
 هذه النعم المتداول واما الصريح فما ظهر المادبة فظهر وبقائه لا
 انما هو بكثرة الاستعمال بخلاف نحو النص والمفسر حقيقة
 كانت او بما لا يكون است طالع وانما خرجت بغير الحكم
 بعين الكلام اي بنفسه وقيل بالرفع اي قيا باللفظ الصريح
 مقامه عند من غير نظر الى ان المتكلم الماده او التي يستخرج
 من العزيم في نبات الحكم فيها هو وبالطالع وانما خرجت
 طالع القاع نوي اوله بنو واما كناية فاستدلالا
 استحال بخلاف هو المتكلم والمشتكى عن كونه لا يخرج
 بهذا اما فيه اولى خفاء متعلا لا حقيقة كانت او بخلاف
 النص لانها لا تميز بين اسم واسم الابد الابد وحكمها ان
 لا يجيب العمل بها الا بالنية او بالادلة العقل للاستدلال بالبرود
 قوع التردد في ثبوته وكما كانت الطلاق ليس متعلقا حقيقة
 لانها معلومة المعاني واما استيفانها بخلاف اللفظ في العمل الذي
 ينصل به هذه كالبائن يدل على البينونة ومحلها الوصل
 اما بالكتاب او بغيره فوقع التردد في انه اي محل ادله يدا
 نوي وصل الكتاب وقال اللفظ ببيان المراد وجب العقل
 للفظ من غير ان يجعل عبارة عن الصريح وكما في عند كمال
 المشافعي رحمه الله تعالى حتى كانت لو امكن لكانها على المعنى
 ولو جعلت كناية حقيقة تطلق جعته للعزيم فالواقع
 عند البيت وجب له حقيقة الحس او الاثر في قطع الكتاب

لا
 (ال)

بمنه

في كتابه
 في كتابه

والاستدلال

فان الذي لا يقرأ

والاستدلال الذي يؤول اليه ما بعد من غير الاقوال والادعاء
 وتجب بطلان بعد الدخول انفسا وقيل جعل بخلاف
 الطلاق لا نسبة تامة بل الحكم بسببه اي لعلة اذ اطلاق
 عليه الوجوب العدة وتختلف الحكم عنه في غير المهرسة
 لغوات وهو الدخول وكذا الاستدلال بحكمه في ابرها
 باستدلال الرجوع للمولى او تزوج زوجها آخره فاذ انقضت
 الطلاق عام وانقضت العدة ونحوه واستدلالا لا يميز
 بين وجوه التعريب وهي لغة لطلقة او لها فاذ نوي
 الطلاق وقع الرجوع والاصل في الطام هو الصريح فواك
 ففسد في اللفظ وظهر هذا لتفاوتها في بيانها وبالشها
 بالحدود ولا يحد المعنى في تحولات المراتب واما
 الاستدلال بعبارة الفصل فهو العمل اي العمل على المعنى
 وهذه اثبات الحكم بظاهر ما سبق الكلام له اي بظاهر ما يلي
 على المفهوم بطلان مقصودا احكاما كليات العدد والافادة
 الكتاب بقوله فالتكليف اما طالب لكم من النساء يعني واما
 المسوق فهو السابق الدال عليه مقيدا بكونه مقصودا احكاما
 وقيل ان المراد بالنسب هنا المقبول واما في غير المقبول
 واما الاستدلال باشارة الفصل فهو العمل اي ما ثبت بطلان
 كونه غير مقصودا فوجد الجانب المعنى والسوق الحد
 بجانب اللفظ واما في اشارة الدال ليس بظاهر من كل
 العدد المسوق فباعتبار الى ضرب تامل وهذا كحل ينظر

يضم الى شي ويذكر خطاها كقول تعالى وعلى المولى و
هو الابن وانه من سيق الاثبات النطق اي لا يجازيها
والد وانه اشارة الى ان الشب الى الاباء ان شيب اليه
بالا الاختصاص وهي اي العبارة والاشارة سواء في الجواب
للمع اي في اثبات كونها منطقين لان الاول اعقبا
اول به عند التعارض لان مقتضاه مثال قول علي السلام الله
نافسات العقل والدين مع حياقت فريد ان اكثر الخبض
خمسة عشر في ما هو قول الشافعي وبعارضه قوله عليه
والثلاثة عشرة وهذا عبارة عن ثبوت ولا اشارة عموما
للعبارة انه من عوارض اللفظ واما الثالث بد الشافعي
وهي المسألة فتجوز الخطاب عند العامة ومقتضاه انما
عند البعض ان ثبت بعض النص لغة الاجتهاد او يكون
الثابت بالقياس ان ثابت بالمعنى الشرعي المستطاع لا يجزى
كأن في عدم التوافق يوفق به على معرفة المقرب والشم بدو
الاجتهاد لوجود الذي يلفظ هذا اشارة الى ان ثبت به في هذا
النظم بالثبات بالاشارة لثبوت احد هما اعتناء لغته
والاخر بنظمه الا عند التعارض على وجود النظم والمعنى
الاشارة وعدم النظم في الدلالة لثبات فيقال الشافعي
الكافة يجيب بان بعد لو جوبها في الخطا الجنايات مع هذا
وهي افظ في العذر والاعتد بعارضها ومن تتلوه ومنه ما
يجزاه وخلصه والخز اني عن الكفاية وهذا اشارة وهذا

في قوله تعالى ولا تقبل
لها ان ولا تقبل

اي

اي لا استوار في الموجب مع اثبات الحق وكذا الكفارات
بد الله النصيب كما اثبتنا الرجيم في ملحق بالنص و
غيره والله والكفاية بالوقوع عليه بالنص وعليها لا
دوت القياس لان مقتضاه في الحد ودرست قط بها انك
ثبت به ليل فيه شبهة والشبهة في خبر الوليد و
لا في اصل والثابت لا يحتمل التخصيص لانه لا يجوز له ان
هو من اوصاف اللفظ واما الثابت باقتضاء النص اي
طلبه في العمل النص اي شئ في هذا المعنى كما ان الشافعي
الاضافة اي تقدم ذلك الشئ عليه وعلى الخبر ان ذلك
انما اقتضاء النص اشارة الى التعليل التبعي او التعليل
التقدم بحيث ينافي النص والفاء في قوله فصار البيا
النتيجة هذا الثابت مضاف الى النص في اوسط مقتضى
الفقير يعني المعصية اي بواسطة اقتضاء النص اذ اولى
لكن اي بواسطة النص مقتضى وما اضيف الى النص
كما ثبات بالنص وما دخل في وفي قوله فصار البيا
خوف في قوله وعلامات اي مقتضى التبعي به المذكور في اللفظ
عند ظهور اي لا يتغير ظاهر الكلام عما كان من اعرابه
عند التفسير بل يبق كما كان بخلاف المدفوع لوقوف
لان به يقع الفصل بينهما في المدفوع وان صح به التعليل
يتغير به الظاهر عند حال خبره اسأل الله تعالى في هذا
السؤال اليه محتاج في تفسير العرب والقرآن لانهم اذ الكلام قد

والا ان مقتضى ثابت في قوله
والعجز في قوله الله عز وجل

فيكون مقتضى النص وهو مقتضى
تقدم الشريعة على الشرع فيكون
مقدم بذلك ١٢ معار

المعروف في قوله المولى
ما من سميت من العزم والمقتضى
ولا امر مقتضى قوله او اشارة
او داللة او اقتضاء

كما هو مقرر بالبعد الاول يمكن وعند التعريف ان يكون يا دل
 عليه فلا يطل بعد ذلك التعريف في ثانيا اوله في غير المخصوص
 فكيف يوجب التعريف ثانيا اوله في غير المخصوص
 بلزم الكفر في قول محمد بن موسى الله والكذب في غير ذلك موجود
 فليح بالذخيرة محمد وعدم غير زيد والاشك في ذلك لا يثبت
 الاستغراق للملحوظ لا لاختصاصه وعندنا هو ان ذلك فيما يتعلق
 بعين الماء لان الغسل واجب من الحيض والنفاس وما جازي
 الاختصاص فيها وذلك اي كمال اتصال يتعلق بقضاء الشهوة
 في غير المخصوص الماء ثبت مرة عينا وطورا والاشك في ان
 يقتضي مع التوارد ان لا يثبت على الماء فاقم مقامه عند تعذر
 الاطلاع كالقوة مقام الحدوث فانضوى في الاكسال بلما يقتضي
 وهذا استاقول بالموجب فالاول لا يقتضي في المخصوص بل يطور
 مثلا في ثبوت الحكم فذلك هو التام في غاية الشدة في ثبوت الحكم
 في غير المخصوص فالاول ان يبادر الى الضم نسبة الى تالي المخصص
 اذا قال اني لميت من امة فلما التبادر به الى المخصوص لا يفتقر
 الى قيد وهو المخصص فاما في الحكم اذا اضيف الى
 بوصف خاص نحو في الغنم السائمة تركوه لامة نحو محمد
 البنيوي الذين اسلموا فانه وصفت به هو اجماع او على
 كونه دليلا على انية اي في الحكم عند عدم الوصف او الشرط
 الشافعي حجة الله لان في الله لا على الذي يتغير القابلية والفرط ما

هذا
 انما هو السبب في ان لا يثبت
 على المخصص من الاختصاص
 بغيره في المخصص لا لا
 العلم كما قلتم

بنحو

بنفي الحكم وانما لا يتم للخلاف ان المعلق بالشرط معدوم قبل
 وجوده لكن عندنا بالعدم الماصلة وعندنا بالتعلق والاشك
 في الوصف حتى لا يقع له وجود الشافعي في كلام الامم ولو لم يثبت
 عند طر الحرة الطول افضل وكلام الامم انما يثبت وان
 لوجوب الطول لغير الشرط والوصف المذكورين في الوصف
 ومن لم يستطع ترك طولا او حاصله في حاصل ما قاله الشافعي
 رحمه الله انه في الوصف بالشرط ان مودى انت طالق كونه
 وان ذلك واحد واعتبر التعريف بالشرط بالشرط على الاقبح
 الحكم دون السبب اي الخوف في منع الحكم في الشواك ما
 وجود الشرط في منع السبب من الاعتقاد في السبب
 موجب الحكم ليجال والتعلق بمقتضى عدم الكساف في
 الشرط وعندنا ان في منع السبب عدم الحكم هو العدة الا
 وجهه انه لا يثبت في ثبوت الحكم في الحال فكان كالشك
 والا ضاف ونحوه في الخيار وتطهير الحصى تعلية القتل
 فانه لا يثبت في ثبوت الحكم الذي هو سبب السقوط بالاعتد
 بل في حكم وهو السقوط حتى لا يقع ابطال الطلاق والعنا
 الملك لان المعلق سبب عند والمالك عند وجود
 شرط اتفاقا فاذا اعلق والمالك عند السبب اتفاقا لا
 جنيته ان دخلت الماء فانك طالق كذا ان لم تزوجها
 وحيد في الملك لا يقع وجود المكلف بالمال بان اعتق رقبة

في كل المخصصات الموصلة
 لمالك لا يمكن من ثبوت الحكم
 في غير المخصص

تعليق

وَقَرَّة

2014/05/14

2

طالوت لان عرض النبي في يد له اقليم اقتصاره في عمره مع اتحاد
 واما يتعلق طلاق عمر بالثبوت وان دخلت الارض في طلاق
 طلاقا وعمر طلاق مع اتحاد الخبر لان عرضه تعليق الثالث
 الاولى وتعليق نفس الطلاق في الثانية وهذا باعادة النكاح
 والعام في احوال وهو المطلق اذا خرج من غير طلاق المهر
 متى جعل الله صلتها فيحد او يخرج للجواب ولم يرد عليه
 كما في عوالي الفقيه فيقول والله لا اتعدى اولى من قبل نفسي
 عطف على ولم يرد كقول المحقق ثم ولي خصم في العارضا
 اريد بالسبب الامر الذي لا يترك مطلقا اما الاولى فلتعلق الفقيه
 ثبوتها بتمام اي قيد حكمها لغيره واما الثاني فلا يجوز ان
 على السؤال فلو تعدى من عند غيره لا يجنب واما الثالث
 فلم يرد استقلاله بربطها بقبوله وان زاد على قبل الجواب
 فابلا والله لا اتعدى المهر عند ما لا يخص الجواب
 ونسبة مبتدأ بالمتعلق بالاول فلو تعدى من عند غيره يجنب
 ايضا حتى لا يلحق الزيادة والايضا اعتبارا لدلالة الحال بالتصريح
 ولو عني الجواب صدق بانه لا قضاء لا خلاف في ذلك
 تخفيف خلاف البعض كاشافيه وبذلك فيصرف الجواب عند
 في الزيادة الزيادة المدعو كما في البرزوخ هذا ما قيل في المهر
 للخصوص السبب عند اخذها وقيل الكلام المذكور
 اولى كقول تعالى ان الامر لي نعم والذير يكثر في الذهب

والفقه

والفقه لا عموم له على ما عكس عن الشافعي في ما قصد به بالثبوت
 في الطاعة والزجر عن المعصية لا يقع وعندنا هذا فاسد
 لان الخط عام وهو الاعتناء بالعموم والمبالغة فيه والخ
 اليه المساق انما يحكم حكم حقيقة اليقين وهو كالجواب
 ويستند في قوله لا لا يحكم لولا اضافة فاسطيلها وعندنا المستند
 مقابلة الاحاد بالاحاد بشهادة العرف يقال يجوزوا بهم اذن
 ان دانه حتى اذا كان الامر بغيره الاولاد والذين انما طالعوا
 كل وحدة منها ولما طلقنا وعندنا في الاخذ والاداء كل واحد
 والمعتد وقيل الامر بالشئ يقتضي اي يوجب الذي يقتضي
 واحدا كالباق مع الكل او يستعدا كالباق مع الفرد والكل
 والشيء والشئ عن الشيء يكون امر بغيره ان يوجب
 تعدد يكون امر بواحد فباعتبار وهذا الامر للمختار بالمتعلق
 الموجود ومن صورته في ترك الذي هو موضوع الخبر
 موجب الشئ فكان طاعة ضد توحيد او تعدد او لا
 شغل بالي ضد كات فهو الامور واما الشئ فلا بد
 الذي عنده بالابح وذا ثبات ضد وان كان له اصداد
 لا يجعل امر بغيره فان الامر بغيره ثبت ضرورة اليقين
 وهي تقع بواحد وعندنا الامر بالشئ يقتضي ان يكون
 ضده لا انه يوجبها والشئ عن الشيء يقتضي ان يكون
 في سنة سنة واحدة اي سنة مؤكدة في سنة الواجب

الامر

ترفع

وفي القواطع المسئلة مصورة في اذ كان الامر للفور لا للترا
 دليلها طلب الوجود بالامر لا يكون بد وقت اعدام ضد
 اقتضاء لا يضر وركي ولما كان هذا في ضمتها فيثبت به
 الاقل من الواجب يرد عليه ان ترك صلوة الفجر يعاقب
 عليه والمكروه لا يعاقب بفعله فنقول انكره فيما اذا لم يترك
 الاشتغال به باموريه وان فوت حرم ولذا قال وقاية هذا
 اي حاصل الكلام في ان العجز في ضد الامر لا يمكن مقتضوه
 لم يعتبر هو الامور حيث انه اي الاشتغال بالضد نفوت
 الامري الامور به لان نفوت الامور هو حرام فان لم نفوت
 كان الاشتغال به مكرها كالامر بالقيام والصلاة ليس في
 عن المعوقه حتى اذا اعدم قام لنفسه صلوة بنفس
 القعود لا لم يفت به الواجب بالامر كترى القعود بكرة اذا
 الامر بالقيام اقتضي البراءة فمسا هذا كلامه في منع المدة
 العامة فهو من اجرة الضد على النفوت ايضا ولا يقتضي
 الخلاف مع في الامر المقيد اذ الواجب ان يقتضي كقول
 فعلى الفور اتفاقا في عدم الضد للنفوت اتفاقا وان توسع
 في صلوة فعلى الترتيب اتفاقا فلا يخرج من الضد الا عند
 الوقت اتفاقا لعدم النفوت قبله وينبغي ان يكون على الوجه
 المختار وليس كذلك لعدم تاديبه الى امر حرام او مكروه
 ولا في المطلق لانه لا يترخي عنه تاو للفور عند البعض

فلا يجوز

الامر
 لا يثبت الا
 الكراهة
 فلا ان الشئ
 بطلب الفرك
 من ضمتها

فالمعوم الضد عندنا لعدم النفوت وينبغي ان يكون على الوجه
 كاشافيه في ذلك وعندنا في عدم الضد للنفوت
 وهذا في اقتضاء الشئ سنة الضد فلما ان الامر بالشئ
 من ليس بالخط لا يوجب الفجر والقيام ولا اليقين للنفوت
 فان من السنة المستلزم للآثار والوداء ان كان له وجه امر غويا
 فيه اذا السنية بالثبوت وهذا اي والاقتضاء الامر كراهية
 الضد عند عدم النفوت قال ابو يوسف رحمه الله ان
 يجب على من كان نجس ان يتوضأ صلوة فهذا الجواب لا يرد
 على النجس في مقتضوه الذي النفوت الشئ ضمتها فلما لا
 في فعل النجس على مكان طاهر فاذا اعادة او التوضؤ على مكان
 طاهر لم يضره لان الاشتغال بالضد ان نفوت الامور فلا
 يفسد وقال صاحب على النجس عند نفوت الصلاة لا النجس
 يكون بوضع الوجه على الارض فاذا غسل الارض بالوجه صا
 مكان وصافها كالوضوء بغيره في الغسل والمطهر
 عن حل النجاسة في الارضات في وقت الوضوء من موقفا
 للنجس حتى في الصورة بغيره كما في المصنوع بغيره في غسل
 المشروعات اي الاحتكام على طوعا ودعا لان النجس اما اصل او
 لا او لا ينجس وهو اسم الماهة الاصل منها اي لما ثبت اقتداء
 قوله غير متعلق بالعرض بيان لاصالتها ودخولها في النجس
 بالفعل كالعابرة والترك كالحجرة والاحتكام بالاصالة كما
 في نهاية التوكيد بعمية بعمية لان العزم هو القصد

الخيار

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

حتى صار العزم عينا وهو اي ما هو اصل او لغة النوع لا اذ ان
كفر جاهد ففرض والا فاجب ان عوقب بتركه والا
فمنه ان لم يتركه والافتل ويدخل فيه المباح وقد انقضى
الحرام والمكروه تحت القرض والواجب والمنه والحر
ترك فرض او واجب والمكروه ترك منه غرضه وفي المال
زكاة ولا نقصا ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه
كاليمان والاركان الاربعة وهي الصلوة والزكاة والصوم
والحج وحكم الزعم على قصد بقا القلب عطف تفسيره
وعلا بالبدن اي يجب اقامته بالبدن حتى يكفر واستا
اكره اذا دعاه كما في جاحده لثبوت قطعا ونقص تاركه بلا
عذر ذلك لان الامر بالعمل من الشرع لا من احوال الدين
وهو ما ثبت به دليل فيه شبهة كصدقة القطر والاشجيرة
لثبوتها بغير الواحد وحكم الزعم على ما لم يتركه في الفرض
علا على الموقن لا تنبأ به على القطع حتى لا يكون جاحدا بعد
انكار القطع ونفسه تاركه ان استحق بخيار الاحاد بان لا
يروي العمل بها والحياء والمواظاة الخفف بدليل فيه شبهة
فمخصص بخيار الاسعاد وكذا التوبة عامة الواجبات
فاما تاركه متى كان لا يقسو ومنه وفي لغة الطهارة
شرع الطهارة المساوكة في الدين من غير افتراض ولا
وجوب وحكمها ان يطالب المرء باقامتها وعاونتها على تركها
من غير افتراض ولا وجوب لانها طهارة شرعية باحيائها

وما

الا ان السنة

وما اشرككم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا الا انتم
اي خلاف في تفسيرها وحكمها انما انما في اولها انها
قد يقع على طهارة النبي عليه السلام بتمامها لثبوتها شرعا
قال عليه السلام عليكم بكتي وسنة الخلفاء من بعدي
وقال الشافعي لا طاعة لغير الله الذي عليه السلام تكلمها لثبوتها
مطابقا لثبوتها بلا دليل وهي نوعان سنة واحدة سنة عظمى
يقتضي بها الامة وهي التي تاركها ليست يجب اساءة وترا هبة
والاسلمة دون ذلك الهبة كالمال والاذان وسنن زوائد
وهي التي تاركها لا يستوجب اساءة فكيف ياتي على المسلم ولثبوتها
وثبات وقعوده وسواء هو لغرض زيادة او النقصان ما يقاب المصلحة
فعله ولا يوافق على تركه ولا يلائم ايضا ولا يروى صوم المساواة
الرخصة التفسير لا يتركه ولا يلائم على الا يلائم لثبوتها شرعا
بعد وجودها فقبل ليست بغيره وانما يدعى الركنين للساق
فعل يتركه لانها تباب على فعل الخلة ولا يعاتب على تركه واذا كان
نقلا لا يقع خلطه بالفرض على الخيرة والاشافعي لا يشرع الفقل
على هذا الركن اي انه غير لازم وجب ان يتركه كذا في
بعد الشرع لان بقا الشيء لا يخلو ان يتركه ما ليس
عليه السبي ابطال الامانة بالقضاء المخلصون واليهما لثبوتها
فلا يعتبر به الشرع وجها كالمال والقرض ولثبات ما ادا
من صوم او صلوة وجب صياقة لانه صار منه مسما اليه
حتى لو تباب عليه حق الدين بغيره ومقتضى عليه الا تتركه

انما ما اورد في قوله صلوة وغيره
على كل من لم يتركه من غير ان يتركه
في غير شرع ولا النقل بان ثبات
والواقعة لانه يجب عليه القضا والاداء
ان يتركه لانه لا يتركه ان يتركه
فمنه في كل وقت

فيجب حفظه ولا سبيل اليه اي الى صوره الابال صوره ام الما
لا به فيزي وجا صل الكلام ان ما اراه له عرضة ان يصير صورا
وغيره انما انما الباقي فيكون قربة من وجه ومن حيث انه لا
يتجوزي الحكم له وجودنا ثابت فيه الشبهة ان عليهما انما
ليكن القدر متقرب الى الله تعالى فيجب صياغة شدة استدلال
بالقدر ما لا وهو اي الجزاء الذي كالتدري في المثلث ومن حيث
ان كل منهما صار حقا لله تعالى المؤدي فعلا والمثله في صياغة
تسميته لافضل والاشك ان ما وقع في فعلا في صياغة التسمية
لانه كما لو كان وان الحما يملكه الفعل فيكون على الجواب فيما يات في
لصياغة اي لصياغة ما صار في صياغة وهو في الامر ما هو
افوا هو انما الفعل فلات يجب لصياغة انما الفعل
وهو اقوي ما هو في الامرين وهو قباء او في القول في المؤيد
انه مشقة القرينة وهذا لا يميز المعنى والشرع في
المشنون صادق الواجب على طنه فيلغو وجود الاظهار
بالصياغة رخصته مع الخطر وخصته عطف على قوله عرصة
وهو انما العلم بالاستقراء نوعان من الحقيقة اجليا
اخرى في اطلاق اسم الخصص من الآخر والحقيقة من
فما ان يكون حصول المعنى في البعض او في كماله وجود بالسياسة
الى الواجب والممكن وطوعان من الصا احدى هاتين في الجواز
من الآخر ما احرى نوعي الحقيقة فما استبرج اي نحو ما به معاملة
الماج معرك الموازنة بعد مع قيام السبب المحرم للمعاني وقيام

حكم

حكم وهو حرمته الفعل وعدم الموازنة لا يستلزم عدم
وقد رتب الذنب الذي على غيره من احوال لا يصير ذنبا صا
ولا يمنع من الخطف الاقل مع قيامها بالمولفظة ما اعند
كان هذا الحق ان كمال الرخصة بجمال العزيمة كما يكون
على احوال كمال الخطر رخص له الاجرام لان حقه بقوت صورة
ومعنى ومعنى الله تعالى في معنى لوجوه التصديق وصورة
من وجه لوجوه وجوب التكرار فكان له تقديم حقه والبر
اولا يكون مواد او اخطاه في رخصان رخص لان حقه
في انما يكون وانما هو حق الله في ما كان له تقديم حقه
اولا ليقابل الله تعالى في الواجب وانما ما لا يجوز رخص
لان حقه في المعنى بقوت صورة ومعنى حقه الغير صورة
لا معنى لكونه مقبولا او العبر او في القيام الحرة وتكرار
على نفسه الامر بالمعروف رخص التكرار في القول
جهاد باعتبار تفرق المصلحة وجبا على الاقرار وتساوي
المعنى المال الغير وحكمه على وحكم هذا النوع ان الحق المعنى
او لما ذكرنا حتى لو صير كان شهيدا والنوع الثاني وهو القاء
ما استبرج بعض مع قيام السبب المحرم بين الحكم وراعي حقه
حيث قيام المحرم كانت الرخصة حقيقة ومن حيث نواحي الحكم
اخذت شبه المماز فكان هذا القسم من الاول للمساو بعد
لما انظر مع قيام المحرم وهو شهوة الشهوة والوجه الخطا العام

لف ونشر على المترتيب حسب وجوب الايمان حدث
 العالم ظهر الدلالة على الصنع وذات الصانع وسبب وجوب
 الصلوة الوقت والركعة ملك المال والصلوة ايام رمضان
 صدقة التطوع واسم يومه والحج البيت والتمتع الاربع
 الدائم تحقيقه الفرائض والحج اربع الارض الماسة بالخارج
 والظهاره اربعة الصلوة لاضافة في الكل والجماعات كما
 البيع والاجارة والكساح تعلقه النقاء المبدل وربنا وهما
 والباشر بها لان الله قلنا فناء يبقا للبشر فباشرنا
 والمعاملات وامباب العقوبات والحديد والكنارات
 ما نسبت هي اليه من فعل وزنا ومرة فالقتل على سبب
 والزنا للرجوع والجلد والسرقة للقطع وشرب الخمر
 للحد وامر عطف على ما نسبت وهذا يرجع الى الكفارات
 انما سببها امر ديني لخط والاباحة لان الكفارات دابة
 بين العبادات والعقوبة انها تتأخر بالعبادة كصوم ونسأ
 والصلوة وقد وجبت اجزئية فوجب اشمال اسببها
 على صفة الخط والاباحة تضاف بمعنى العبادة الى صفة الال
 وعنى العقوبة الى صفة الخط كالقتل خطا فهو من حيث
 وهي الى صدى سباح ومن حيث ان يقتل ادي معصية بخطور
 والالفاظ علة من حيث ان يلقى فعل النفس الذي هو
 موكول له سباح ومن حيث ان يخطا على الصورة بخطور وانما
 يعرف السبب بنسبه الحكم اي باضافة اليه كصلوة يظهر

في
 من سادات العالم
 في ايام العلم القائمة
 في الامور والاعمال
 بالكلية والاعمال

وهو

وهو صوة الشهور وتعلقه بان يوجد بدونه ويشكر
 تكرير لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون المضاف
 اليه مسببا له اي ان يضاف الى ما له ليقصده المضاف لاضاف
 الى حيزه لا ان يضاف الى ما له ليقصده المضاف لاضاف
 الاضافة ولذا التعلق بدليل واحد وانما يضاف الحكم الى الخط
 كما ان الشقة بالعلقة من حيث ان الحكم يوجب عند وجوبها
 كصفة الخط وجبة الاسلام فالنكاح على السبب بان يضاف
 المستند بها الى القول والقول هو الذي عليه السلام والصلوة
 والصلوة في الفعل فغير الصلوة في غير الصلوة فغير الصلوة
 والاقسام التي سبق ذكرها من الفرائض الى الصلوة نابت والنسبة
 التي قول عليه السلام انما كانت في اجتماع وجوه البلاغة كما
 هذا الباب لانه ما يخص به التسمية ولا يكون مستقرا
 فيها او يكون انشا والخط ان يقول لبيان ما يخصه الصلوة
 وذلك اي بالخصيص به السنين اربعة اقسام الاولى هي
 كيفية الاعمال بنام رسول الله عليه السلام وهو اي لا
 مثال على ما ثبت ان يكون لا مالا لعله هو الحق الذي
 قوم لا يخصى على وجهه ونسبته قول من اعتبره دامت
 لا يشترطه فوط وهو ان يوافق على الكذب فيه بما انشأه
 كونه فمض صدى الكذب مواضعه وانما من عدا المشهور
 فهو لا يندم من الكذب فيكون اخره كاوله واوله اخره
 اوسطه كطريقه كقول القرآن والصلوة الخمس والصلوة

في
 في سادات العالم
 في ايام العلم القائمة
 في الامور والاعمال
 بالكلية والاعمال

والوجه بوجه وان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه
 ترك الا للضرورة او بالضرورة من كل وجه لا يخرج بسبب
 الراي فيما روي ويحقق الضرورة فلا يقبل وهذا لا يقتل
 بالمعنى بان استقصاها فهو فاذا قدم فيها الراي لم يوجب
 ان يدعى قاضي من معانيه فيدخل فيه شبهة رايا لا يقتل
 عنها القياس وقال الشاذلي بان القياس اخرج فهو لو ترك
 بان تركه لا كعدمه حتى يدل من منه الفلاس باب الراي مطلقا
 كحديث المصراة روي ابو هرة رضي الله عنه عن علي بن
 اشعث رضي الله عنه وهو يغير النظر من الى ثلثة ايام ان رضى
 اسكنها وان منى طهارها ورواهها صاعا من تمر او تمر
 صاعا من كان له يخالق القياس من كل وجه لا يقتل الضرورة
 اما المثل صورة ومعنى او معنى وهو قيمة والوجه لا يقتل
 لا مطلقا ولا معنى لان ليس قيمة اللان وكذا الراي لا يقتل
 وهو المحمول لا وهو المحمول في رواية الحديث بان لم يرد
 الا حديث او وجد يثبت لا يجوز في الشبه كذا الصبي
 معبد نص فان روي عنه السلف وعلموا به معفى في بلوغ
 فيه قبل البعض ورواه آخرون كقول ابن مسعود وانه
 معتقل في برفق وقامات زوجها لا يرضى ويقول انه سئل
 قضى بها من المثل ورد على كذا او سكته عن الطعنه
 المحمول المعروف اما الاول فللضرورة السلف بصحة حديث
 واما الثاني فلان وجهه جانب تعديل واما الثالث فلان سكتهم
 كقبولهم وان يظهر من السلف الاركان مستكره لا يقبل



لرواه كذا يشاطر فيثبت قياسه صلح لم يقض لها بقية
 ولا سكتي وهي من عدة من طوائف الذين وان لم يظهر حديث
 في المسألة فلا يقبل بحد ولا قول يجوز العمل به ولا يجوز اعتبار
 هذا العدد الذي تخرج الصدق واعتبار عدم اشتهاؤه فيهم
 فكنت شبهة تجارز ولا يجب وانما جعل التمهيد لبيان
 في الراي وفي الراي العتق وهو رضى به طرقي فاعل
 الاضاعة هنا لا زه وقول مبتدأ برصه طريق من حيث
 يقتضي اليه من كماله اس فبعد انصرف العقل فتشرك
 القواسم فيبتدي اي فيظهر بذلك الطريق المطلوب والطلب
 في ذلك اي المطلوب القيد بناء على القيد دليل لا موجب
 لان المدرك هو القلب كالسراج يضيء بالعين والشرط هو
 العمل منه وهو عقل البالغ دون القاص وهو عقل الصبي المعفو
 فلو عمل الصبي قبل البلوغ وادى بعد ثبوت رضى لا يخل
 في عمله لان عمره ولا في ادائه لان عقله والثاني الضابط هو
 وهو سماع الكلاء كما يقضى بما عهده من اوله الى
 لان المعنى فيهم يدونه ثم فهم معناه الذي اريد به لغوا
 او شرعا حقيقة او مجاز لان السماع يدونه سماع صوت
 لا كلام ثم حفظه بيده المحمول اي يبدل الطائفة من الناس
 عندي اي على الخط بمرافقة حدوده بالعلم به ومذكورة في
 يوجب النسيان وسراقة البرقة الضعيفة على المحافظة على
 التقدير من العطف نفس يري بما ذكره كذا بقوت شيء

على الشبان
 مما يجوز على

من المعنى على حال اساءة النظر بنفسه بعد نفسه فاستأ
 ذ على التكرار الى حد ان اصابه شغل بقول ثم اثبات عليه او
 جواز قبحه والثالث العدول وحجج الاصل الاستقامة على
 طريق عادل لاستقامتها والمعتبر هنا في باب الروايات
 لان لا في باب الشهادة فابعد حقيقة من يشترطها
 وهو ديجان جهة الدين والعقل على طريق الحق والشهوة
 حتى اذا ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالة
 واما من اقبل بشئ من الصغائر فلا اصر له بعدل كامل العدول
 واشترط العفة يعطى المصالح دون القصاص وحجج العباد
 دون قصورها وهو ما ثبتت الصلابة بعد قصد فلا بد
 من حج اما اشتراط كامل فلان المطلق من كل شيء يتصرف
 اليه والاربع الاسلام وهو الصدق والاقر ان الله تعالى ما
 باسمه كالقادر والعليم وغيرها وصفاة بالوحدانية والعلو
 والقدرة ويضم اليه قبح الكفر وشبه البعثة الفطرية بالملك
 حكما قطعيا كافوا شرط اليمان بما لا يصدق بكمالاته
 النبي عليه السلام لان عبارة التفصيل خرجها وانما اشتراط الاسلام
 لان الكافر ساع في هدم قواعد الدين وهذا اثر في اشتراط
 الشرط لا يقبل خبر الكافر لعدم الاسلام والقاسق بعدلته والصدق
 والمعتوه لعدم العقل الكامل والذي استدل به فعملته لعدم
 القسم الثاني من الاقسام الاربع في الانقطاع وهو ان يقطع
 الحديث عن درجة الاتصال بالنبي عليه السلام فعني من المعاني وهو

مقتل
 نفاها الاسلام وال
 وانما شرطت العدول

عدم

و

فوعان ظاهر وباطن اما ظاهر فالرسول اي ارسال القطع لا
 سار من الاخبار وهو ارسال ان كان من الصحابي قبل الاجماع
 ويحمل على الصحابة والصحابي من رآه عليه السلام ولو ساند في
 هو من القرن الثاني والثالث اي قرن التابعين وشيع الشافعي
 كذا ثبت اي مقبول عندنا بل هو فوق الحد وعند الشافعي
 لا يقبل الا ان يثبت اتصال من طريق آخر كرسيل سعيد
 المسيب فالأقرب بمتبعيها فوجدنا ما شهد فلما لم يثبت انه
 اذا وضح له لا يخطو ولا يستأثر ولا يسهل الى غير الجمل بل احل
 ارسال من دون هو ولا اي دون الفرق الثلثة كذا لا يقبل
 عند الكوفي فاذا ذكره لان الصحابة ارسالوا وعند ابن ابي
 الزناد زمان تسمى خلافة من البيان ليعمل حال المروءة عند
 ارسال من وجه في سند من وجه مقبول عند العامة لا ولا
 بقطاع معصية بالاتصال واما بالقطاع الباطن بالانكشاف
 في الناقلة بالانكشاف بعض الشرط فهو اي تحرك على ما ذكرنا من
 خبر الكافر الى آخره فان كان الباطن بالعرض بانكشاف الكفاية
 كحديث القضاء ومشاهدة ويمرر للمكي مخالف واستشهد
 شهيد من رجال الكوفة الستة المعروف بخلق حديث المدفون
 قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر جعل جميع
 الايمان في جانب المدعي عليه او انعاده المشهور بعد بطلان
 بالشبهة او اعرض عنه الاثمة من الصدق الاول وهم الصحابة
 نحو الطائفة بالرياء والعدة بالشائعاتم اختلفوا ولم يخرجوا

الارسال
 ان يفعل
 كرسال
 حصة
 المدة
 انما

كان مردودا منقطعاً أيضاً والقسم الثالث منها في ما يتعلق
 الخبر الذي جعل هو فيه الضمير للعلل حتى لا يخلو خبره من
 فيه الخبر فان كان محل من عموم الله تعالى كالعباد والنفوس
 يكون خبره الواحد فيها حتى يترك الشرائط خلافاً لذلك في
 العقوبات قال ما تبدي بالشبهات لا يفت بما فيه شبهة القبا
 فليخبر الواحد فينبغي علماً يصح به العلم بالبيانات والشبهات ما
 جاء من قبل الدليل بخلافها ثم وان كان من حقوة العباد
 فيه الزام محض بالبيع والأجارة فينبغي أيضاً ان لا يكون مع
 العدد عند الامكان ونفط الشهادة صانعة للحقوق وتقليد
 العمل في الخصومة على الاية اذا كان من يملكها اذا لم يملكه
 على الغير شاء او لم يشاء ولا كذلك في خبر من اعطى فلا
 يسمع شهادة العبد وان كان لا الزم فيه اصل لا مطلقاً ولا وجه
 كالكليات والمضاريات بقيت باخبار الاحاد بشرط التردد
 العقلية فيعمل خبر القاسم والعبي وان كان في الضرورة اللازمة
 بخلافها في الطهارة والنجاسة فانها لا تترتب لان العلم الال
 وان كان فيه الزام بوجه دون وجه كعلم الوكيل بخبر المأذون
 يشترط فيه احد شرطى الشهادة اما العبد وما بعده لانه بعد
 تلك الشرائط ان كان الخبر مقبولاً لا سيما في وكلاهما عند التحقيق
 وعندها لان في المعاملة ضرورة توكيداً وعزاً لا موطئ ذائلاً
 مروه انه يشبه الزام اعتبار لزوم ذلك من القم في اذا
 اخبره بالخبر او العز لوشية سائر المعاملات لا خبر عن يعرف

في ما يشترط في الخبر
 في ما يشترط في الخبر
 في ما يشترط في الخبر

اما خبر بين الوكيل والموكل
 ويشبه ففصل في ذلك الوكيل والموكل
 فيكونان مقام الموكل في الخبر
 فينقل عنهما الخبر في الخبر
 في خبر الموكل في الخبر
 في خبر الموكل في الخبر
 في خبر الموكل في الخبر

الملك

الملك حكم ملكه لا لطلاق ونحو العز بشرط احد هاتين
 لشبهتين خطهما والقسم الرابع في بيان نفس الخبر في الخبر
 لنفسه بل تعرضي شجته الاتصال والانتظام وما من الخبر
 انما اقسامه قسم بخط العمل في خبره في خبره في خبره
 بعضه عن الكذب ووجه اعتقاده في خبره في خبره في خبره
 بالكذب كدعوى فرعون الرموية لحدوده في خبره في خبره في خبره
 السبلان وقسم بخط ما في الصدق والكذب على السواء
 كخبر القاسم بخط الصدق العقل ودينه والكذب بخط
 دينه بخط التوقف للاستواء وقسم بخط خبر احد جانبيه على الآخر
 كخبر العدل السجدة في الطر والرواية فباب صدق وشرح لظهوره
 عقل ودينه على خبره وامتناعه من الخط ووجه العلم الاخر
 حقيقة والمقصود بيان هذا النوع من هذا النوع من
 الخبر الذي ان قلته وفي كل منها خبر في خبره في خبره في خبره
 وذلك اما ان يكون عزيمته وهو اي خبر العزم يكون من
 الاصل حقيقة بان خبره في الخبر من كتاب او حفظ او هو
 فتقول اهو خاف ارس ذلك فيقول نعم او لم يحدد ذلك
 كذلك هذا على الوجهين عند المحقق فانما طرفة الخبر
 عليه السلام او حكاه وهو جهان فيها شبه الرخصة الكذب
 والرسالة في كونه ان يقول او يكتب اليك كما يشهد على
 يوم يكتب وهو ان يحتم ويعتق ويكتب في خبره في خبره
 من طلاق الى فلان ثم يبدى بالحقبة ثم بالحقبة ثم بالمقصود في خبره

في الكتاب حديثي فلان عن فلان الى آخره الى ان يذكر
 للوقوف من يقول بالنصب فيمن يكتب فيه اذ لم يكن كتابا بهذا
 وفهمته تحدث به اي الخبر عن هذا الاستاذ فيكون الى ان يذكر
 الكتاب من القاموس في خطابه في جهة التبليغ وكذلك الرسالة
 التي على هذا الوجه اي المتكلم وهو ان يقول الرسول بعد
 ثلاث من فلان الى ان قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فلان يقول له بلغ هذا
 الى فلان وقل اذا بلغك هذا الحديث وفهمته فحدثني
 ولما ذكرنا الرسالة عن خطابه الكتاب بل الى ان الرسول يتلو
 والكتاب لا يكون حديثا اذ ثبتنا الخبر اي بان يشهد عدلين
 ان هذا الكتاب كتاب فلان اليك وهذا رسول رسول فلان اليك
 وهذا ان يصاد منها بعضه عن الشافعي في كتابنا فليكن عن الادب
 ان يكون رخصة وهو الذي لا يسمع فيه حقيقة لا يحكم
 الا اجازه في الرواية والمناولة اي اعطاء الشيخ كتابا بعد
 الى المستخرج تاليد اللطافة والنجاة له ان كان عالما به بما في الكتاب
 يصح الاجازة في الرواية والانتساب الى الرواية فانما في طرف
 الحفظ لان الحفظ بعد السماع والعزيمة في ان يحفظ السمع
 الى وقت الاداء الى المقصود والعمل والتبليغ وهذا الحفظ والبر
 خصته ان يعتمد على الكتاب فان نظر فيه كراستة من
 حجة ويجعل الرواية فانه اذا ذكر صلا كانه حفظ في
 الاداء والاي وان لم يذكر فلا يعتمد على حجة لان الحفظ
 للتدبير فانه لا يذكر لا عزيمة فيه والحفظ فيه الحفظ وعقد

الحفظ

اذ ان كانت تحت يد يفتقر عليه والا لا يعتمد عليه
 اذ لم يكن قسما انه خطه يعترف عليه والشاخص في الاداء
 والعزيمة فيكون يروي الرواية الوجه الذي سجد الحفظ وعقد
 اذ الاداء يصورته وعقد اولى لكن اذ انسى الحفظ وضبط
 الحفظ في نقله بالاعتماد ووجهه ان يخصص بالاعتناء في الاداء
 قال والرخصة ان نقله بعينه في الحديث في هذا الباب شيوخ
 فان كان يحكم الى لا يعتمد عليه الا ما لا يعتمد عليه في روايته يجوز نقل
 الحديث من لغيره اي على مال الله تعالى فيقول بالبرهان في روايته
 اللغة اذ لا يشك معناه عليه وان كان ظاهره انما يعتمد عليه
 المقصود وحقيقة بحثنا في هذا لا يجوز نقل الحفظ الا بالاعتناء
 المعتمد ان غيره لا يهمل ان ينقل بالحفظ فيجوز في الاحتوا
 لحظه على السداد وما كان من طوع الحفظ اي ما عظمه وحديثه
 فثبتته معان حجة بقولنا في القضاة والمشتغلين والشركاء في العمل
 لا يجوز نقله بقدر ما يعتد به في العالي اللغة والفقه وغيرهما
 اما اولي فلا يحاط به معان وقصص عنها عقول النقل والمشتغلين
 المشتغلين لا يعرفون الا بالاداء ولا يراهم في حجة حاشية
 ويجعل للوقوف على اوجه الايديان في العمل والاعتماد على العمل
 الرواية انما لا يكتف بيقول والمشتغلين لا يوافقون
 الشاغلين ولا يراهم في حجة على غيره ويجعل للوقوف على اوجه
 الايديان في العمل والمشتغلين لا يوافقون في روايته انما يستوفى غيره في الاداء

الاثر في الاداء
 والاعتماد على العمل

انما يشوق
 غير انما لا يحاط به

نقله من الامكان متوقف

مكذب يقول ما كنت لك قط او عمل بمخلاته اي بخلاف الحديث
 الذي رواه بعد الرواية فيكون المذبح مما اي من جنس خلا
 هو خلاف يبين اي ليس يتصل شي وهذا الكذب يعني
 كحديث ابن عمر في رفع اليد عن في الركعة قال بجاهد جمعت
 ابن عمر عن صفوان في رواه رفع يده في الركعة الثانية فيسقط
 العمل به اذا اكل مطلقا كالكذب الروي معنى ان كان العمل
 لم يخلو قبل الرواية وقبل الموضع او لا يعرف تاريخه لم يخلو
 اما الاول فلان الظاهر انما يخلو في ركعة واحدة لا يخلو
 واما الثاني فلان العمل لا يخلو على ان كان قبل الرواية يخلو
 على الصلاح وتعيين بعض شيئا لا يخلو ان كان عام فعمل بغير
 او شتر كان بعد وجوبه لا يقع العمل به ان لا يكون جرحا لان
 الجرح هو الجرح ويقتضي بغيره ولا يقتضي اي اشتقاق الرواية
 عن العمل به اي بالحدث مثل العمل بمخلاته لان ترك العمل
 بالحدث الصريح جرحا كالعامل بمخلاته فيكون جرحا والمذبح
 من طهر لم يخلو قبل الرواية شرعي في طهر لم يخلو
 اما من صحابي او غيره فقال وعمل الصبي بمخلاته اي خلا
 موجبه لوجوب الطهر والجرح ان كان الحديث ظاهرا
 لا يخلو الخفاء وعليه ما على الصبي به لا يشترط الخفاء
 كحديث الترمذي في البكره عمل به على رضى الله عنه
 واختار ما احتمل الخفاء كحديث الفقه في لم يعمل به ابو

هذا
 في جرحه من كذب
 عارضة من الرواية
 انما امره في كذب
 في الرواية
 في الرواية
 في الرواية
 في الرواية

لانه من العوامد المتأخرة وهذا هو الطعن من الصحابي
 والظن من المذهب نحو هذا انكروا من ائمة الحديث
 لا يخرج الراوي لان العمل لم يخلو وهو مذهبهم فلا يترك
 فالجرح لا يعتد به ليس يخرج جرحا الا اذا وقع الطعن
 مفسر بما هو جرح شرعا تنفق عليه من اشتهر بالصحة والا
 دون التعصب والعدالة لان التعصب ينافي الاتفاق
 والعدل ولا يصح حتى لا قبل الطعن بالاعتقاد
 بان يقول حدثني فلان من فلان ولا يقول قال حدثني فلان
 وهذا ابو عبد الله لان ترك روايتهما اما لو قال حدث
 لا يعني الوضوح في حقيقة الارسل لم يخرج فشيء لق
 والقبول بان يكتفي عن الراوي ولم يسمه كقول سفيان
 حدثني ابو سعيد لان الكناية بالقبول ان يكون الا بهما
 الروي من حيثهما ان يكون نصيبا من الطعن لان الراوي
 قد يطمع بالباطل فيعمل على هذا بناء لانه الراوي والاول
 لما بينا انه دليل الاتفاق وكفى الدليل لان السياق مشعر
 لشقوي المراد على الجهاد والمزاج اكد ان كان حقا لانه عليه
 الاسلام ما زج وحدثه السنن وكثير من الصحابة وروى
 الحديث ثم عدم لا اعتبار بالرواية العبرة للاتفاق دون
 الاعتبار واستكثار سائر القدر لا اية حق المضطرب والا
 لقاد فصل وقد يقع التعارض المستلزم للتناقض بين الحجج
 من الكتاب والسنة والتجسس لانها اصل الحديث في السنة

التي لا حقيقة لها بالناسخ والمسخ فلا بد من بيان ما هو
وما يتناول به والمعارضات التي المقابلة واما ما شرعنا من المعارض
وكن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وهو يفتقر على جزء
وعلى جميعها الصانع لها نظائر الجنتين المقابل للندس والاض
الى الجنتين احترز عن تقابل اليانجيين واحترز بقوله
السمو وانما نحن نعارض نحو المشهور والمتواتر ويقوله لان
وصلا لحد بينهما عن نحو جيم النص على الظاهر ولا اشت
التقابل بل وحده واحد باضافة الى الجنتين قال حكيم
وانما انقضوا بين ظلم والحرمة اذ لا تقابل في غيرهما
اشكال الحل لعدم تحقق التقابل في محليين والحد والوقت
اجتماعهم في محل واحد في وقتان بخلاف ما في بعد
حلها مع تصوراتها والمحل فلا تكون وحدها بان الاشياء
المصير الى المستان وجد والى ما دونها المتغير والى
بهماء واحد بما عينا لا اذ اية الى التجميع والجمع وتلك
المقابلة الى اقوال الصانع والقياس لما ذكرنا ونسبنا
الى ان المصير الى اقوالهم مقدم وعندنا ان لا يوجد
بعد المتعارفين دليل اخر او وجد المتعارفين في كل
تقرر بالاصول اي التماس ما كان بعد ما كان بحال في
لما تعارضت الدلائل في استبان وجب تقرر بالاصول فلا
باعتراض ما كان ظاهرا ولا باطن ما كان محسوسا في كل
ان الله وشيئا من افعاله انما يتجلى في كل ما يزل به

البيان

قوله

الاراء في المعارض اي الابعاد وهو يعود الى المحل
تفتت المعارضات والخصائص ثابتين بيقين صفة الظواهر
اذ لا يكون في وجهها كالمعتمد في الال للديت وقد
اشهد بها وجب ضم التفسير الغير ليعتد الظواهر في
واما ما في صفة تلك اي المعارض والضم لا يضبط الا
به الجواز لان كل مجهول لان المعارض وهو وجوب
استعمال المنصاح الغير وبيان التعارض روي انما علمه
عن قوله الى انما علمت يوم غيره وروي انه اياه انما علمت
استبهاها وذا في سورة لا يستعمل من وجه الجوه لخصا
يشكله ترك احتياط اخر ولما اذ وقع المعارض بان السامان
لم يستطع اي العمل بها بالمعارض ليعتد العمل على الاراء
ليس بالحق بل بغيره بالمتعارضات عند التعارض في الجنتين
بالاراء المتغيرين ايها اشار اذ لا يكون له ما دخل في الال
اي استبهاها في كية اي تحكيم اي في تبيان الحق والخصائص
عن المعارضات ولو صوابه ان يكون من الجنتين بان لا يفتد
القوة او صفة الاضواء وكذا فيا ومزاجه في الحكم بان يكون
حكمه لا يوازي الخ حكمه في ذلك الوقت اختلاف المحل بالتي
في صورة ان لا يوازي الحكم الله بالانتم في انتم ولكن لو انكم
بالسبب في الحكم والمالدة لا يوازي حكمه الله بالانتم في انتم
وكن فيواخذ حكمه بما عتدتم لانها انما كانت في المعارضات
التي لا تهاكمسوة القلب والقامة تنفيها لكونها في

الاول

في الضبط والافتان وبه يتبين لجواز قطع الخبر وللشافعية تعدد
 برواية يزيد والطهارة للفقهاء واصل الطعام الذي فيه ما
 من جف من يعرف بدليله المستقصى بالخاصة والخبر فيها
 وقع التعارض بين الخبرين فوجب ارجاء الاصل الى الطهارة
 والدليل على هذا نظير في اشتباه ما كان عرف اعتاده على
 فحس الطهارة في ان يبقى كذا ما يحتمل مع قدره ليل او
 بناء على عدم اصله في ان يدرك بالمال او عينا فان قيل
 الا ان وما لا يما المسماح له يغيب عنه فان اعتبر احد الوجهين
 واخر بطهارة ليل ان تمسك بالمال فخذ الخبرين معا
 تمسك بالدليل كما ان كانتا في موضع التعارض فيرجح
 بالاصل وكل الكلام في الكلام والفرج اي ترجيح احد الخبرين
 لا يقع بفضل عدد في الرواية فلا للمعنى يقول الواحد اذا خبر
 بطهارة الا وانما نبياسة او بالكلية يعني خبره كما قلنا ولا
 بالزلة والخبر يرجح البعض خبره على خبره في وقت الخبرين
 على الخبرين العبدان فلما خفي الترجيح متروك باجماع السلف و
 اذا كان في احد الخبرين زيادة لم تكن في الآخر فان كان الراوي
 اي راويها واحدا فواخذ بالمثبت للزيادة وخذ منها انضاف
 الي قلته بطلت بخلاف الخبر الذي في التحالف روي اذا اختلف
 اثنان في بيان السلطة فافترقا في الرواية او روي به وقت السلطة
 فافترقا فافترقا في التحالف الا على قياسها فافترقا

او اختلف الراوي على انه ما حذر ان يعمل بالخبرين واحتمال
 خذ فيهما عينا وبين ذلك القول بالخاصة هو ان عينا وان الطاق
 لا يعمل على المقتضى في كل من روي انه على السلامه في موضع
 الطعام قبل القبض وروي بذلك السلامه على من يبيع ما يقبض
 فلا يجوز بيع ما لم يقبض قبل القبض بالطعام وهذه الرواية
 معي في كل وقت في كل مكان والمستند بانها ما اند
 العلم بخبره لبيان في الخبر والبيان اظهر للمراد وهو على خمسة
 اوجه بالاستقراء اما ان يكون بيان تقريبي بيان هو تقريبي
 فالضبط في كل الطلب وهو توكيد الكلام بالبيع احتفال الحبان
 ان خاصا او لخصوص اي التخصيص بحماما سالا الاول ولا
 طامير طهر بخاخية فاطمرا لا خلافة على الميراث في الجواز
 مثال الثاني في صحة المالك كخبره اجماع ما سمع الجمع يحتمل
 المعنى وبيان تفسيره وهو ما يرفع اليه اركان الجواز
 المتصلة والزكاة والمشتراك كما من مشترك بين الشيئين
 الشرايع وغيره وانما يسمى ان يكون او مقصود اتفاقا لقوله
 تعالى ثم ان علينا ما نعلمه ان وفيه الجواز وشركه بعد
 المتكلمين لا يبيع ما به الجواز والمشتراك لا مقصود الا لا يمكن العمل
 البيان فقيه كتحقق ما لا خلاف فيها انما يكون كذلك ان كان العمل
 قبل الجواز او يمانه فقيه كالتعليق بالشرط والاستثناء سمع بيان
 ضوابط طالق مثل قلت شرقة وشرقة وشرقة ان المار عدم
 هاتى الحال وهو بيع في تغييره من الخبر الى التعليق وكذا بالاستقراء

التي اسبق الى خلافة والمقصود ان كان هو الصفة جعل التما
التي وضعت في المستثنى اشارة الى انه غير مقصود وان
اختار التوجيه الى الاية ان المقصود في الحديث غير الله
منتهيا بانها اية في حق قلنا بالموجب والامسطة لان
ارتفاع التعليل حكم مع وجود حقيقة لا غير نظرية لا يتعارض
الحكم بالمعاض وهو اي ما يطلق عليه الاستثناء نعمان
شغل وهو المنعج بالانفجار عن متعدد لفظا او تعددا
وهو الاصل في الحقيقة ومفصل وهو ما في الاستثنى شيئا
لا يقع استثنائه من الصفة لعدم ما له جعل يستدعي اي
نص صنف حكم خلاف الصفة وجعل استثناء بما زانيني
لكن الاستثناء مخالف ما قبل قال الله تعالى فانهم عند ربهم
العالمان فانهم ليس بعون ولي وقال شمس الآية المستثنى الى
استثناء استثنى تعقيب كلام اي جازم موقوف بعضها على
بالواو منصوب الى الجرح الا الى الاخرة فقط لانه نافع القدر
لشرط وقوله عند ربهم اي الله سبحانه المستثنى لا الى الاخرة
ولو قال عبده جوارحه انه طاق وعليه حجة ان فعلت كذا
يرجع الى الكل ولذا اذا قال فلان على الف درهم والف دانق
والف درهم والاراة عندنا المستثنى الى ما يليه اي الاخرة لان الرجوع لعدم
استقلاله في كفاية جملتهم بها والاخرة اقرب ولا سلم
انه لا شرط في التعليل منع اليجاب بالكتابة والاستثناء يمنع
في البعض فكان الشرط سببا بالاضافة اليه فكان قويا

تستثنى الى الاخرة دون الاستثناء وهذا مع خلاف الشرط
لاستبدال ولا انما شرط مقدم فغير انما في الاخرة يستثنى
به والاستثناء مؤخر لفظا وتقدم او يكون بيان الصفة
اي هو بيان سبب الصفة وهو غير بيان يقع بالوضع له
البيان فان هذه البيان بالاسكوت وهو بالاستثناء او بغيرها
انما في غير المنطوق لان الالفاظ المنطوق عليه كقوله تعالى وفي
الاية فلامه الثالث صدد كلاما وجب التكرار باضافة الالفاظ
التي هي اشخص الامم بالثالث بان ان الباقي للابض فيها
بدلالة الصفة المحض المستثناة او بعبارة بدلالة حالها
لا يجعل اسكوتها ككلام جعل نفسه بغير اسكوت صاحبها
عند ان يعاين من قوله او فعل عن التعقيب الى الجوز من الج
عليه السلام انه قد قال ان من علم بحظوه او بغيره فزوجه وقع
الخروج عن الناس اسكوت المولى حين راي عليه يبيع ولحقه
ان يجعل اذنا التجارة والا كان في جوار الناس بغيره لانه غير
مشعرين عنه فاذا انقضا المديون ثم قال المولى يحيى وشاخر المولى
الى عتقه او بغيره فزوجه طول الكلام كقول علي بن ابي حمزة
اعطى بيان الهامة للعرف في المقدرات الثابتة في الذم
عند كثرة العدد وطول الكلام حماية وحشية وانهم عند
غير المقدرات يخو قول على جارية وتوكلك موجب القد
كثرة الاستعمال وهي في الكثرة التكرار بغيره في الالفاظ حلالا
وموجبها لمساكنات والموزونات الواقعة في عامة المقدرات

[illegible][illegible]

قوله في الشطر الرابع والخامس
الرابع مع الزمير الثاني والثاني
الشطر لفظي فيهم من يتوهم ان
هذا الحام لتفصيل التعدية خمسة

من السوافين عليكم

42

وهذا التعليل بالنقي
واللشيان فيا علة وحده
والنقص بالاجماع

علايشن ۲

الطاهر

اعلم ان الامر معناه ان القياس من نفسه لا يوجب وجوبه
وهذا لان مقتضى القياس هو كماله ولا يحسن والملازم
من ان الشارع قل الاجد فيها اوصى الى ان يشهد به بالبرهان
ولما قطع على عدمه وجعل اي شيء باطل له اي لا يخلو
اثبات الوجوب او وصفه واثبات الشرط او وصفه
اثبات الحكم او وصفه كالتجسس بالفرادها لمحة النساء
لان مقتضىه عدمه بالسلامة عن الرتبة وهي شبهة المروءة
وهذا لان في التجسس شبهة العلية في مع العان باله
شبهة او هو ان المقدم من على السببية يثبت المشبهة
بالمشبهة كالتجسس بالمعقبة وصفه المسبب في زلوة الانظار
المحدث والمحدث في التماس والشرط العدل والمذكورة فيها
ليست طائفة من التماس ام والكبر اراي الرتبة الواحدة وهي
منهية عند ما شرعية صلوة عنده وصفه الوتر واجبة
سنت والاربع تعدد به حكم النص الى بالانص فيه لثقت
حكم النص فيه اي بما لا نص فيه تجالب الراي على جعل الخطا
فالتجدي به اي حقيقة في التصور فافهم حكم اراي التعليل عندنا
فسيب بدو في ان الماروم ينشأ بانقلا لازم لا لتعليل امر
القياس جاز عند الشافعي فعنده التعليل انما مشاة لا في
التعليل بالعلة القاصرة وهو ليس بقياس لعدم العلة كالتعليل
اي كمالها به من لا هو بالمشبهة فهي مقننة على التعليل
ان المستند بالنص خصوص او عموما قلنا دليل الشرع يوجب
المرام

اي التعليل
بمع القياس

كذلك عليه وهو الجسر
والدر

اجتمعا

المرام
المرام
المرام

علا

علما او علما او هو لا يعيد العلم انما هو التعليل في الفرع لقصورها
والا في الاصل للثبوت بان النص المبرها لا يهاوونه تعليل القياس
الثانية تبين او اجاب ان النص انما يقتضي كمالها كونه في
قوة النص والتعليل لا لا في الثالثة الاصل وبقائها ابتداء
من غير اصل له شرع باطل ان اثباتها ابتداء شرع ثابت
الاربع ان مقتضىه لا يكون جازا اصل هذا صحيح التعليل
لاربع بالتعليل ولا حول ولا قوة الا بالحق والاشهاد وهو
دليل بجواز القياس على سببه لا احسانا منه ترك القياس
بالبرهان بالانواع الاجماع والضرورة والقياس من الحق والاسبق
فان مقتضى الحق وعنده قيد معدوم ما في القياس هو ان يكون
ترك مقتضىه السلام من اسلام مقتضى الحديث والاستحسان
فما فيه تعارض الناس كالتجسس بالقياس في جواز لا به بيع
معدوم وقرك بالاجماع وظهور الاواني والقياس على
ظهورها في التجسس الماء بالامانة التجسس وقرك بالتزوير
وظهوره في سوابغ الطيب والقياس على سوابغ الدهن
بجسسه وقرك لان السبع نجاست سوابغ نجاسته وروط
لغاية ويقارن الطيب شرع بغيره وهو غلة طاهر والمعاد
العلة عندنا علمت بانها هو قوي وضعف صار كل من
والاستحسان الذي هو القياس الحق اذا قوى انوه الافرقة
من حق العمى بقوة اشرها مع اداله بها ظاهرة وقد ساء القياس
لحق انوه الباطل على الاستحسان الذي ظهر انوه وخفسان

وتقسيمها

والاستحسان على اربعين

لغوة م

فنقول لا يشك ان المسنون في التثبيت بالكمال في محله بعد
 الفرض وذا هنا بالاستيعاب وفي القول انما هو في القول
 ان الفرض استغرق محله او في نسبة الى الحكم الى الوصف كقول
 الاخر لا يعتد به الحية بالملك لعدم البعوضة في ذلك الوصف
 حكم الاجل لم يثبت لعدمها ذلك لعدم لا يوجب شيئا بل بعد
 وفساد الوصف بان كان في القامع والقياس بحيث قد ثبت
 اعتبارها يدل على ما في بعض الحكم كتحليلهم لا يحل في رقة
 باسلاف احد الزواجر اذا اسلام لا يحل في رقة الحقيقة وهذا
 هو القاعدة ولا يمكن الترخيص في الاستعمال بخلاف المناقضة
 فانها تجد بحسب بان الاختلاف عند زيادة عند دفع النقض
 تمام عليها والمناقضة كقولنا في الوجوه والنتيجة انها طام
 فليس انما في اشتراط الميت فان بعض بعض القول في الوجوه
 اذلة مع تخالف الحكم عنها بالضرورة وليس للشيء انما بعد ما
 نقضه انما في الوصف الموجود لا في الشرح وفي الاثر المتعارف
 لانها لا يمكن المناقضة وفساد الوصف بعد ما ظهر اثرها في
 وانما يقال على ان الحكم المناقضة ينبغي ان لا يسمع في جواب
 فان لا يكون اذا قصور مناقضة في رقة بطرق اربعة مما هو في
 عن غير السبل انما هي خارج في جواب عند ما لا يكون في وجه عليه
 نقضا انما اذا لم يزل من راس الوجه عند فساد الوصف وهو انما
 اي غير انما ليس يحتاج الى الترخيص والاستقراء من باطن الظاهر
 ولم يوجد لان النجاسة بعد في محلها ثم قد فو راجع الشرح

نحوه

ان الوصف لم يميز حتى يصورته في هذا الذي نقضه منه
 وذا نوعان ثابت بنفسه الصفة بل على ظاهره لا يخلو كذا
 المحرر على اوصافه والثاني عن ثباته بدلالة وهو الثاني
 يجوز في ذلك الثابت هنا وجوب هنا في ذلك الوصف بعد
 انما هذا في الخارج عند ما يقاسر انه موقوف في شخصه لا في
 الموضوع وانما في اظهره في شخصه هذا المعنى انما هو في
 المذكور في حقه من حيث ان وجوب التغطية في المدن
 ما يكون من المانع من البعد لا يتجزى فاذا وجب غسله
 لكل ذلك الاقتصار على الاضطرار لا يقتضي في ذلك وهذا
 انما في الفصل في وجوب غسل ذلك الموضوع فمنازل ان وجوب
 غسل الكافر في وجوبه في الوصف على ان لا يقدم الحكم على
 العلة وانما لغرض لعدم الترخيص لبيان انقضاء التاثير في
 عليه اي في الوجوب المذكور انقضاء وجوب المرح المسافر في
 فتدفع الحكم بغيره انما حدث موجب للتطهر في ذلك
 لا في وهو في الوقت المعلوم ولا في المرح الطهارة بعد من
 الوقت فلكذا قد تباخر في المرح بشرط التاثير وهذا في قول
 والعرض فان غرضنا التسوية بين الدم والبول في الخارج
 من غير تسوية في الخارج في ما في كونهما في كونهما استواء
 في ذلك اي البول عند ما في كونهما في كونهما استواء
 كذا هنا في ذلك الدم المحقق في تسوية التسوية بينهما في
 والاضطرار والمعاذرة في مناقضة اي في نفس البطلان في
 فليس في هذا معارضة

هذا في حديث لا يشك
 وهو في كونه في كونه

ولا شاق اذا المقصود هو كمالها لا ابطالها المعاني ليست
 الا لبيان مطلقا بل ما نفع في الحكم وفي الدنيا بمعنى ان يكون
 سببا في ما لا يثبت التصحيح لم يكن من افضة حقيقة والثاني
 ما كان الاشبه على التفسيرية وهي القلب وهو نوعان الاول
 معين بعد احد ما جعل على الشيء اسفله واسفله اعلاه
 قلب الاما وفيما له اعراضا قلب العلة حكما والحكم على الثاني
 هذا في التعليل الحكم بقوله انما رخص بكذا بكم مائة درهم
 فيه من المسلول فالحكم بكذا بكم مائة درهم والتقدير بالامانة
 عن العبد فنقول المسلول انما جلدنا هو لانه مرجح بغيره
 وهذا القلب معارضة صوره فيها مناقضة للبعث بخلاف الحكم
 عن على بل يعنى الابطال لان ما جعله المعلق على ما صار
 حكما في المقيس عليه خرج الاصل من كونه مقيسا عليه في سبب
 بدون المقيس عليه والمخلص ان من هذا القلب ان يخرج العلة
 المخرج الاستدلال لا التعليل فانه يمكن ان يكون الشيء وتلطف
 الشيء وقد التفتي في علمه كالهذان دليل على اننا لا نزالنا وسالنا
 بخلاف العلة فانها معينة والثاني جعل على الشيء خطا
 ظهر القلب الجواب وهو في التعليل قلب الموصف شاهد ان
 حجة على الخصم بعد ان كان شاهدا لخصم اظهره انه بعد
 ان كان وجهه اليه وهذا لا يجب خلاف ما اوجب المعلق
 فكان معارضة فيها مناقضة اي ابطال التعليل لان الوصف
 لا شهد بتبويت الحكم شوا يفتايله كان مناقضا ثم انه انما

يكون بوصف لاي مقدر مفسر فكان دون الاوكلف
 في صوره ويضاهي انه صوره فليس فلا ينادي الاتعين المسية
 تصور انفسا فلذلك كانت صوره انفسا استغنى عن تعيين
 اليه بعد التفسيرية شرحا لا شفا غيره في وقت انفسا
 فالتفسيرية انما يكون اليه تعيين فغيره ولا يعيد اليه
 الوصف لان الزيادة فغيره لا فغيره اي هو انفسا
 بعد هذه اي صوره انفسا انفسا فغيره تعيين الشارح
 وهذا القلب لا يقع المقارنة العرض سقوط وجه التعيين
 بعد حصول وجه القلب العلة من وجه آخر فالحكم على حكم
 بالمرء منه انفسا حكم ساق وهو رخص بكذا اي فاسد كقول
 هذه اي صوره التعليل او ضاهي له عبادة لا يعنى فاسد
 بخلاف الحكم لا يلزم بالشرع والموصوف في فاسد هائل
 يلزم بالشرع ففعال الله ما كان كذلك انفسا انفسا
 على الشرع والشرع كما استوى له في الوصف وهذا حكم يلزم
 فقيس حكم المعلق وهو الزور والشرع فان الاستواء لا يجب
 عليه والله اعلم في هذا الحكم ان في الشرع قضية لا امتوا
 بغير هذا القلب على المشاهدة فمعرفة في الحكم والشرع وان
 على خلاف من كان المعلق على هذا الوصف على غيره
 والعكس على الاستواء والعكس في الشرع على سنة الاول
 من على الحكم فان قوله هو انفسا انفسا فغيره انفسا
 كان له وجه في المارة وانما ضعف في هاب لما قصت حيث ان

الوفاة

الشرع

الشرع

البحر والسموات
حيث لم يزلوا
في القادس

فمنه

فلا اله الا الله
قلنا ان مع
فالفصل
من

۱۰۰

...

بحث في أوضاعه في حكم غير الأول أي باقي حكمه هناك المذكور
 لكن خبره في ثبوتها بآيات بها نفي الأمر بسط أنها جميعاً ثابتة
 أحد ما لا يثبت إلا في الأصل ^{في الأصل} ثبوتها في الفهم الأول ^{في الأصل} وثباتها في الفهم الثاني
 وقد يمكن ثبوتها معارضة للأول فالأول ^{في الأصل} في الحقيقة أثبت
 وجودها الأول إلى الولد ^{في الأصل} الفهم الثاني الصحيح أنه الثاني وقرأني
 فاستدلوا له بالقرآن لتكافؤ الأشهاد في ثبوتها في الفهم الثاني
 الحكم في المعللة الأولى ثبوت النسب من الأولى والثانية ثبوت
 منه الثاني ولما عرفت لا في حكم واحد من الأمرين اثبات النسب
 بعد ثبوتها في غير ^{في الأصل} المعارضات ^{في الأصل} في سائر المقامات الأولى
 بالنسبة ^{في الأصل} والثبوت الثاني من الأصل في علم الأصل ^{في الأصل} بأن يكون
 علته أثبت في القبول عليه ^{في الأصل} في الفروع ^{في الأصل} وثبت المذكور إليها
 معارضاً ^{في الأصل} علته ^{في الأصل} وهذا النوع ثلثة وثلاث باطل لأن
 ثبوت وصفه الثاني ثبوت وصف المعللة الأولى كما إذا
 ثبت علمه فثبت العلم ^{في الأصل} بوقوع قطعه وقبول وصفه ^{في الأصل} وإن
 عدم العللة لا يجيب عدم العلم ^{في الأصل} كما أن العلم ^{في الأصل} في المعارضات
 في الأمر بقوله ^{في الأصل} هو ^{في الأصل} كانت ^{في الأصل} ما لا يتعدى ^{في الأصل} كما علم في ^{في الأصل} بغير
^{في الأصل} ما لا يتعدى ^{في الأصل} فلا يصح ^{في الأصل} بغيره ^{في الأصل} ففاضل ^{في الأصل} كالأب
 وعوض ^{في الأصل} بأن العللة ^{في الأصل} في الأصل ^{في الأصل} في الأول ^{في الأصل} وثبتت
 في الفروع ^{في الأصل} فلا يخفى ^{في الأصل} أو يخفى ^{في الأصل} في فصل ^{في الأصل} في علمه ^{في الأصل} كما في
 الأصل ^{في الأصل} بغيره ^{في الأصل} بغيره ^{في الأصل} بغيره ^{في الأصل} ففاضل ^{في الأصل} ^{في الأصل}
 فعوض ^{في الأصل} بأن العللة ^{في الأصل} في الأصل ^{في الأصل} في الأول ^{في الأصل} وثبتت ^{في الأصل} ^{في الأصل}
^{في الأصل}

روز

[illegible]

الحق في العلم في الحق في الحق في الحق
الحق في العلم في الحق في الحق في الحق
الحق في العلم في الحق في الحق في الحق
الحق في العلم في الحق في الحق في الحق
الحق في العلم في الحق في الحق في الحق

— 34 —

विष्णुसहस्रनाम

١٢١

22

٢٢
سأله في رضى لا تقبلني التعيين
يؤدى بطلب اليك التكاليف المالية
القول عندنا ١٨

در جواب سوال و بعد از آن که از این باب
در تمام قیاس بقیاس

کتابخانه المصنف

هذا هو الوجه الثاني
في بيان ان
الوجه هو
الذي لا يخلو
من غيره

والوجه بالوصف وبالعدم عند عدم لان الحكم اذا
معناه وجودا وعدمه ما في انه موثوق به للوجه كقولنا
بما ليس مع كمال اعضاء الوصف ولا كان ذلك قوله
للتخلص من المصنوع فانها تترك وليست بكون وهو العكس
واذا انما في حيزه ترجيح احداهما على الثاني بوصف
في الذات على مخالفة الاول لان الثاني يرجع الى الذات
احق منه في الحال لان الحال تابعة بالذات تابعة له ولو اعتبرنا
هذا فيقال نعم اما الاصل بالتميز فيقطع عن المالك من المالكين
الى القيمة بالطلوع اي بطلوعه في الشيء بعد ما يباين عن المالك
والغاصب لان الصيغة التي هي في الغاصب كماله بطلوعها
لغاصبها على الوجه الذي قد ثبت بطلوعه وهو المالك بالقبول
بالذات من كل وجه والباين التي هي حق المالك لها الكثرة من
وجه لثبوت الاسم وفوات بعض النافع من جهة المصنوع
كأنها موجودة من الوجه والذات من وجه وقال المشايخ
صاحب الاصل الحق لا يصنع كماله بالمصنوع لغيره فثبت
ان لا يطل حقا بغيره في الاصل او في البيع اما هذا الذي لا يطل
فانما ذلك من وجه لا يستحق من ذلك الوجه فلا يعارض
حقا فانما من كل وجه بطلان او اصالا والوجه لغيره بطلان
وهو ان يكون الفرع باحد الاصلين شبهة من وجه وبالنظر
من وجهين فصار عند القاطع لا يشبه الولد بالمعمولة
فيحقق عليه وابن العوجوه كوضع الزكوة وحل الخليلية

وقول

وقبول الشبهة وجوب القصاص فلا يعين فاسد لان
كل شبهة قياس وفي كونه الاصل الوصف واحد وكذا
كقولنا انما في الامر بغير القبول والكثير فاسد لان الو
منع المصنوع بغيره في العام كالفاسد وعند الثاني في
مكلف بترجيح العام وقلة الاوصاف ايا وقد ترجح بها القول
المطهر ذات وصف فاسد لان القلة صورة والترجيح للمعنى
واذا ثبت عدم العطل لا ذكر كالكلمات فاسد لان الاستحسان هو
اي العمل بما كان مقتضى ملة الى ملة اخرى لاثبات الاول في الثاني
لغيره الاستحسان لا يصح لانه مسقط على الاهلاك لم يمنع من
الوصف احتياج الى اثباته فيقول السليط هو التملك والوجه
لا يربط المحل بل لا يملكه فثبت المقتضى لغيره بان المالك
ما وضع في هذا البراءة من حيث المالك العلة لكونها لا يعقد
معها عند فسخ فلا يصح التمسك بالاجابة فان قال الخصم ان ذلك
كمن نقصان الزكاة فيقول انما لا يعقد الزكاة في الاول
يقول السليط او انما في الزكاة اخر وعلمت اخرى كقولنا فيجب الزكاة
على الرجال في كل وجه فيقول له في المقتضى في ذلك ولا يعقد فيقول
لا يجب الزكاة على المذنبين لان ما يضره في الدين حكمه ووجه
الوجهة كالمحروف اليه ويستعمل من ملة الى ملة اخرى لاثبات
الوجه الاول لاثبات العلة الاولى وهو بين ثم اعلم انه يحقق
القسم الاول في مخالفة الثالث في القول بوجوب العلة لانه
لا سلم الحكم ووقع التزاع في الثاني لا بد من اثباته بالعلة الاولى

الحكم الثاني

انما هو مقتضى
هذا الوجه

او يتصل من حكم الى آخر
بالعلة الاولى

شبهة كالحيد وعبادة فيها معنى الزنت وفي ما يجب على الغير لم يجب
 الغير او ما يحتاج اليه للبقاء كالنقطة كعدمه انقط لانها اسببه
 زكوة وشروطها الشقة وما يجب على الغير بالغير ولم يشترط طهارة
 عليه حتى وجبت على الصبي والمجنون وتطهر ما كانت سنية وسورة
 فيها معنى العبادة كالغتر فيها معنى العلق بالارض مونة لانه سبب
 ثناء الارض وباعتبار تعلف بالثنا تعلق الزكوة به لتعلق طهارة
 لكن الارض اصل والثنا وجف ومونة فيها معنى احتوط طهر
 لانه سببه الانتفاع الى الموت الذي هو سبب الذي فلا يبعد
 بالفساد وانما فاداه لثبوتها وحق ما تم بنفسه انما لا يبعد به فلا
 تعلق بانه الصبي والمجنون يجب ادا على الغير وتعلق الثنا بالثنا
 والمعادن حتى يجب لله تعالى لان اليها وجبة فكل من المعاد
 به لولذا تولى الامام فسميته وعقود العبادة التي ليست على الزمان
 ان يعمد كيدل المشافعات والمقصود بكونه البيع والثمن وشبهها
 وهذه المعنى مطلقا فيبقى الى اصل مختلف فالربان اصله الصدق
 والافراد ثم صار الافراد خاصة اصله مستحقا لثقتهم الصدق يراى
 عند الربان الذي هو الصدق في الافراد في افعالهم الدنيا والملا
 على الاسماء كحكم بالامر بحج والامر بالزكاة والامر بالعبادة في
 حق الصبي والمجنون او اياه اخرى عن ذلك ثم صارت بعبادة
 الايمان في آيات الاسماء وهذا في المسيحيين واليهود والنجس
 وحكم بالاسماء بعبادة اهل الله وكذلك لظهوره بالما اصله
 والاسم خلف عنه ولكن هذا الخلاف عند ما يطلق معنى الزكوة

يرتفع به الى غاية وجود الماء فيها بالصلوة لحصول الطهارة
 به لا بالاصول وعند الشافعي ضرورة في ثبوت الطهارة الى ادا
 مع قيام المدة حقيقة كطهارة المستأجرة فليحس بالامر
 بعبادة ولعل ان النبي بالتراب لم يثبت لا نظير فطنا تطهر
 حال الحج عن استعمال الماء ثم كونه خلفا مطلقا عند جميع فقهاء
 لكن الخلاف بين المالكية والشافعية في قول الشافعية والى يوسف
 رحمه الله لا يفسد على عدم الماء عند النكاح الى الجسد فلا يفسد
 الخلع بين الزوجين وعند محمد وزفر بن الوضوء وانما
 لانه امر بالموضوء فاشلوا وبالاغتسال فاطهر في شبه بالمتميم
 فتميموا فيكون الخلاف بين الشافعية وبين علي بن ابي طالب
 سلة الامامة المتميم للزوجين فبعد محمد وزفر بن الوضوء لا يفسد
 صاحب اصل والمتميم صلح بلفظ ولا يعني القوي كونه
 لا تمسك من تركه ويبيد بالموضوء وعند مالك ان الزكاة تفسد
 عن الماء كانه شرط لصلوة بعد حصول الطهارة متحققا فلا
 في غير المتوضي بالماء كانه ما لا يفسد مع الطهارة كالماء
 لا يثبت الا بالنسبة او بالثبوت في انقطوع وغيره لا بالزكاة
 اذا اصل الربك به فكل خلفه في شرط ثبوت الخاف
 عدم الاصل فالمصير الى الخاف عند عدمه بان على العمل بالوضوء
 السبب منعقد الاصل ثم لا يجوز في جعل الحكم الى الله فيتميم
 الخاف في القول في التيممات سبب الوضوء وهو امانة لصلوة
 العقد موجب الى انما حدث الماء كرامة ثم لا يجوز انقلبه

الذي يعلق به الطلاق

الذي يعلق به الطلاق هذا ليس في حكم العلة بل في حكم الشرط
 الطلاق بالطلاق في المطلقة لثلاثة اشياء اولها ان يكون
 لتمام في حكم العلة لان طلاق يستفاد من ملك النكاح وهو
 يعلق الحكم بحقيقة علة بطل حقيقة الانجاب لعدم الفاعل
 نحو ان حرثت ثلث فانت حرثت ثلث فانت حرثت ثلث فانت حرثت ثلث
 الانجاب اعتبارا للشبهة بالحقيقة فصار كونه في حكم العلة
 معارضا اي ما ينافي الثبوت لهذه الشبهة وهي شبهة وقوع
 الجور وثبوت السببية فمعلق قبل تحقق الشرط وهو معنى
 قوله السابق عليه اي على الشرط فلم يشترط في بطلان
 التعليق مجرد عدم الشبهة ومحل ذلك ان التعليق يبيح
 والانجاب المضاف نحو انت طالق عند سبب العلة لا لان
 ثمة التعليق ولم يوجد في ثمة فانه عقد سببا وانما الحكم في
 الوقت المضاف اليه لا يضافه وسبب له شبهة العلة كما ذكر
 في المباح بالطلاق والعتاق والنفقة بين هذا وبين الجواز
 الاعتباري لا باعتبار الجهة والثاني من القسم الثاني العلة
 وهي انما اسمها تراض وتعد وصف العمل بملو ولا اسمها مجرد علة
 وشراؤها بضاف اليه وجوب الحكم واخره ان يكون الشرط
 قانا يضاف اليه وجوب الحكم ويقول انه يدر اي بلا واسطة
 عن السبب والعلانية وعلة العلة والشرط لان هذا لا
 يقتضي بلا واسطة فهو اي ما يعلق عليه اسم العلة سبعة
 اقسام لانه ان لم يوجد اضافة ولا توكيد فلا علمية اطلاقا
 والاشهر

الذي يعلق به الطلاق

المراد سبعة اقسام علمية
 وكما هو معنى وهو العلة
 اليها من اسمها العلة
 اسمها ومعنى لا تخلفا
 معنى لا اسمها العلة
 غير من مطلقا وان
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة

وهو اسمها العلة

وهو اسمها العلة

وجاء احد هاتين وان يحصل لثلاثة اقسام وان وجد الا
 ختم بين اثنين منها مثل ان يكون واحد اسمها العلة
 الثلثة فمقسم آخر يحصل اسمها العلة اسمها العلة
 علة اسمها ومعنى الحكم بالطلاق اسمها العلة
 وصديق علة اسمها ومعنى الحكم بالطلاق اسمها العلة
 للكتب والمذكور في العادة وعلة اسمها العلة بالاعيان
 في علة اسمها ومعنى الحكم بالطلاق اسمها العلة
 كما لا يخفى ولا معنى غير ذلك كونه في حكم العلة
 وحكمه في حكمه من جريان في الحكم الا ان يكون علة حكمه
 لعدم التاثير ولا اسمها لانه لا يطلق الا على المبرمج والغير
 فمن جعله علة المشايعة بالسبب فاما ان يفقد زاد وقد نقص
 بعضها ذكر انما وقع في الكتاب فلم يرجع الى قوله علة اسمها
 ومعنى اريد بالعلية اسمها ما وضع لوجوبه شرعا وبنا ذلك
 الموجب اليها بلا واسطة وبما ثبت في الحكم بمقارنا
 ومعنى يلحق في الحكم بالبيع المطلق البات الخالي عن شرط المضار
 فانه علة الا لك اسمها لانه يوجب له وهو يضاف اليه بلا واسطة
 وحكما لا فقرانه ومعنى لانه يوجب له وعلة اسمها الحكم والمعنى
 لا انجاب المعلق بالشرط لانه الحكم او اذعت ايضا ان يضاف اليه بلا واسطة
 فلما نشأت اسمها الحكم التراضي حكمه ولا معنى لانه لا يؤثر في الشرط
 الشرط وعلة اسمها ومعنى الحكم بالبيع المطلق البات الخالي عن شرط المضار
 موضوع الملائف ومعنى لانه يوجب له الحكم التراضي حكمه والبيع المطلق

المراد

المراد سبعة اقسام علمية
 وكما هو معنى وهو العلة
 اليها من اسمها العلة
 اسمها ومعنى لا تخلفا
 معنى لا اسمها العلة
 غير من مطلقا وان
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة
 معنى لا اسمها العلة

لما رفقوا بالاضحاب المضاف الى وقت كانت طالع على الترتيب
حكم ونحوها الزكوة قبل الخول علة اسماء لا وضع لا يحاكيها
وتضاف في اليه ومعنى لانه موثر فالفني يوجب التواضع
لا حكم التواضع ونحوها الى وصف النار ونحوها الاجارة وضع
لكل المنفعة مشاها اليها مع انه موثر لكن حكم وهو ملك
المنفعة تراخي الى معنى وجودها وعلية في حين الاسباب
اي في رتبها ومحلها لها شبهة بالاسباب لكن في القرب
علة الملك الذي هو علة العتق شبهة بالسبب فيقول
بينه وبين الملك لكن الواسطة وهي الملك لما كانت موثقة
اضيف اليه ولو اشترى قريبا فاولا من الكفاية جاز في
الموت علة لتغير الحكم لكن بوصف الضمان بالموت
المسبب لتراخي حكمه ما هو العلة وهي الموت الموثق
لكن حصوله في التراخي الا لا يكون علة حقيقة ثم ان الضمان
فالترخي ثم الى التما الذي لم يحصل به فرض الموت اشبه بالحوالة
ثم والتركة عند التغير فاذها علة حجة الشهادة وهي
علة الحكم بالرجم فاضيف الحكم الى التركة فاصبح الموتى في الله
هي ثمة كذا المشهور عليه بان شهيد واحد باعصانه وكما ان
ما هو علة العلة شبه السبب من حيث التخلل ووصف
شبهه العلة لا بعد وضع العلة وهو الذي سمي علة معني
اسما ولا يمكن لكن لفظ المصنف ثمة واول الخريجين واخرها
والخامس بالتشبيح العقل هو الاول وعلة معنى حكم الاسما

التر

ما رفقوا بالاضحاب المضاف الى وقت كانت طالع على الترتيب
حكم ونحوها الزكوة قبل الخول علة اسماء لا وضع لا يحاكيها
وتضاف في اليه ومعنى لانه موثر فالفني يوجب التواضع
لا حكم التواضع ونحوها الى وصف النار ونحوها الاجارة وضع
لكل المنفعة مشاها اليها مع انه موثر لكن حكم وهو ملك
المنفعة تراخي الى معنى وجودها وعلية في حين الاسباب
اي في رتبها ومحلها لها شبهة بالاسباب لكن في القرب
علة الملك الذي هو علة العتق شبهة بالسبب فيقول
بينه وبين الملك لكن الواسطة وهي الملك لما كانت موثقة
اضيف اليه ولو اشترى قريبا فاولا من الكفاية جاز في
الموت علة لتغير الحكم لكن بوصف الضمان بالموت
المسبب لتراخي حكمه ما هو العلة وهي الموت الموثق
لكن حصوله في التراخي الا لا يكون علة حقيقة ثم ان الضمان
فالترخي ثم الى التما الذي لم يحصل به فرض الموت اشبه بالحوالة
ثم والتركة عند التغير فاذها علة حجة الشهادة وهي
علة الحكم بالرجم فاضيف الحكم الى التركة فاصبح الموتى في الله
هي ثمة كذا المشهور عليه بان شهيد واحد باعصانه وكما ان
ما هو علة العلة شبه السبب من حيث التخلل ووصف
شبهه العلة لا بعد وضع العلة وهو الذي سمي علة معني
اسما ولا يمكن لكن لفظ المصنف ثمة واول الخريجين واخرها
والخامس بالتشبيح العقل هو الاول وعلة معنى حكم الاسما

نحو

م

كماله في الحاجة الى لطاق والدليل لكونه قد تم من الاقضاء
 من السبب وجعلها بالرفع للضرورة والحق كافي الاستمرار
 وجوبه لتوهم اشتغال الرحم واما بطن فاقم استحداث الملك
 الذي هو دليل عليه وجوبه والاشارة الاستحداث بتدليل على ملك
 من يتلقى من جهةه ولكنه يمكنه من الموطي وهو سبب
 الذي هو العلة لا الاستحداث فهذا هو ما لم يتدليل عليها
 اخر كون الامة متشعبة بسبب عامل على الرطب من جهة الياس والوطي
 بسبب الشغل فاقم العامل على مقامه وغيره الكساح اتم مقام
 مقام الشغل فاقم الياس في اثبات السبب او الاحتياط في تربية
 الدوا الى ان كماله في المسر والمعا فتمت مقادير الاحكام
 والاعتكاف او الدليل الفرج كما في السفر فتم مقام الشغل في انما
 تقاوت احوال الناس فيها والافاد اتم على المطلق في الظاهر الذي
 هو زمان محقق والرغبة اليها اتم مقام الحاجة الى الطلاق
 لانها دليلها وهي باطن والثالث المحرم الثاني الشرط وهو
 العلة ومنه اشراط الساعة وشروطها وهو يتعلو الوجوه اي
 يتوقف عليه وجود شيء للحكمة ووجه الوجوب واما ثلثه وجوبه
 لا حكم لان الموقوف عليه لا يمكن وعدم الحكم قبل وجود الشرط بعد
 العلة لا العلة الشرط فاما وجوب الشرط وجوده في العلة فتبين
 الحكم وهو حكمة لا لا متفقوا الشرط محض الدخول في اللطاف
 المعاني به يتوقف وجود العلة على وجوده فانت طالق انما يصير
 تطبيقا عند وجوده فانت طالق انما يصير تطبيقا عند وجوده

- يتعذر ان يكون
 في علم
 وقدره ان يكون
 طهره كما في علم
 مقام الحاجة الى العلة
 في انما كماله في
 باطن لا يتوقف عليها
 فاقم ويطهرها
 على المطلق في زمان محقق
 من غير وجه يظهر مقام
 الحكم في العلم
 في العلم

وشرط

وشرط في حكم الفعل وهو العلم وهو المعارضة العلة ونضاف
 اليه العلم بشانها العلة من حيث خلق الوعد والشرط
 فانه شرط العلم وهو علمه في نفسه لا يتصل الاضافة الى العلم
 فاصفة في الشرط غير المبر شرط واوله المشروط الثاني
 صلح لانه طبيعي وكل من الرزق والارض ما تم من المعان والنقل
 والشرط في الحرف الثالث له والنا لزم المانع شرط وغيره حكم الاسباب
 وهو ما اعترض عليه فعل اختياره في قوله ليقدم في العلم
 كالميلان والشرط المتأخر عن ظهوره العلة كالميلان في ذلك
 شرط محض لخلقه من معنى السببية والعلة كماله اهل يتدلى
 حتى ان لم يمتد الى العلم انما المانع فقام شرطه كالميلان
 وقد اعترض عليه علمه غير جاف لانه فقام السبب شرط
 اسما لا حقيقة كما في الشرط في غير تعاقب بها ان شرطها لا اشكال في حكم
 الية لا كالميلان في حكمه واسباب اول الجزاء من العلة علم العلم
 عند حالات من العلم بوجوبه الا في الجمع في خلافه في ثبوت
 الشرط موجود في كل واحد من جزئين القول ان دخلت في الدار
 فهذه الدار فانت طالق وشرطه هو كماله في العلم التي لم
 ينفذ وجوده لا وجوبه وتبين المقامات اخذت من الشرط المحض
 فانه علامة كغيره في كماله في العلم في الزمان ما يعرف حكم
 الزمان معين ووجدان من وجوبه في كماله في العلم لا شرط فاما
 الشرط ما يتبع انعقاد العلة الى ان يوجد وجوده ما يعرف
 صورة العلة كالميلان في العلم وعلته الزمان يتوقف على ان

العلم

على خلاف المعتزلة وأن وصف الكفر واعتقاده لم يصفه لا على
 خلاف الأشعرية لأن العقل لم يقدّر ويعتق قولاً غير مكلف مجرد
 العقل أي قبل أدراك زمانه التام والضرورة فإذا علم أنه الله تعالى
 بالضرورة ما علمه لا يترك العواقب لم يكن معذوراً إلا أنه لم يبلغ
 الدعوة لأن أدراك مدة التأمل كدعوة لأن أدراك مدة التأمل
 كدعوة الرسل كما في السيفر أقيمت مدة التجربة مقام الرسل
 والشرط عند تركه وإذا يوجد ما يتحقق أو تفقد يراعى عند
 الأشعرية اعتقاده من يبلغ الدعوة عند الاعتقاد حتى ذلك
 أو اعتقد الشرك ولم يبلغ الدعوة كان معذوراً لا لعدم
 ولا معيّن إيمان الصبي العاقل عند فهم إذا سمع والدعوة لعقل
 وعند تأييد الاعتقاد عقله لم يكن مكلفاً لأن الوجوب بالخطأ
 والحاصل أن دليل المرتدين لا تعارضاً صريحاً بل افتقاراً إلى الوجوب
 بنفسه حكماً بالضرورة إلى الخطاب تحقيقاً أو تفديراً فلا يثبت
 للمعتزلة ولا يثبت على الصبي مجرد العقل والاعلى الناشئ على الشاهد بخلاف المعتزلة
 الناشئ بوصف الكفر واعتقاده خلافاً للأشعرية فتقولنا
 هذا قول ثالث بين أهل الأهل ودعوات أهلنا وجوبه
 على قيام الله من أن الله مدهي محل الوجوب وهذا المضاف إليها
 والذين سلفوا العهد لأن نقضه يوجب الذم وشبهه بوصف
 به نصيب الإنسان العقل له وعليه وهي ثابتة في الأدبي قوله له
 خلاصة الحق للوجوب له وعليه أجماعاً وهو عليه يقع اعتقاده
 عليه الحق وكلها بما في البايع التحقق السبب وبما لا يمتنع

ومن لم يرهم راجحة الدقة
 قال فقد بطلت الدقة
 من التبرأت

فقال شمران الوجوب غير مقصود بنفسه بل المقصود هو
 الأداء عن اختيار تحقيقاً لا بدلاً وهذا لا يتصور حقيقة الصبي
 لغيره أيضاً لأن يبطل الوجوب لعدم حكمه كعدم عمله مثل أن
 أدركه يجب وبما لا يلائم ما قد من حقوق الغير ومن الغرض كتمان
 الألفاظ والعقد من الكفر المجمع والحرية ونقصه الزمومات
 لزمه لأن الحكم في الأولين وهو أداء الغير بمحمل الشبهة أو الما
 هو المقصود والمنفرد بالأجرة لأنها عوض الاعتبار وما
 أن منها عقوبة لا للمصادرة أو جعل كجرمات الميراث فيجب
 عليه أي على الصبي لأنه لا يصلح الحكم وهو المطالبة بما
 وجرم المعاقبة وحقوق الله تعالى يجب على جميع القول بحكمه
 بالاعتذار والخروج لأن الحكم وهو أداء الصبي بمحمل الشبهة إذا
 المقصود هو المال بالاداء أو أدائه في كاديه ومشي على القول بحكمه
 لا يجب ما تعادى الملاءمة والمقصود الأبدان لا الأداء أو ما
 الذي بالغايب ليس بظاهر والعقوبات لا الحد ودوا حلية أداء
 الخلاف أن الأداء يتعلق بقدرته وقدر الخطأ والعمل والأدب
 والثاني بالبدن ففيه شبهة كمال القدرة وتفتقر انفسها في ذلك
 قال وهي نعمان فأجبت بتمثلي على القدرة العامة ومن العقل لها
 والمبدن الناقص جميعاً بالصبي العاقل بالانسان في أولي الجور
 عدم القدرة بل يمكن فيه استبعاد واستكراهاً شديداً في أول
 بلوغهما ورجأت الكافة وأودعني على أحدهما فأمرهما
 المعتزلة البالغ فهو كصبي من حيث أن له عقلاً لا وصف

بالاداء

بالاداء

الكمال ويعني عليها صحة الاداء لان الزامه مع قصور القدرة
 يؤدي الى الخرج وكاملة يقتضي على القدرة الكمال من العقل الكمال
 والبدن الكامل وهو الماد والاعمال والوقت في قواهم وقدرتهم
 يتعدى عليه الوثوق بما فيه الملوحة الذي يعتدل عند الحقول
 مقامه ليس او تيسر وتيسر عليه ما وجب الاداء وفي وجه الخطا
 لانها في المخرج اذ كماله والاعمال بتقصيره في هذا امر اهل البيت
~~فهموا انهم لا يملكونها القاصرة ولو قال ما يثبت بالقاصرة اقسام كان~~
 او وضع في حق الله تعالى ان كان حتم لا يمتثل بغيره اي المقتضى لانها
 وفروعة وجيب القول بصحة من العيني بل الزيادة
 لكون فيه نفعاً حقيقياً في حركات الميراث ليس من المقاصد بل من الثمرات وكانت
 الضرر الزموم ~~فيما لا يمتثل به كالكفر والردة يكون بحق الله تعالى الخطا~~
 خصه كونه الزام لا يجعل عند الوجود حقيقة مع انه جعل
 رادته وما هو متروك بين الامر من ما هو حسن وما هو قبيح
 كالصلوة ونحوها فالصلوة لم يشرع في وقت كرويه ولكن
 القصور بالميل الى الاداء على ما في قوله مبني وضمان الله
 الزامه في حقه وما كانت من غير حقوق الله تعالى فكانت
 محضاً القول للهبة والصلوة فيجب ما شرته وان لم ياذن
 له وفي لانه نفع محض وله اهلية تامة وفي القضاء المحض
 المطلق والوصية بطلانها اذن وليه او لم ياذن وقال الله
 ما انا الله وما ابيكم وما ابيكم وما ابيكم وما ابيكم
 فالنفاق في ما قلنا بلا فقه فيصاح عبادته في اختيار واحد

الاداء او ازام

من اعتبار رايه
 القاصرة من غير
 وقته حاله الحنفية والحنابلة
 من غير

الا بيمين والوصية وقول بلزوم احواله والحرر والفقير
 يلزمه ضرر في اطلاق الامان مع اتم النفع وانما الحر والفقير
 اختاره الله تعالى التلخيص لا شفعه يمكن تحصيلها في غيرها
 وليه لا يقر عبادته ضد الا سلام والبيع وما لا يمكن تحصيله
 لماسة ولو لم يقر عبادته في كونه كالمجند واختار احد الابوين
 ان ينفذ هذا لا يحصل مباشرة الولي واصلة الى ما كان
 مؤثراً عليه في حق الاهلية والتمسك بالان احدثا اسبق
 الفخر والآخر بصفة الله تعالى فلهذا ما قدرت احقية صلواتها
 عليه ولا يثبت اصلها العقل صواباً ولا ما فاته من العقل
 والما في نفسه لا يجعل له على سبيله ولكن ان العكس فلهذا
 ينفذه لا يجعل سلباً شاعاً ولا جعل سلباً شاعاً لا يجعل سلباً شاعاً
 والامور المعقدة على الاهلية كالموت الى اهلية الوصي
 كالنوم على اهلية الاداء وهذا ينفذ الاحكام بخلافه
 ان يكون له النوا والاصحاح والتمسك عند القرب الى القنات
 ان يقرها بعكس الاحكام جعلت في المرض فلم يبرح
 الجنون والاعفاء منه لا اختصاصها بآخره من جهة نفعه
 اما وحى ثبت من قبل الشارع بلا اشتراط العبد وهو عشرة
 اذ اع القصور وهو وحده ما عدم دخوله في مقاييس الانسان لعدم انطقه بحاله صوره
 او يجلو الانسان عنه كادوم وهو في اول الامر لا يمتثل
 فلا يصح اعمانه ولا تكليفه به لعدم التميز فلهذا اذا عقل فقد
 اصاب شر من اهلية الاداء لقاصرة في التصحيح لا عند

تخييره

أبينة

لنقصه من عقله فيسقط به ما يحتمل للسقوط عن الواجب
 العباد كالصلاة والصوم فغيره من الاستغفار والنجس
 ونحوه ولا يسقط عنه فرضه الايمان لانها لا تحتمل السقوط
 له ولا فرضه به ولا يتم الاستسقاط بنفسه الموجب فيه حتى
 اذا اذاه كان فرضا ولو لم يكن سفلت كان فعلا للصلاة
 ولا يقال كيف يكون الاداء فرضا وقد وضع هذا الكلام الاداء
 لعدم اعتبار العقل في نجاسة الخطأ في التكليف به لان
 الاداء قد يقع فرضا وان لم يوجب كالمسافر اذا جاءه صلاة
 الا ترى انك ذهبت ان توضع عند العودة الى الزمان
 والنجس لان الصلاة من أسباب الرحمة فيجعل سببا للعلو
 يجعله بخلاف الرتبة ويضع منه والهدى لا شهد فيه فلا يحسن
 عند الميراث بالقتل ولو لم يكن بعد ذلك لم يوجب العقل
 العقوب فيسقط بعد ايضا بخلاف حرمانه بسبب الكفر
 الميراث لانما يافيان احلية الماشيعة لعدم الولاية وعدم
 القوة لعدم الاهلية لا لعدم حرمانه ولو كان مطلقا مستوحيا
 كان او غيره ويسقط به كل العبادات قياسا لقوات هذه
 الاداء في العقل فيسقط الرجوع لكنه اذا لم يمتد لعدم
 تضاعف الواجبات الحق بالتورم والاشياء اصبحت انا لا انه
 عارضه في نفسه والافضل بالكمرة المرفوعة في الحجج والاهلية
 يمكن ضبطها فانما يروى انها وهو ان يستوجب العلم به
 الوقت فينبى الصلاة يوم وليلة وهذا قصير في نفسه

لكن وقت

فباعت

فجعلت اكثرها في شوقها في حد التكرار وعدا لاشد في خلاف
 لطراف الطاعات بعضها موقت بيوم وليلة وبعضها أشهر
 وبعضها سنة ففقد في الصلاة ان يترك في الجنب على
 ليلة باعتبار الصلاة عند محمد او باعتبار المساعات عند غيره
 حيث قيل الزوال منه انما في الحد بعد دخول وقت الظهر عند
 نجس الشوارع والافعال من ان يترك صلاة يوم وليلة وقد دخل
 التكرار وعند هذا ان وقت الصلاة يوم وليلة وقد دخل
 في حد التكرار وفي الصوم باستغراق الشهر ولم يغير التكرار
 هنا لان اعتباره في تكاليف اكثر ولا اصلها باستجاب
 الجنب والشهيق في نفسه كغيره ولا انما يصار الى المولد اذا لم
 يرد على الاصل وفي الصوم منه اذن ولا يتجمل الا في حد
 عشر شهرا وفي الزكاة باستغراق القول منه لا في كل حين
 التكرار في كل سنة الثانية والثالثة في الصوم في كل يوم
 التكرار وهو ليس بكونه اقرب الى سقوط الواجب فلو ان الجنب
 بعد استغراق شهر يوجب الزكاة عند تجدد له لوجود الزكاة في كل
 الايام وهو عند ابي يوسف سفلته لوجوده بعد والعلة بعد
 وهو ان يصح مع العقل في كل التكاليف لانه انما يوجب خلاف العقل
 عند لا يتجمل في القوا والفعل الصبي مع العقل انصار اسلام المعتز
 ولو انك مال الغني بكنهه يمنع المصلحة التي لا يجب الزمان
 ومضرة كالمصانعة التي لا يكون لها مالها والمال في نفسه
 المبيع ولا يصح طلائه اضراره وامامات ما يستعمل من الاموال

فليس جبهة لانه لا يلزم له قبل بل هو غير الغاية وهو غير محتمل
 المحل واودى المستحيل صيغته ورا او بالغا معتمدا
 لا ياتي عصمة المحل انها ثابتة لها جهة التعبد والافضل في
 والاصحاب الجيب الضمان والبرء الذي يضمن ويضع عنه الخطا
 مما عن الصبي ويولي عليه اي يثبت للغير على الولاة على الصبي
 نظر ليلقصان عقله ولا يلزم على غيره لغيره عن التعبد بنفسه
 فلا يثبت له قدرة التعبد على غيره والشيان وهو المانع الوجوب
 ٥٥ نفس الوجوب في حلاله تعالى لانه في الزمة ولا هو الا
 لانه لا يخل بالاهلية ولا يخرج بايجاب الحقوق عليها لا يثبت
 متوالية تدخل في حد التكرار غالبا فصار لا يثبت له ان كان لها
 بالازمة كالصغير لان وقته وقت اكل وشرب وطبع الانسا
 لمجوعه وعطشه يدعوا له مادة فيغلب والاشية في الشدة
 فلا يثبت له قدرة حرة حتى يدع عن ثبات الشدة في غلبه
 الانسان وسلام الشاخي في القعدة الاولى عن طين اللامعة
 فتمسكة المصلي لا تتركه والاداء اليه هو القعدة مع تنويه
 موجود فيكون غالبا بخلافه في غير حال انصود والالام في
 الاحوال يكون عقولهم وخدم من جهات من الحق ولا يجعلهم
 حقوق الديار لها حصة والتوهم وهو غير استعمال القعدة
 لا يرب من غير اختلاف نحو الاما فواجب كغير الخطاب لا توجه
 بشرط الاختيار والاختلاف لا حقيقة ولا تقدم الاختلاف والسكران
 ولم يمنع الوجوب لثبات الاهلية واحتمال الاداء بالاختيار والبقاء

عليه السلام

عليه السلام

الاختار

الاختار الاختيار في الزمان والاختيار في الزمان والاختيار في الزمان
 ولا ناسلا حتى يخلطت عماراته في اطلاق العناق والاسلام
 ولم يمتلي لفراته فلامه وتيقه في المصلحة على عدم التيق
 والافاض وهو ضرب من ضعف القوى نحو انما التوهم لا يرب
 الاختيار في القوة استمال القعدة حتى يخلط عماراته مطلقا
 بل انما منه يعني لو كان عمارته في قوة الاختيار فكانت في حد
 توكيد الاختيار لان اوقافها او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
 في بعضها وتاثيرها في السعد غير ان يخلط المصلحة في
 به الاداء لعدم القعدة ولو لم يخل الاداء على الوجوب نحو السلق
 اذ اراد على وجهه وليلة لثبات الصلوات عند عدمه وباعتبار الشا
 عند هذا بينا في الحشون والاشدة في الصور تارة لانه لا يمتد
 في الصوم شهر اعادة فلا يثبت على غيره يوم واحد يستقط
 الصلوة واعتدال اشدة الحشون في اشدة اشدة وهو ما يمتد في
 شهر اربعه اذ هو الحق هو المصنف يقال ثوب رقيق اضعف
 الشبر وشرا على حكم الحشون فالحشون يكون اقل حشون على
 شرا عما يثبت عليه الوهم الشفاعة والقضا وغيرهما من
 وعقوبة في الاصطلاح لا يثبت له الاستكثار ان يكونه اعلم الله
 جعلوا عبيد عبيد في انما صار من الامور الحكمة
 من غير ان يرب على صانع الحق والعقوبة حتى يتغير بها
 وهو مسلم بالخراج عقوبة امتداد حتى لا يبدل على تسلي وسنة

ووافق عليه شهر رمضان
 للامعة الصوم

الكفار

التيها من الامور المحيطة فلو اشترى المسلم ارض فباع ارضه
بقيمة لم يرضه في ماله فله ان يملكها ولا يشترط ان يملكها
وهو اي الرق ونصف لا يجزي شيئا ولا يملكه الا ان يملك
عبد يكون عيب في شهادته وجميع احكامه فلو اقر الله
شكاه لم يكن له واحد في الشهادة باليمين فيها وهذا لان
الرق محجوب عن ارقاعه التي هي التي هي ضد
الاعتق فلو كان الرق ضعيفا وكذا الاعتق اما اثبات
العتق او اسقاط الرق وعلى التقديرين يلزم المحجوب والباطل
الاول فلا يثبت اذ الاعتق نصف عبد فلا يخلو من اثبات العتق
في المحل ولا تان ثبت ثبوت ثبوت لعدم تجزي العتق الثاني
يلزم الا في الامور وان لم يثبت اصلا يلزم الموش بالاداء او اعطى
الثاني فلا يثبت اذ العتق نصفه فلا يخلو اما ان يزول الرق منه او ان
زال زال عنه كله ضرورة عدم تجزئه وحديث يلزم الا في بعض
موثر لوجود الزوال عن الكل مع تحقق من كل البعض وان لم
اصلا يلزم الموش بالاداء او قال ابو حنيفة في رخصي الله عتق القارلة
الملك تجزى ان التصرف انما يملك عتقه وحده في الملك الذي
لا يملك تجزئه ويجزى حق الله تعالى لا اسقاط الرق او اثبات العتق
حتى يملك ما قلتم من المحجوب وهذا الرق لا يقبل العتق الا
بما في ملكه الملك فلا يملك العبد شيئا وان ملكه المولى
لقيام المملوكية بالانلا يتصور كونه مائلا من هذا الوجه
لا يملك ملك من هذا الوجه لا يجمع كونه مائلا الثانية

عند ما يملك الرق
الا في بعض الامور
والموش بالاداء
وبهذا القول الاعتراف

وتلوه

وملكه ما لا يملكه في ملكه الكساح وجاز كونه مائلا ومملوكا
باعتبارين ملكه شئ واحد باعتبارين ولا استثناء لحيث لا يملك
العبد والملك الذي يملكه وان اقر الله لانه من احكام الملك مملوك
والا فليس منه حاجه الاسلام انه لا يملك الرق اصل العبد
المال ولا يملكه العبد شئ مملوك ولا يملكه مائلا لانه مملوك
لا يملك حتى يملكه ثبوت ثبوت بل اذن المولى والدم حتى
اخر من بالاعتقاد والعتق حتى لا يملك المولى اذ اقر الله
بما في حال الحال في اهل البيت الموصو علة للبشرية الدنيا
لان كمال الحال بالاداء والشرف والرق هو ان لا يملكه العتق
بها يصير اهلا لا يحاسبه والاستحباب ومنها ومن سائر العتق
تات فيضعف ثبوت الرق في محله المدين الا اذ ثبتت
المها لانه الرقبة والكتف في العتق بالاداء فانها
المولى على العتق منها او في وجهه كرامة والحال ان استقر
لغيره من سائر الامور ولا التسع في حق النبي عليه السلام
الحل بالرق والله اي الرق لا يقر في محله الدم من تصبصا
العتق الموصو اي الموصو لا يقر في محله العتق في بعض الامور
بما لا يان والعتق في العتق والاداء بل اذ في الاخر رجا والعبد
فيه اي في شئ من مملوكه بالحرية نقصا من المملوكية فثبت
لنفسه واداءه حيث يملك التصرف في المال به الا ان يملكه
اي بسلطان الحر في العتق فيقول الحر العبد تصبصا وبالنسبة
لانها المائلا بينهما فالحر نفس من مملوكه والعبد نفس مائلا

والو لا يملك

بما في محله الموصو

وانما صح انما للمال في اي امانه لانه ليس من باب المولاية لانه ليس
 في هذه اذ هو يشترك في الغنيمه ثم بعد في باقي شواهد
 بهلا من حضان وعلى هذا وجوب ما ذكره ثم بعد في ليس من باب
 المولاية صح انما للمال في المأذون للولد وروا القضاة ان المأذون
 ضيق والسرقة المستهلكه حتى وجب القطع ولم يجب نكاح المأذون
 والقاعه حتى وجب القطع وروا المال في النكاح لو كان ميسره
 المولي قايلا للمال مالي اختلاف معروف عند المجتهدين به يصح
 بالحد لانه حقه والمال ميسره عليه لان القطع هو الاصل عندنا وعند
 محمد به لا يصح بها لان مال من المولي والقطع نكاح على خلافه
 عند ابو يوسف به يصح بالحد وروا المال لان الرق نكاح ما كسبه
 المال دون غيره والمال في امانه لانه في اهلبيه لكم حسابا وروا
 انه تعالى والفي حقوق العباد والعباده فيصير نكاح الاصل مطلقا
 لانه لا يخلو في الذمة والعقل والمنطق والمال في امانه لانه في امانه
 عليه العباد احكاما واما لا يخلو في امانه في الغنيمه لا يثبت به الحرام
 لان سبب الموت بواسطه تروا في الام والام والام في امانه لانه
 المرض من اسباب الحق اي موباهه فشرعت العباد عليه اقلية
 في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 في المال المورث والعرض ليس بطلاق اهلبيه الملك به في امانه لانه
 القاس اليه والخراب القاس به في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 والعرض به بالاشياء الحكم بقدر دليله فيكون المرض من اسباب

ولا اهلبيه

على الوجه

على المرض

في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 وهو قد اذ هو يشترك في الغنيمه ثم بعد في باقي شواهد
 بهلا من حضان وعلى هذا وجوب ما ذكره ثم بعد في ليس من باب
 المولاية صح انما للمال في المأذون للولد وروا القضاة ان المأذون
 ضيق والسرقة المستهلكه حتى وجب القطع ولم يجب نكاح المأذون
 والقاعه حتى وجب القطع وروا المال في النكاح لو كان ميسره
 المولي قايلا للمال مالي اختلاف معروف عند المجتهدين به يصح
 بالحد لانه حقه والمال ميسره عليه لان القطع هو الاصل عندنا وعند
 محمد به لا يصح بها لان مال من المولي والقطع نكاح على خلافه
 عند ابو يوسف به يصح بالحد وروا المال لان الرق نكاح ما كسبه
 المال دون غيره والمال في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 انه تعالى والفي حقوق العباد والعباده فيصير نكاح الاصل مطلقا
 لانه لا يخلو في الذمة والعقل والمنطق والمال في امانه لانه في امانه
 عليه العباد احكاما واما لا يخلو في امانه في الغنيمه لا يثبت به الحرام
 لان سبب الموت بواسطه تروا في الام والام والام في امانه لانه
 المرض من اسباب الحق اي موباهه فشرعت العباد عليه اقلية
 في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 في المال المورث والعرض ليس بطلاق اهلبيه الملك به في امانه لانه
 القاس اليه والخراب القاس به في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه لانه في امانه
 والعرض به بالاشياء الحكم بقدر دليله فيكون المرض من اسباب

على الوجه

ايام اقرانها في القياس لان الصورة يتبادى مع الحدث
 والحيا يتفكر معها فانظر اظهرها انما تكون في المنع من الاداء
 ولو يتعد الى الغضا اي الى استقامة وانصوب الاداء لظهر
 القضا مع انه لا يخرج في تصايرة لان الحيف لا يربط على مشقة
 فلا يتصور الاستمرار في وقت الصورة ولو بسقط اصله وان
 سقط الاداء لكن انما عليه ما دون يوم وقيلة والاستيعاب
 تصور في القياس لكنه في حكم الحيف على ان وقوعه
 وقت الصورة كما لا غار مستوعبا الشئ في استيعاب الحنون
 اما بسقط القضا مع ندره لا علم الا حيلة راسا فالقياس ان
 يستطوع ان لم يربط وعيب لكنه مستحاضا عند عدم استيعاب الحنون
 بخلاف المصلحة فان في قضائها حرجا في الحيف لم يكن القياس
 شقة في كل الواجب في حد التكرار والقياس عادة اكثر
 مداة للحيف والموت وانما تكون في كمالها في اعتناء الدنيا
 اي اهليتها ما فيه تكليف لعدم القدرة فيعقوت الاداء
 من التكرار وسماير العجب عنه وانما يبقى عليه المالم لانه من العباد
 الاخرى وهو لا يجازي فيها ما شرع عليها كالحجة عليه اما ان لغاية ما
 العاين اولا فان كان حقا مستعاضا بالعاين كالمبيع والمزجوي في بقائه
 الا قوله غير مقصودا انما المقصود سلة العرف وان لم يتحقق
 بلا اذنه فيجوز انما يطبق المصلحة كالتفقه او لم يكن في الدين الواجب
 عوضا فان كان في المبيع في المدة حتى يضر الدنيا في المجرم الذي شرع
 او ما يوجب له الزجر وهو قوله انما لا يكتفى له انما يترك لتسعة ما لم

من اختيار حتى يظلمها التلوي
 في شقة فلا يجيب ادائها

اولى وانما يستعمل به بدليل فاما الدين عليه اذ مات عليها وهذا
 انما يتبعها انما يتبعها الدين بنفسها كمال ابو حنيفة رضي الله عنه
 ان تكفالت ما يربط عن الميت القياس والقياس له لا يتصور بسقوط
 الدين في حكم الدين لانه لا يتعد وان لم يتعد في حكم الاخرة بل في الدنيا
 في الخطا وبطلان امانه وانما كانت خرج من اهليتها انما
 العبد الحية في الدين اذ انما يتركه ويحل فيه وان لم يكن العبد
 مطالبا له ان وقوعه حجة كاملة لا ترضى بغيره فلا يتخلل
 للدين وقا الصحيح لان الدين مطالب ولم يوضع الموت معيارا
 حتى لا يعقد بل في الاخرة والاشياء انما يطالب في اخلاء الدنيا بحروب من الامام
 وان كان سلة في سلة لانها تسعة في المدة في الموت او لا
 كان شرع حقا لاي لا يثبت في الدنيا بغيره في الحاجة لان
 ما رفق الضرر في الدنيا بغيره وهذا قد تم جهازة ثم لم يبق
 ان ليا في في الموت مقدم على حق الزمان شر وصداية اذ في اختيار
 من كلفته ثم وجبت المواريق في انما خلافة عنه الحاجة في
 من يضاف في اموالهم فيخرج الى اكل منقر في المواريق
 من يتصل به ليا او سوا المزوج والزوج او سوا الاثني عشر
 لعامة المسلمين في سائر ولا ورث له في سعة ماله في بيت المال
 ولهذا اي الشاء ما تنقضي به حاجته بقيت الكفاية بعد موت
 المولى لحاجته الى العدل والولا وخلاصة به عند العداية قضاء
 الدين وبعد موت المكاتب عن ولا الشايف للموت وبعث اولاد
 وانما المالكين في قتلنا القتل للموت ووجها بعد الموت في قتلها
 بقاها فكل الزوج حيا للعامة في العدة بخلاف ما اذا ماتت المرأة

انما هو كذا وكذا

انما هو كذا وكذا وقد بطلت اهل البيت بالحق والحق في انما هو كذا وكذا
وما لا يصلح له حجة القصاص لانه شرع عقوبته كذا وكذا انما هو كذا وكذا
وهو ليس اهل الا فلا حجة له في انما هو كذا وكذا وقد بطلت القصاص
في اولها من وجه لا يتقادم بحجته لا استيناسهم وانما هو كذا وكذا
واجب القصاص في اولى اياته وانه ثبت له ثم ينقل المهور
لكن السبب العقيد في حيث ان المكلف نفسه قد تمت الخيانة على
حده فعلى الجميع القصاص لكن خرج من اهل البيت المهور
الذي ابتدء الاخلال به عند المهر في خلاف المأذون في كسبه ابتداء فيجب
المهور في السبب العقيد له فيجب عقوبته لو ادرت قبل موت المهور وان
القصاص له اثم ولو كان عتلا في ناسخ حال حيوة هذا قال ابو
حنيفة رضي الله عنه ان القصاص من غير مهور في حيث يخرج
فيه سهام الوثيث بل ثبت في ابتداء وتلك انه انما هو كذا وكذا
المهور لا اليه فكان عقوبته ابتداء واذ انقلب القصاص الى عقوبته
او صلح صاير وانما في قصص كثيرة ونيل وصايات الما يصلح
لحوالجه دون القود فاعتبرت سهام الوثيث في المال لا في المكلف
قد انفرد في الاصل بما لا يثبت لانه كذا وكذا انما هو كذا وكذا
ابتداء وجب القصاص للزوجين لانه الزوجية نفس سببا
واستحقاق الارث خلا في الدية وجبت لهما وله حكم الوفا
في احوالهم الا في النكاح وكتب في اربعه انما هو كذا وكذا
دفعه وهو انواع ثلاثة ما من الما على نفسه او من دفعه على الما او
فيه الجهل عند عارسا لكونه زانيا على حقيقة الانسان وكنسها
صاحبة لم يبعيل من اذاته ولم يعزل وقتها لانه غير انكسر في القصاص

ما قلنا

المهر

لما جرد في ثبوت العزبة وهو انواع جهل الما يصلح له في انما هو كذا وكذا
كما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
في صفات الله تعالى في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
القرآن في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
الواضح على انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
يكون له منة في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
لا ينفذ قضاء القصاص فيه وانما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
كأنما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
كن في موضع المشبهة بالباطل الصحيح كما يجزم القصاص في انما هو كذا وكذا
ظن انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
تعلق الاخر في نفسه العسوة وكن في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
يخل لدر لا يبعد لانه في موضع الاشتباه في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
يوجب اليه والقصاص في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
فصار يسهل في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
وانه يكون عندنا لعدم يلزم الخطأ في حقيقة القصاص ولا ينفذ
الاصل في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا في انما هو كذا وكذا
بالاستقانة

جهل

تتعلق على البيع على العتق كونهما اتفاقا على البيع بالدين على
 ان الدين الفدية انما هي الاعراض فان الدين الفدي لا خلاف
 وان اتفاقا له لا يخرج عن الدين وانما هو اتفاق على البيع بالدين
 عند جعله للدين والدين هو الدين الذي هو اياه يبط وان اتفاقا على البيع
 والدين الفدية والدين الذي هو اياه يبط وان اتفاقا على البيع
 المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 بيان بالمواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 على الكل فالدين الذي هو الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 قبول الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 كسب الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 على المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 والدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 او ساكنين او متنافسين والمواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 بعض اخرها هو المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 فلو اعتبرته فانه لا يلزم خلو العقد من الدين اما ههنا فانه لا يلزم
 فتنص اليه غيبة الدين وعدم ثبوت الدين في العقد واما ههنا فانه لا يلزم
 والدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 ثمة فلو لا طالب له موجهة العتق لا يفسد كماله فلو لا ثمة
 لا يبيعها او يعتقها او لا يفتعل العقد انما ثمة بالدين الفدي
 المال بينهما واثمة ذلك بتصور قبول الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في

تعلقا

تعلقا على البيع على العتق كونهما اتفاقا على البيع بالدين على
 ان الدين الفدية انما هي الاعراض فان الدين الفدي لا خلاف
 وان اتفاقا له لا يخرج عن الدين وانما هو اتفاق على البيع بالدين
 عند جعله للدين والدين هو الدين الذي هو اياه يبط وان اتفاقا على البيع
 والدين الفدية والدين الذي هو اياه يبط وان اتفاقا على البيع
 المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 بيان بالمواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 على الكل فالدين الذي هو الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 قبول الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 كسب الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 على المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 والدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 او ساكنين او متنافسين والمواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 بعض اخرها هو المواقعة في الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 فلو اعتبرته فانه لا يلزم خلو العقد من الدين اما ههنا فانه لا يلزم
 فتنص اليه غيبة الدين وعدم ثبوت الدين في العقد واما ههنا فانه لا يلزم
 والدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في
 ثمة فلو لا طالب له موجهة العتق لا يفسد كماله فلو لا ثمة
 لا يبيعها او يعتقها او لا يفتعل العقد انما ثمة بالدين الفدي
 المال بينهما واثمة ذلك بتصور قبول الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في

الدين الفدي عند واولا ان عند هذا هو المواقعة في

المواقعة في

بشبه المال بدون الدين
ولا يكره

كما في الجني والجنون والسفك مكابرة العقل بالهوى فلا يكون سببا
للمشقة وكذا اعتد هاتين بالابطال الهاتين بالظلال لان الجني عليه
بالسفة الهاتين بالاعتد على العقل لا نقصان
عقل وانما يوجبه في ابطال الهاتين بالاعتد نظر المسلمين ولديهم لا
لشدة واجاب بان جاز لا واجب كلفه وقد تضمن خبره افوقه
من القارة بالصبر والجنون لاجل الهدى التي هي ارفع طارئة والاعلية
نعم اصلية ولا يبطل الاعلى بالادنى والسفر وهو المخرج الى
وادناه ثلثة ايام لقوله عليه السلام رحمه الله في يوم اوله
والمسافر ثلثة ايام وليا لها عمت الرخصة الخمس ومن ضمنها
جميع التقدير وانما ينافى الاهلية لهما القلة في ظاهره وباطنه كالزور
والاعطال لا يكلف كلفه من اسباب التحقيق بنفسه اي من غير
تظليل كونه موجبا للمشقة او غير موجب لها مطلقا غير يقيد بالمشقة
حتى لو تمت زور سلطان من بيان الى بيان في حركته فخصه كونه
للمسافر المشقة غالبا فلو كان سببا للرخصة واثم مقام
للمشقة بخلاف المرض حيث لا يكون من اسباب التخفيف بانفسه
مطلقا بل يمتد بالجنون انه مشنوع لبعضه فيضم الصورة وانفسه
لا بل ينفعه فلما تعلقت الرخصة بمرض يوجب المشقة فيؤثر
في تضرع وات الالاع فيظهر المسافر فيجوز سوار وفي كمال الصبر الى
عدة من ايام اخر لكنه لا كان من الامور المختارة من خصائص الالاع
ليسا واختياره من موجبا فيجوز لانه اذ المسافر يقدر على
الصوم من غير ان يتجهد مشقة بخلاف المرض فقلنا انه اذا ما

صيا وهو مسافر او مقيم فصار لا يباح له الفطر لقوله تعالى
عليه بالزور ولا ضرورة لانه بخلاف الرخص اذا اختلفت في
ان يقطع لانه المرض سواء يوجب مشقة لانه ولو اطر
في حال السفر مع انه لا يحل ان يترك المسافر المشقة فلا
التقارر بالاحتياط بالمشقة ولو اطر في مسافر لا يقطع
عنه انما يقطع في المرض لان السفر من الامور المختارة فلا
يؤثر في مشقة فلو لم يترك عليه اما المرض فمما لا يجوز ولا يجوز
اي يخصصه المشقة بغيره فيستحق الفطر في مرضه من غير المشقة
فانما على المرض انما يقطع في مرضه من غير المشقة وان لم يتم المشقة
بعدم تحقيق المرض في مرضه من غير المشقة فلو لم يترك عليه
لشدة في مرضه من غير المشقة فلو لم يترك عليه
بالاعتد مطلقا وهو غير صالح لسقوط حق الله تعالى في
ما وجب من المولخفة ان فيه نوع اعتد اذا حصل من اجتناب
فلا يخطا في القسمة بوجدها اجتنابا صحيحا ولو كان اذا
بعد ما اجتنابا ولما قيد بالالاع لخطا في حق الله تعالى فاعاد هذا
للمطابق وبصر مشقة في العقوبات حتى لا ياتم الخطا ان قيل
وان اتم امر تركه ثلث الالاع عدد ولا يواحد حتى في مرضه
الذي غير امر انه فوطيها قلنا انها امر الله لا يحد في خصائص
لان مشقة داره لا يوجبها ولا لانه جزاء كامل فلا يجب على المفسد
والاصل فيه قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتمه ولا يتعمد
عنه في سقوط حقوق العباد حتى وجب عليه اي في الخطا

العدول في الخلق مال اشان غلط لا نجره ما لم يجر اقول
قد عرفت عصية الخلق وكونه خالفا لاشياء في مقتضى وجوبه
اي لا يخطا اليه لانها هي العبد وحيث صارتا بالاختيار
لنفسه في التثبت وجميع طاقاته وضعه الشايق به اعتبارا
بما لا يجمع عدم الاختيار بل انما القصد اظن لا يوجب عليه ان يجر
القصد بالبلوغ والعقل بمقامه الامام اليه خطه والرضا فيما
عليه كما يجمع اذ لا يخرج في ذلك كما يجب ان يتعقد بعد
لوجود الاختيار فقد برانا لانه المذكور وانما قال اذا صدر
خصه لانه لا يمكن اتمامه الا في هذه الخطي ويكون فاسدا
المكره لانها الرضا حقيقة وقد برانا قال ويجب اذ لا يجر
فيه عن اجتماعها وبكره وهو الذي على امره كرهه ولا يرد سببا
اما ان يعدم الرضا فيفسد الاختيار وهو المسمى بالكره القوي
النفس او العضو والاختيار القصد الى مقدور مقرر وبما في
والعدم يترجم احد الخصالين على الآخر والرضا استلزام الاختيار
او يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو غير المسمى بالكره الجسدي
او يترتب الاتلاف وانما يفسد الاختيار لعدم الاختيار في نفس الاختيار
وهو ان يترتب في بعض المكره او يترتب المكره او يترتب المكره بحسب
او ابنه ولا كره بجلته اي بجميع انواعه لاشياء الخطا والاهلية
مطلبا لانه اي المكره قبل بمرور بين رضى وخطا واحدة وجعلته
واشم وبكرانه لا يجره بل يجره ولا يجره ولا يجره في نفسه
والخير ورضه في امره على الآخر وانما انما هو والصلوة

والكره

وانما انما المال والنجاسة على الاخره وتكون المراه من الزنا وانما
الرجل ان ليس له الولد لا ينقطع عنها فلو كان هذا معنى وهذا
الخطا ولا ينافي الاختيار والادخل بكرة لا يجره على مواقتها
ناذا رضى واختيارا وحيث وجب ترجيح القصد فالقصد هو على الفاسد
وهو في ذلك القصد انما كان ولا يجره القصد بل هو الاختيار
القصد لعدم المعارضه والصحيح هو السيد فاعلم بالقصد وانما
ما في ناعله في المكره فيقول لا يجره القصد بل هو الاختيار
الاخر لا يجره حسا فاقصدت الاقوال اعلم اني في المكره لا يجره
فان كان القصد ما لا يفسد الاختيار على الرضا والاختيار لا يجره
بالكره اي بالكره كالمطلوب فيكون عدم بطلان المكره في اختيار
مع قيامه فانه الرضا بالكره وهذا مفسد المناف فان اوفي
وان كان يجره اي القصد وهو يفسد على الرضا والكره
يقتضي على المباشرة ايضا لا الذي لا يجره الاقتضار لانها
على التكميل لانه يفسد اي يفسد فاسد لعدم الرضا وليس
فيها المسمى وغيره وكذا لا يفسد الا فيكون فاسدا لان مقتضاها
على قيامه المجرى به وقد قامت دلالة على عدم قيامه المجرى به وقد
قامت دلالة على قيامه المفسد على امره والانه لا يجره
ما لا يجره الا فيكون القصد في المكره اي المكره في المكره
في مقتضى الفعل على كرهه في المراه الى الاكل غير لا يجره
كذا هو المراه في المراه والمراه في المراه ان يكون المراه في المراه
فانما انما النفس والمال وسائر ما به حرم عليه والمطعم في حرم
من الدين فيخصه في القادر ان يجره فيجعله القصد على المراه

بعدم

بالكس دون المكره لكن في الاثم لا يمكن جعله الملة الا ان هذه
 بالجناية على دينه ولو جعل الله لتبديل محل الجناية وكذا الله
 يجب على عاقلة المكره والعمات النوع اذ يعتر خرمه لا ينشأ
 اي لا تسقط بقا، موجبها وهو عصمة الحمل والانه خلها
 رخصة في الزنا للمرأة اي كرمته وخرمته قتل المسلم لا يتقاء
 العذر المخصص في حق الدم للتعارض لاستواء المكره عليه
 في ذلك ولا ياتل معني فان ولد المولود في لا تقطع النسب
 لك حكما بخلاف ولد الزانية ولذا قيل الزنا بالمرأة اي زناه لا
 زناها فان زناها يحتمل الرخصة لعدم قطع النسب وخرمته
 يحتمل السقوط كحرمة الزنا والمسته لانها تسقط بالاكراه المحمي
 وخرمته لا يحتمل السقوط بقا، موجبها لكنها يحتمل السقوط
 الرخصة كاجراء كلمة الكفر فيوجب اعتقاد وجدا فية تعا
 داي لا ينقطع فلا يسقط خرمته الكفر بان لا مواخذة بها مع
 قيام الحرمة بالنص وزنا المرأة من هذا القبيل وخرمته يحتمل
 يحتمل السقوط لكنها لا تسقط بعذر الاكراه واحتمل
 ايضا كذا واما مال الغير اي كرمته فانها يحتمل السقوط بان
 صاحبها ولم تسقط بالكره الا تسقط بالمجبة تارة
 بحق الغير وهو باق لكنها يحتمل الرخصة مع بقا الحرمة فان
 حقا يفوت في النفسه صورة ومعني وهو الغير لا يفوت
 معني لا يجباره بالضمان ولهذا اي وليقا الحرمة اذ اصر في هذا
 القسمين اي الآخرين حتى قتل صار شهيدا لانه بالانفسه
 لا اقامة حق محرم والله تعالى سبحانه وتعالى اعلم انه تم هذا

المكره

الكتاب

الكتاب المسمى بآيز الاصول شرح المنار شيد بضعيف
 شير محمد دعوى الله تعا
 تاريخ ليست هم
 شهر صفر المظفر
 ١١٩٣



Handwritten text in Arabic script, likely a library or ownership inscription, located in the upper right corner of the right page. The text is partially obscured by a piece of tape or a repair.



